

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت -

شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي ومالي



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالب:

• سيباوي عبد القادر

تحت عنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة 1990-2023
دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. د. شريط عابد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د. معاشي مليكة	أستاذ محاضر - ب-	مشرفا ومقررا
د. بهلول خيرة	أستاذ محاضر - ب-	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

سورة المجادلة. الآية 11

شكر وتقدير

الحمد والشكر العظيم لله العلي القدير على كرمه وعظيم امتنانه الذي وفقني لإنجاز هذا العمل البحثي المتواضع، ونسأله السداد وأن يجعله علماً نافعاً.

من هذا المنطلق يسعدني أن أقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذة د. معاشي مليكة لتفضلها بقبول الإشراف على إعداد المذكرة وإرشادي ومنحي جزء من خبرتها القيمة، وعلى كل ما قدمته لي من دعم علمي ومعنوي كان لها الأثر العظيم في ذلك.

كما يشرفني أن أقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ أ.د. شريط عابد والأستاذة د. بهلول خيرة على قبولهما المشاركة في لجنة المناقشة والتحكيم، وتقديم الملاحظات التي من شأنها تطوير هذا البحث وتحسينه.

كما أتوجه بالشكر وفائق التقدير إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة ابن خلدون.

هذا البحث ما هو إلا جهد بشري يعتريه الخطأ والسهو، فما وافقه من صواب فهو من فضل الله وتوفيقه وتوجيهات الأستاذة المشرفة، وما خالف الصواب فهو من نفسي.

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه الصلاة والتسليم.

إهداء

الحمد لله أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، الحمد لله الذي علمني ما لم أكن أعلم، وألهمني الصبر والقوة ويسر لي أسباب هذا الإنجاز، الحمد لله الذي إن شكرناه زادنا، وإن دعوناه أجاب، وإن توكلنا عليه كفانا، له الحمد في السراء والضراء، وله الحمد حتى يرضى، وله الحمد إذا رضي، وله الحمد بعد الرضا.

أما بعد

إلى أُمِّي الغالية، نبض قلبي ومصدر قوتي يا من كنت لي وطناً حين ضاقت بي الأوطان، وسنداً حين تكسرت جوانحي لك كل التقدير والحب والامتنان، فقد كنت ومازلت الركيزة الأولى في حياتي، دعواتك كانت الزاد الذي شدَّ أزرِي، ونورك كان الدليل في عتمة أيامي:

إلى روح والدي الطاهرة، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، يا من غيبك التراب، ذكرك باق في قلبي.. كل خطوة أسأل الله أن يجعل قبرك روضة من رياض الجنة، وأن يحزبك عن خير الجزاء.

إلى إخوتي الأعزاء، شركاء الدرب والروح، أنتم الأمان والداعم الحقيقي، فيكم القوة والتماسك لكم مني كل محبة على وقوفكم الصادق، وتشجيعكم الدائم، فقد كنتم نعم السند ونعم العائلة.

وإلى أحبتي وأصدقائي إلى من رافقوني بالحب والدعاء، بالكلمة الطيبة والنقبة الصافية، إلى من كان لحضورهم في حياتي أثر لا ينسى لكم أقول:

أنتم زهور هذه الرحلة، ولولاكم لما اكتملت فرحتي. أهدي هذا العمل المتواضع لكل من كان لي نورا، وبدا حانية وصوتا داعماً، داعياً المولى أن يحفظكم جميعاً، ويكتب لكم السعادة والتوفيق في الدنيا والآخرة.

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2023، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة (ARDL). وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وفقا للتقديرات الإحصائية المستخلصة. وقد أُرجع هذا الأثر السلبي إلى ضعف حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصاد الجزائري، وتركزه في قطاع المحروقات، وهو قطاع لا يعد استثماريا منتجا بالمعنى الاقتصادي الواسع، نظرا لضعف قدرته على خلق القيمة المضافة وفرص العمل في باقي القطاعات، وبذلك لم يسهم بشكل فعال في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرجوة. وبناءا على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة إعادة توجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الإنتاجية الحيوية، التي تتمتع بقدرة أكبر على دعم النمو الاقتصادي، فضلا عن أهمية تسريع وتفعيل الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال، بما يعزز من جاذبية البيئة الاستثمارية ويسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL). الاقتصاد الجزائري.

Abstract

This study aimed to assess the impact of foreign direct investment (FDI) on economic growth in Algeria over the period extending from 1990 to 2023, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The findings revealed a negative long-term relationship between FDI and economic growth, according to the statistical estimates obtained. This negative impact was attributed to the weak volume of FDI inflows into the Algerian economy, as well as their concentration in the hydrocarbons sector — a sector that is not considered productively investment-oriented in the broader economic sense, due to its limited capacity to generate added value and create employment opportunities in other sectors. Consequently, FDI has not contributed effectively to achieving the desired economic growth rates. Based on these results, the study recommended the redirection of FDI flows toward vital productive sectors that possess a higher potential to support economic growth. It also emphasized the importance of accelerating and implementing economic reforms aimed at improving the business climate, thereby enhancing the attractiveness of the investment environment and contributing to the achievement of sustainable economic growth in Algeria.

Keywords: Foreign Direct Investment, Economic Growth, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model, Algerian Economy.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

ملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الرموز والاختصارات

مقدمة

أ

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

02

تمهيد

03

المبحث الأول: مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر

03

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

12

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

20

المطلب الثالث: محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

24

المبحث الثاني: مدخل للنمو الاقتصادي

24

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه

26

المطلب الثاني: أسباب ومصادر النمو الاقتصادي

27

المطلب الثالث: طرق قياس النمو الاقتصادي

31

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

31

المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

36

المطلب الثاني: قنوات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

38

المطلب الثالث: الدراسات السابقة

43

خلاصة الفصل

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

45	تمهيد
46	المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر
46	المطلب الأول: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر
48	المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
55	المبحث الثاني: الإطار المنهجي والأدوات القياسية
55	المطلب الأول: نموذج الدراسة
62	المطلب الثاني: إجراءات الدراسة
66	المبحث الثالث : التقدير القياسي للنموذج باستخدام برنامج Eviews13
66	المطلب الأول: أدوات التحليل والوصف الإحصائي
69	المطلب الثاني: المنهجية القياسية وتقدير النموذج
77	المطلب الثالث: تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل وتفسير النتائج
83	خلاصة الفصل
84	خاتمة
87	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-02	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1990-2023 (مليون دولار)	48
02-02	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة	52
03-02	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر في الفترة 2002-2018 حسب أهم الدول المستثمر فيها	54
04-02	مناطق القبول والرفض لاختبار (Durbin-Watson) للنموذج الخطي	61
05-02	الأثر المتوقع لمتغيرات النموذج على النمو الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية	65
06-02	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	67
07-02	البيانات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة	68
08-02	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)	69
09-02	نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP)	70
10-02	عدد الابطاءات الأمثل حسب مختلف معايير المعلومات	71
11-02	الاختبارات التشخيصية	73
12-02	نتائج اختبار الحدود	76
13-02	نتائج التقدير في الأجل الطويل	77
14-02	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (في الأجل القصير)	80

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
10	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	01-01
46	تطور الناتج الداخلي الخام الاسمي والحقيقي في الجزائر للفترة 1990-2023	01-02
47	معدلات نمو الناتج الداخلي الخام للجزائر (1990-2023)	02-02
49	أعمدة بيانية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990-2023)	03-02
72	النموذج الأمثل باستخدام معيار Akaike (AIC)	04-02
73	مخطط القيم الفعلية، القيم المتوقعة، والبواقي للنموذج	05-02
74	التوزيع التكراري للبواقي (Jarque- Bera)	06-02
75	اختبار البواقي التراكمية (CUSUM)	07-02
75	اختبار مربعات البواقي التراكمية (CUSUM OF SQUARES)	08-02

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز	المعنى باللغة العربية	المعنى باللغة الأجنبية
ADF	ديكي فولر الموسع	Augmented Dickey Fuller
AIC	معيّار أكايك	Akaike Criterion
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	Agence Nationale de Développement de l'Investissement
ARDL	الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة	Auto-Regressive Distributed Lags
ECM	نموذج تصحيح الخطأ	Error Correction Model
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	Foreign Direct Investment
GC	الانفاق الحكومي النهائي	Government Final Consumption Expenditure
GDI	الدخل المحلي الإجمالي	Gross Domestic Income
GDP	الناتج الداخلي الخام	Gross Domestic Product
GDP-PPP	الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية	GDP at Purchasing Power Parity (PPP)
GFCF	تكوين رأس المال الثابت	Gross Fixed Capital Formation
GNI	الدخل الوطني الإجمالي	Gross National Income
IMF	صندوق النقد الدولي	International Monetary Fund
LF	مساهمة القوة العاملة	Labour Force Participation
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	Organisation for Economic Co-operation and Development
OMC	المنظمة العالمية للتجارة	Organization Mondiale du Commerce
Open	الانفتاح التجاري	Openness to Trade
PP	فيليبس بيرون	Philips Perron
REER	سعر الصرف الحقيقي الفعال	Real Effective Exchange Rate
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	United Nations Conference on Trade and Development

مقدمة

في ظل التحولات العميقة التي يعرفها الاقتصاد العالمي اليوم، ومع تنامي ظاهرة العولمة والانفتاح الواسع على الأسواق الدولية، أصبحت الدول أمام تحديات متزايدة تدفعها إلى البحث عن سبل فعالة لتعزيز قدراتها الاقتصادية. وقد أضحت من الضروري تنويع مصادر التمويل، من أبرزها الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة استراتيجية محورية في دعم وتمويل التنمية الاقتصادية. وقد شهدت الدول النامية، خاصة في العقدين الأخيرين، تزايداً ملحوظاً في حصتها من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي، خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية وما تبعها من تحولات في البيئة السياسية والاقتصادية الدولية. هذا في الوقت الذي كانت فيه هذه الاستثمارات، خلال القرن الماضي، تقابل غالباً بالتحفظ والريبة، إذ اعتبرت في نظر العديد من الدول تهديداً لسيادتها ومصدراً محتملاً للهيمنة على مواردها الطبيعية. ونتيجة لذلك، تم إغفال الدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع النمو الاقتصادي. غير أن الصورة بدأت تتغير تدريجياً، مع تزايد الوعي بالمزايا التي يحملها هذا النوع من الاستثمارات، من بينها نقل التكنولوجيا المتقدمة، المساهمة في تكوين رأس المال الثابت، الرفع من كفاءة رأس المال البشري، وتعزيز القدرات الإدارية والتنظيمية. كل هذا شجع الدول، خاصة النامية منها، على الدخول في سباق محموم لجذب هذه الاستثمارات، من خلال تحسين مناخ الأعمال، وتوفير الحوافز والضمانات التي تمهد دخوله الأسواق المحلية. وفي هذا الإطار، اتجهت الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي، شأنها شأن العديد من الدول النامية، إلى مراجعة سياساتها الاستثمارية، وإعادة النظر في الإطار القانوني والمؤسسي المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر، إدراكاً منها بأهمية توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، فكلما كان مناخ الاستثمار في البلد المضيف أكثر ملائمة كلما كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي أسرع وأقوى، فالحرية الاقتصادية وسهولة الإجراءات وتوفر أسواق مالية متطورة ومستوى عال من التعليم والتدريب ومؤشرات الفساد، كلها تزيد بشكل كبير من تأثيره، إلا أن المردود الفعلي لهذه الاستثمارات لا يزال محل تساؤل وجدل بين الباحثين وصناع القرار، خاصة في ظل التبعية الكبيرة لعائدات المحروقات، وضعف تنوع القاعدة الإنتاجية، وغياب تكامل فعلي بين الاستثمار الأجنبي والاقتصاد الوطني.

أولاً: إشكالية البحث

انطلاقاً من المعطيات السابقة، يثار التساؤل حول مدى قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر حيث تبرز معالم الإشكالية الجوهرية كالتالي:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)؟



تنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من بينها:

- ❖ ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وكيف تناولت الأدبيات الاقتصادية أثره على هذا الأخير؟
- ❖ ماهو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، وإلى أي مدى يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تفسير تغيرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)؟

ثانيا: فرضيات البحث

للإجابة عن الأسئلة المطروحة سلفا، يستند البحث إلى الفرضيات التالية:

- ❖ يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2023)؛
- ❖ قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إحداث أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر بسبب تركّز الاستثمارات في قطاعات محدودة، خاصة قطاع المحروقات، مما يحدّ من تنويع الاقتصاد ويزيد من هشاشته؛
- ❖ لا يوجد أثر معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)، أي أن التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر لا تؤدي إلى تغيرات ذات دلالة إحصائية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ثالثا: أهداف البحث

تكمّن أهداف البحث فيما يلي:

- ❖ البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز الدور الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- ❖ قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- ❖ قياس أثر المتغيرات الوسيطة كالانفاق الحكومي، تكوين رأس المال الثابت، سعر الصرف الحقيقي، مساهمة القوة العاملة، الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر؛

رابعاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الحاجة الملحة إلى تقييم الأثر الحقيقي للتدفقات الاستثمارية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لا سيما في ظل التحديات البنيوية التي تعيشها الجزائر، والتقلبات المتكررة في سوق النفط العالمية، وتذبذب السياسات الاقتصادية. ومن هنا، يندرج هذا البحث ضمن الجهود الرامية إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام أدوات قياسية حديثة، وذلك من أجل الوقوف على طبيعة هذا الأثر، وتحديد ما إذا كان وجود الاستثمار الأجنبي يمثل محركاً فعلياً للنمو، أم أنه لا يزال محصوراً في قطاعات ريعية محدودة الأثر على النشاط الاقتصادي الكلي للبلد.

خامساً: مبررات اختيار الموضوع

- ❖ تكمن مبررات اختيار هذا الموضوع في عدة نقاط رئيسية، أهمها:
- ❖ موضوع البحث يندرج ضمن إطار تخصص اقتصاد نقدي ومالي حيث يتقاطع مع قضايا تمويل التنمية، وتحليل التدفقات الاستثمارية، وأثرها على المؤشرات الكلية، وبهذا فهو يتمتع بأهمية نظرية وتطبيقية؛
- ❖ موضوع البحث قابل للقياسية والتحليل خاصة في ظل توافر المراجع وجلّ البيانات الإحصائية؛
- ❖ هناك تفاوت في نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مما يعكس الحاجة إلى مزيد من الدراسات القياسية التي تعتمد بيانات أحدث ونماذج اقتصادية أدق لتوضيح طبيعة واتجاه هذه العلاقة؛
- ❖ الرغبة في معرفة الدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة الجزائر، باعتباره مصدراً هاماً لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

سادساً: صعوبات البحث

- ❖ عدم توفر بعض البيانات بشكل دقيق، وتضاربها في بعض المصادر، خاصة في فترة التسعينات؛
- ❖ صعوبة إجراء الدراسة القياسية باستخدام نموذج (ARDL) نظراً لعدم اندراج هذا الأخير في برنامج مقياس السلاسل الزمنية ولا في برنامج مقياس برمجيات إحصائية؛
- ❖ تفسير النتائج القياسية التي لا تتطابق مع النظرية الاقتصادية.

سابعاً: حدود البحث

❖ **الحدود المكانية:** تم إجراء هذا البحث في إطار الاقتصاد الجزائري؛

❖ **الحدود الزمانية:** شملت الدراسة الفترة الممتدة من 1990 حتى 2023، بهدف استكشاف التطورات والتغيرات الاقتصادية خلال هذه الحقبة، وقد تم اختيار هذه الفترة استناداً إلى توفر البيانات الاقتصادية اللازمة لإجراء التحليل القياسي بدقة وموثوقية.

ثامناً: منهج البحث

تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي في هذا البحث لعرض وتوضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ووصف متغيرات البحث، بالإضافة إلى تحليل واقع هذين المتغيرين في الجزائر. كما استند البحث إلى المنهج الكمي من خلال إجراء دراسة قياسية تهدف إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL) على برنامج Eviews13.

تاسعاً: هيكل البحث

سعيًا لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيمها إلى فصلين رئيسيين، يحتوي كل فصل على ثلاث مباحث. تناول الفصل الأول الإطار النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، من خلال استعراض المفاهيم، الأشكال، النظريات، الدوافع، والمحددات، إضافة إلى إبراز العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو عبر قنوات التأثير والدراسات السابقة. أما الفصل الثاني، فقد خصص للدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023، حيث تطرق إلى الواقع الاقتصادي الجزائري، والمنهجية المعتمدة، والنموذج القياسي المستخدم، مع تحليل النتائج في الأجلين القصير والطويل باستخدام برنامج EViews 13. واختتمت الدراسة بعرض لأهم النتائج المتوصل إليها واقتراحات مستقبلية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار
الأجنبي المباشر والنمو
الاقتصادي

تمهيد

يشكل الاستثمار محور اهتمام الحكومات وصناع القرار الاقتصادي، نظرا لدوره في دعم التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي بشكل خاص، بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية إذ يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول من خلال تعزيز الإنتاجية، نقل التكنولوجيا، خلق فرص عمل وتحقيق التنافسية في الأسواق المحلية. يمكن التمييز بين نوعين للاستثمار الأجنبي: المباشر وغير المباشر، وأبرز هذين النوعين هو النوع الأول حيث ازداد الاهتمام به في السنوات الأخيرة. من جهة أخرى، أصبح النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية، حيث يعكس مدى قدرة الاقتصاد على تحقيق التحسن في مستويات المعيشة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويعتمد النمو الاقتصادي على مجموعة من العوامل، من بينها تراكم رأس المال، والتقدم التكنولوجي، وتطوير المهارات البشرية، وهي جميعها جوانب يمكن أن تتأثر إيجابا بالاستثمار الأجنبي المباشر. لكن، وعلى الرغم من الفوائد المتوقعة لهذا الاستثمار إلا أن تأثيره على النمو الاقتصادي قد يختلف من دولة إلى أخرى بناءا على مجموعة من العوامل مثل السياسات الاقتصادية، البيئة الاستثمارية ومستوى التنمية الاقتصادية والاقتصادات المحلية. من بين هذه الدول، الجزائر التي تسارع إلى تهيئة مناخها الاستثماري لما له من تأثير كبير على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل. ولإحاطة بعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية كالتالي:

المبحث الأول: مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر؛**المبحث الثاني: مدخل للنمو الاقتصادي؛****المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.**

المبحث الأول: مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر جوهرًا لعملية التنمية الاقتصادية وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد وباقي المجالات الأخرى، وهو موضوع يحتل مكانة هامة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية وغيرها من التخصصات، حيث تناوله العديد من الخبراء الاقتصاديين بالإضافة إلى العديد من المدارس من زوايا مختلفة، فكان لكل منهم تفسير ورؤية تتماشى مع المنطلقات الأولية لمفهوم الاستثمار. لتأصيل الموضوع من الناحية النظرية، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل أهم المقاربات النظرية التي تناولته، مع إبراز مختلف الرؤى الاقتصادية التي فسرت دوافعه وآثاره على اقتصاد الدول المستقبلية له.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من بين المواضيع التي تطرق لها الباحثون بشكل مستفيض نظرا لأهميتها الكبيرة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للدول والافراد وخصوصا في العقود الأخيرة التي شهدت نموا واسعا كبير لحركة هذه الاستثمارات على الصعيد الدولي، لكن قبل البدء بتحديد مفهومه لابد من تحديد مفهوم الاستثمار وأنواعه بشكل عام، متبوعا بالاستثمار الأجنبي المباشر من حيث المفهوم والأنواع.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

لقد تنوع مفهوم الاستثمار بحسب توجهات وأفكار الباحثين، غير أنها تشترك دائما في مضمونها، فالفعل استثمار من الناحية اللغوية مشتق من الفعل ثمر والذي يدور معناه حول النتيجة المرجوة والغاية المنتظرة، فيقال ثمر الشجر أي ظهر ثمره، وثمر الشيء إذ نضج وكمل، وثمر ماله أي كثر. أما إصطلاحا، فهو توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف خلق رأسمال جديد ورفع القدرة الإنتاجية أو تعويض رأس المال القديم، كما يقصد به تلك التضحية بالموارد في الوقت الحاضر على أمل الحصول على منافع مستقبلية خلال فترات زمنية معينة، حيث يكون العائد المستقبلي أكبر من النفقات الأولية التي تم توظيفها؛ بينما يعرفه الدكتور محمد مطر بأنه تلك التضحية برغبة استهلاكية وليس تأجيلها فقط، للحصول على أكبر اشباع مستقبلي¹. ويعرف

¹ هارون بشير، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر وسنغفورة خلال الفترة 1930-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، السياسات التجارية والمالية الدولية، جامعة باتنة 1، 2022، ص ص 12-13.

أيضا الاستثمار على أنه النشاط الذي يترتب عليه القيام تعلق طاقة جديدة للمؤسسات من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة.¹

بصفة عامة ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار على أنه يجب تقديم الأموال يمتلكها الفرد أو المؤسسة في فترة زمنية معينة بهدف الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه على القيمة الحالية للأموال المستثمرة.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار

تتعدد أنواع فئات الاستثمار والتي يختار منها المستثمر ما يناسب أهدافه المالية، وتقسم أنواع الاستثمار غالبا استنادا لثلاث معايير نذكرها كالآتي:²

أولاً: حسب الطبيعة القانونية النشاط: حيث يصنف الاستثمار إلى نوعين استثمار خاص واستثمار عام، فالاستثمار الخاص هو الذي يتميز بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابه من وراء عملية الاستثمار، وهو ينجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة، أما الاستثمار العام فهو الذي تقوم به الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة؛

ثانياً: حسب طبيعة النشاط: ويصنف هذا المعيار الاستثمار إلى استثمار حقيقي واستثمار مالي، فالاستثمار الحقيقي يشمل كل الاستثمارات التي تؤدي إلى زيادة في رأسمال المجتمع بمعنى زيادة طاقته الانتاجية، ك شراء أو اقتناء الآلات والمعدات والمصانع الجديدة، أما الاستثمار المالي فهو يعبر عن الاستثمارات التي يترتب عنها سوى انتقال الملكية للسلع الرأسمالية من طرف لآخر دون احداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع ك شراء الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية؛

ثالثاً: حسب الجنسية: إذ يمكن أن يكون الاستثمار محليا (داخل الدولة) أو أجنبيا، فالاستثمار المحلي هو الذي تكون فيه ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل إلى الطرف المحلي، أما الاستثمار الأجنبي فهو الذي يعبر عن امتلاك أحد المؤسسات أو أحد الأفراد في دولة ما لأصول مؤسسات تعمل في دولة أخرى؛

¹ مبارك سلوس، التسيير المالي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص115.

² علي صوشة فايزة، تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي - دراسة مقارنة بين الجزائر والصين، رسالة ماجستير في تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2015، ص ص.03-04.

كما يمكن تعريف الأجنبي على أنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة متلقية سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية الاجتماعية، المالية والسياسية، سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لآجال طويلة، فقد يكون هذا الاستثمار مباشراً أو غير مباشر وسواء كان ملكا لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات، وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين أحدهما مباشر والآخر غير مباشر، وذلك كما يلي:¹

1. الاستثمار الأجنبي غير المباشر (أو المحفظي): وقد أطلق عليه هذا الاسم أول مرة من قبل ماثيو سايمون عام 1967، إذ ركز وأعطى اهتماما خاصا للشركات الأم التي تمارس نشاطها في الدولة الأم ولها نشاطات انتاجية في الخارج. يتضمن هذا النوع كل أشكال التوظيفات المالية في السندات الحكومية والمؤسسات وكل أشكال القروض المصرفية والأسهم. ويمكن تعريف المحفظة الاستثمارية على أنها مجموعة من الأصول أو الأدوات الاستثمارية التي يحتفظ بها المستثمر في سلة واحدة، ويتكون رأس مال المحفظة من أدوات استثمارية حقيقية ومالية حيث الأصول الحقيقية فهي الأصول التي لها قيمة اقتصادية مادية ملموسة تترتب عليها منفعة اقتصادية غير حيازتها مثل المعادن والعقارات والسلع أما الأصول المالية فهي الحقوق على الثروة التي تعطي صاحبها الحق المالي بالمطالبة بأصل حقيقي ويكون مرفقا بصك أو مستند قانوني كالأسهم وسندات الخزينة وشهادات الإيداع وغيرها؛

2. الاستثمار الأجنبي المباشر: هو كل استثمار أجنبي لا يؤثر في أسواق الأوراق المالية وهو استثمار شركات مسجلة في الدولة الأم وتعمل في الخارج.

الفرع الثالث: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر سواء من طرف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين أو من طرف المؤسسات والهيئات الدولية. عرفه الكاتب Bertrand Raymond على أنه مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب، وأهو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة². كذلك، عرف بأنه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الإستثمارات في مشروع معين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته

¹ ثومرية ريم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2019، ص09.

² طير عبد الحق وآخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة تحليلية لحجمه، توزيعه القطاعي والجغرافي 2018/1995، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 02، العدد 01، 2020، ص51.

الكاملة على الادارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة¹. من جهة أخرى، عرفه صندوق النقد الدولي (IMF) بأنه فئة من فئات الاستثمار عبر الحدود الذي يرتبط بمقيم "مستثمر" في اقتصاد ما يتمتع بالسيطرة أو درجة عالية من النفوذ في ادارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فاعتبرته على أنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس مصلحة دائمة من كيان مقيم في اقتصاد ما) الإستثمار الأجنبي المباشر أو المنشأة الأم) في منشأة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد الاستثمار الأجنبي المباشر أو فروع المؤسسة أو الشركة التابعة الأجنبية². علاوة على ذلك، عرفته المنظمة العالمية للتجارة (OMC) بأنه الإستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمرون من دول ما (الدول الأم) بامتلاك موجودات في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة تلك الموجودات³. وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، فالإستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر لحصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت⁴.

من خلال هذه التعاريف المقدمة من طرف بعض الباحثين والمؤسسات والهيئات الدولية، نستنتج أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن الأنشطة الاستثمارية التي تفضي إلى علاقة ومنفعة دائمة يقيمها المستثمر في بلد آخر (البلد المضيف)، بحيث يمتلكها ويديرها من خلال ما يملكه من رأس مال فيها، ويقوم بتحويل خبراته الفنية، والتقنية إلى الدولة المضيفة.

الفرع الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة أشكال للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لتعدد الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار، ويمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المعايير التالية:

¹ رفيق نزاري وهارون الطاهر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام إختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، مجلة العلوم الانسانية، العدد 44، 2016، ص 503.

² بن علل بالقاسم، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تجريبية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 13، العدد 02، 2021، ص 103.

³ هدرن أحمد، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد-حالة الجزائر (1970-2012)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، 2014، ص 85.

⁴ علي صوشة فايزة، مرجع سابق الذكر، ص 07.

أولاً: تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار الملكية: وينقسم إلى:

1. استثمار مشترك: ويدعى أيضاً بالاستثمار الثنائي، وهو الاستثمار المنجز في البلد المضيف له والذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثنائية، ويمكن تمييز الشكليات التالية:¹

أ. إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب ونظرائهم المحليين؛

ب. شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة، وهنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10% من رأسمال المشروع المعني حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي مباشراً، وهذا حسب ما تشترطه بعض التعاريف المذكورة سابقاً ومنها تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

كما يعرفه كولدي بأنه أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضاً إلى الإدارة أو الخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية على سبيل المثال.²

2. استثمار مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: وهو أكثر الأنواع تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث تقوم بإستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبياً مقارنة بالاستثمار المشترك، وتستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها واستخدام العمالة الموجودة فيها أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة (كإنشاء فروع للإنتاج تسويق كما هو شائع) في البلد المضيف؛³

¹ بغدادش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008، ص 52.

² سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، في علوم التسيير تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009-2010، ص 22.

³ عيشاوي علي، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، رسالة دكتوراه في تخصص الاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018، ص 57.

3. **الاستثمار في المناطق الحرة:** يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، حيث يعمل من خلال قوانين خاصة به تنظم له عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية، بحيث تتمتع بإعفاء من كامل الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة داخل البلد المظيفة، ويعتبر أهم هدف لإقامة المناطق الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي ولا سيما المباشر حيث تخلق الدولة في المناطق الحرة بيئة اقتصادية جيدة تقضي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر (ترانزيت) وعمليات الشحن والتوزيع والتخزين؛¹

4. **مشروعات أو عمليات التجميع:** هذه المشروعات قد تأخذ شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين، لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة... إلخ والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه، كما أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك المطلق أو الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي؛²

5. **الشركات متعددة الجنسيات:** وهي التي تخدم السوق العالمية من خلال توزيع المنتجات إلى الفروع، حيث تتوطن هذه الأخيرة في الأقاليم ذات التكاليف المنخفضة، وتتواجد مع الشركة الأم ضمن مخطط هيكلي واحد؛³

6. **عمليات الاندماج والاستحواذ:** الاندماج هو اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ ينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تخفي وتذوب الثانية، أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ سمة بارزة، بحيث استهدفت من خلالها الشركات تعزيز قدرتها التنافسية، وزيادة امتدادها الجغرافي وتوسيع حصتها في السوق العالمية.⁴

¹ صولج عيسى وآخرون، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال 1980-2018، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، المجلد (03)، العدد (2)، الجزائر، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2020، ص 5.

² صولج عيسى وآخرون، نفس المرجع السابق.

³ زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2008، ص 22.

⁴ شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015، ص 39.

ثانياً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار مجال الاستثمار: يمكن التفرقة وفقاً لهذا المعيار بين الاستثمار الأفقي والاستثمار العمودي والاستثمار المختلط، ويُعتمد هذا التصنيف من وجهة نظر الدول المصدرة للاستثمار:¹

1. **الاستثمار الأفقي:** يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض انتاج السلع نفسها أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً، ويجلب هذا النوع من الاستثمار الخبرة والتكنولوجيا وتجهيز الدولة المضيفة بالقدرات الانتاجية والتسويقية والادارية وتوزيع المنتج؛
2. **الاستثمار العمودي:** يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى إنتاج المواد الخام أو السلع الوسيطة في الخارج لإدخالها في انتاج المنتجات النهائية، إذ تستعمل في عملية الانتاج المحلية ويطلق عليه الاستثمار العمودي الأمامي، إذ تقوم الحكومة بوضع سياسات استثمار محكومة بدخول كميات كبيرة من رأسمال الأجنبي، فضلاً عن اهتمامه بالتصدير وهو شرط للدخول إلى الدولة المضيفة، إذا يمكن القول أنّ الاستثمارات العمودية تقدم أثراً تكاملياً على الاقتصاد مما يخلق روابط خلفية وأمامية؛
3. **الاستثمار المختلط:** هو الذي يشمل نوعين معاً.

ثالثاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة الغرض: ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الغرض إلى:²

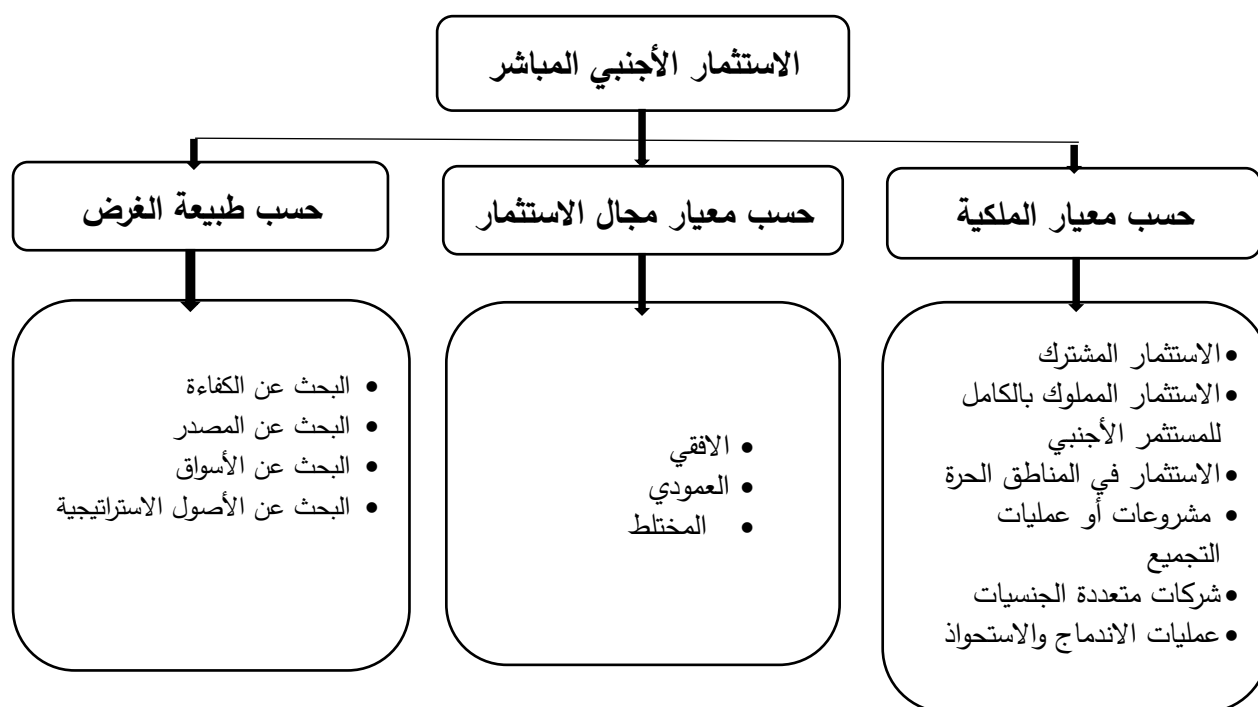
1. **البحث عن المصدر:** الاستثمار في هذا النوع يسعى إلى الاستفادة من الميزة النسبية للدول، وخاصة تلك الغنية بالمواد الأولية والنفط والغاز والمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة؛
2. **البحث عن الكفاءة:** هذا النوع من الاستثمار يبحث فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية؛
3. **البحث عن الأسواق:** الاستثمار في هذا النوع يسعى إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات المحلية والمجاورة أو الإقليمية وخاصة تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة؛
4. **البحث عن أصول إستراتيجية:** هذا النوع من الاستثمار يتعلق بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية.

¹ عيشاوي علي، مرجع سابق الذكر، ص 56.

² علي صوشة فايزة، مرجع سابق الذكر، ص 09.

ويمكن تلخيص أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المراجع السابقة

الفرع الخامس: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تحتل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مكانة هامة من مصادر التمويل الخارجي خاصة بالنسبة للدول التي جعلت جلبه جزءا مهما من استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية، حيث تزايدت أهميته خاصة في عقد التسعينات من القرن العشرين، وتتمثل فيما يلي:¹

أولاً: سد فجوة الإيداع والاستثمار: عندما يعجز الإيداع المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني، يلجأ إلى مصادر المالية الخارجية، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، ولها تكاليف مستقبلية باهضة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها، الشيء الذي دفع بها إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض؛

¹ UNCTAD–World investment Report – Transnational Corporation's Extractive Industries and Development, New York and Geneva, 2007, p.150.

ثانيا: نقل التكنولوجيا الحديثة: يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نقل التكنولوجيا إلى البلد للمضيف، حيث تعتبر من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتوسيع وتيرته والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على توظيفها وفق وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، وهذا ما يمكن أن يحدث خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول الأقل تقدما والنامية؛

ثالثا: التقليل من معدلات البطالة: يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في مجال التنمية البشرية فالمشروعات الاستثمارية المشتركة وخاصة التي تقام في المدن الجديدة تعمل على خلق فرص عمل جديدة ومجتمعات عمرانية مما يساهم في حل جزء من مشكلة البطالة؛

رابعا: تنمية الناتج المحلي: بعد تحسين المشاريع على أرض الواقع يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الناتج المحلي الذي يأخذ في الاعتبار من السلع والخدمات وخلق القيمة المضافة؛

خامسا: الخدمات المقدمة للسكان: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا مهما لتحسين الخدمات المقدمة للسكان والمتمثلة في الخدمات الصحية الكهرباء، الأنشطة التجارية ... الخ والأكثر من هذا فتحقيقها يتم بأسعار معقولة بالإضافة إلى توزيعها الكفو¹؛

سادسا: خفض عجز ميزان المدفوعات: تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وتقليل عجز ميزان مدفوعات²؛

سابعا: تطوير البنية التحتية: يساعد على تحسين البنية التحتية في البلدان النامية ورفع مستويات المعيشة في الاقتصاديات الناشئة.

وعليه، لقد أضحت هذه الاستثمارات ذات أهمية بالغة بعد الحرب العالمية الثانية وارتفعت أهميتها بالنسبة للتدفقات الإجمالية وخاصة في الدول النامية التي تعتمد على القروض الرسمية والتجارية، إلا أنه هناك عوامل مؤثرة في الاستثمار لدى الدول المستقطبة والمتمثلة في الأمن والاستقرار السياسي ثم تأتي بيئة القوانين والتشريعات في المرتبة الثانية، بالإضافة إلى العامل الثالث المتمثل في حجم السوق المحلية وهو من أهم العوامل في اتخاذ القرار الاستثماري³.

¹ طير عبد الحق، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحدياته في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2012، ص17.

² غوال نادية، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2020) باستخدام ARDL، مجلة دفاتر بواد كس، مجلد 13، العدد (1)، 2024، ص112.

³ ثوامة ريم، مرجع سابق الذكر، ص18.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من النظريات والدراسات الاقتصادية التي حاولت إعطاء تفسير لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وأسباب قيامها كأى ظاهرة اقتصادية أخرى والمتمثلة في:

الفرع الأول: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: النظرية الكلاسيكية: لقد بني التحليل الكلاسيكي على مجموعة من الفرضيات، من أبرزها الملكية الخاصة، والمنافسة التامة، وسيادة حالة التشغيل الكامل للموارد، إلى جانب الحرية الفردية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية. وبناء على هذه المرتكزات، يفترض ضمن هذا الاتجاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على منافع متعددة، غير أن هذه المنافع تعود في الغالب لصالح الشركات متعددة الجنسيات، إذ تعتبر الاستثمارات، من وجهة النظر الكلاسيكية، بمثابة مباراة من طرف واحد، يحقق النصر فيها الطرف المستثمر، أي الشركات متعددة الجنسيات. وقد استُند في هذا الطرح إلى جملة من المبررات، من بينها ما يلي:¹

1. ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛
2. قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة؛
3. إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛
4. وجود شركات أجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.²

ثانياً: النظرية النيو كلاسيكية (معدل الفائدة): إن أهم الركائز التي قامت عليها النظرية النيو كلاسيكية كانت مستوحاة من أسس وفرضيات النظرية الكلاسيكية والمتعلقة أساساً بفرضية المنافسة الكاملة واعتبرت أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً منعزلة عن بعضها البعض وليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول خاصة النامية منها وأكدت على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة تحركات دولية في رأس المال وذلك

¹ بكطاش فيحة ومقلاني سفيان، المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، العدد 11(1)، 2014، ص 89.

² بكطاش فيحة ومقلاني سفيان، نفس المرجع السابق.

بسبب اختلاف أسعار الفائدة حيث ترتفع معدلات الفائدة في الدول النامية نظراً لندرة رؤوس الأموال فيها. وقد كان Bertil Ohlin (1933) أول من أعطى تفسيراً لظاهرة تحركات رأس المال الدولي بحيث أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال راجع لاختلاف سعر الفائدة. من الانتقادات التي طالت هذه النظرية أنها لم تستطع التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر حيث اهتمت بانتقال رؤوس الأموال وأهملت العناصر الأخرى المكونة للاستثمار الأجنبي المباشر من عنصر التكنولوجيا والخبرة الفنية والتقنية وإهمال النظرية للمحددات الأخرى لانتقال رؤوس الأموال كمعدل النمو واهتمامه بتعظيم المربح.¹

الفرع الثاني: النظريات القائمة على هيكل السوق

من النظريات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر من زاوية هيكل السوق نجد النظريات التالية:

أولاً: نظرية عدم كمال السوق: تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الانتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمتطلبات الأعمال، بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية، كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلاً عن أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات.² ومن بين انتقادات هذه النظرية نذكر أهمها والمتمثلة في:³

1. أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسية بجميع فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العملية؛
2. أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفصيلات الشركات متعددة الجنسية للتملك المطلق لمشروعات استثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو أو التسويق... إلخ

¹ عبد اللطيف مصطفى، محمد بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015، ص 56.

² أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع، بيروت، لبنان، 2001، ص 393.

³ أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجودى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 52-53.

ثانياً: **نظرية دورة حياة المنتج**: قدم Raymond Vernon سنة 1966 نموذج دورة حياة المنتج والذي تأسس بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية حيث تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دوراً هاماً في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد افترضت النظرية أن الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في إنتاج سلع معينة يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى بمضي الزمن وذلك نظراً لأن المنتجات تمر بدورة حياة، ترى هذه النظرية أن كل منتج له دورة حياة، وتنقسم إلى ثلاث مراحل:

1. **مرحلة المنتج الجديد**: يتم اكتشاف منتج جديد، وفيها تتمتع الشركات المنتجة بميزة احتكارية؛¹
 2. **مرحلة المنتج الناضج**: حيث يمكن إنتاجه في الدول الأخرى، وتقوم المؤسسات المخترعة بالاستثمار في الدول الأجنبية لإنتاج هذا المنتج وهذا بهدف تخفيض نفقات الإنتاج والنقل والمحافظة على حصتها في الأسواق المالية بسبب ظهور منافسين جدد، ويتم اختيار الدول التي يتم الاستثمار فيها على أساس تكاليف الإنتاج، أي الدول ذات تكاليف الإنتاج الأقل؛²
 3. **مرحلة المنتج النمطي**: تتحول الشركات في هذه المرحلة إلى إنتاج المنتج إقتصاديات كثيفة العمل ومنخفضة الأجور، وغالباً تكون هذه الدول النامية، وتتحول هذه الدول إلى قاعدة تصدير إلى الدولة الأم وإلى الدول المتقدمة الأخرى، حتى تتمكن الشركة الأصلية من حماية أرباحها والمحافظة على حصتها من السوق.
- وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية كذلك، من أهمها:³

- أ. لا يمكن تطبيق هذه النظرية على كافة السلع، فهناك بعض السلع يصعب على الدول الأخرى غير التي ابتكرتها تقليد إنتاجها بسهولة؛
- ب. في الوقت الراهن، ومع التقدم التكنولوجي فإن المنتجات الجديدة غير موجهة لسوق واحدة فقط، بل هي موجهة لأسواق متعددة في مناطق مختلفة من العالم.

ثالثاً: **نظرية تدويل الإنتاج**: طورت هذه النظرية على يد كل من Buckley و Casson سنة 1976 وهذا بناءً على الأعمال الرائدة لـ Coase (1937)، حيث توضح هذه النظرية كيف تتفاعل أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات مع بعضها البعض، والقرارات التي تحكم دخول هذا النوع من الشركات لأسواق جديدة، فهي ترى أن حركة هذه

¹ عيشاوي علي، مرجع سابق الذكر، ص 59.

² علي صوشة فايزة، مرجع سابق الذكر، ص 20.

³ عيشاوي علي، مرجع سابق الذكر، ص 59.

الأخيرة ناجمة عن ظاهرة عدم كمال الأسواق الدولية كما ترى أنه من الأفضل لهذه الشركات انشاء فروع جديدة لها بالخارج وبالتالي فهي تترجم علاقة عدم كمال السوق الدولية مع الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

رابعاً: **نظرية الميزة الاحتكارية:** يعتبر Hymer من أبرز الباحثين في نظريات الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن هذه المقاربة جاءت بمثابة انتقاد للنظرية النيوكلاسيكية للمنظمات التي عاصرت وقته حيث يرى أنه من أبرز محددات الاستثمار الأجنبي المباشر عاملين وهما قلة المنافسة، وامتلاك بعض المميزات الخاصة لدى بعض الشركات في نشاطات محددة.² فحسبه، قرار الاستثمار الأجنبي يأخذ دائماً مجراه إذا كانت الأرباح التي ستحققها هذه الشركات أعلى من التكاليف النسبية لعملياتها التشغيلية بالخارج، كما أنه يرى أيضاً أن عدم كمال الأسواق سبب مباشر في تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج³، ومن بين الانتقادات التي تواجه هذه النظرية ما يلي:⁴

1. لا يكفي امتلاك الميزة الاحتكارية لوحده قيام شركات بالاستثمار بالخارج، إذ يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل المكملة مثل المزايا المكانية، والقيود المفروضة على التجارة الدولية؛
2. لم تقدم هذه النظرية تفسيراً لقيام عمليات الاستحواذ والتملك لشركات قائمة في البلدان المضيفة لا تتوفر على الميزة الاحتكارية؛
3. إهمالها للاستراتيجيات والسياسات الحكومية التي تعتمد عليها الدول المضيفة في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الأسباب السياسية والاقتصادية.

الفرع الثالث: النظريات القائمة على المنظمة والحماية

من النظريات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور المؤسسة القائمة بالاستثمار، نظرية المؤسسة القائمة على منظورين قد يختلفان وقد يتكاملان، ونظرية الحماية أي حماية ما يصطلح عليه بالأصول غير الملموسة التي تعتمد عليها المؤسسة:

¹ داودي محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012، ص106.

² Dunning John. H and Christos N. Pitelis Stephen, Hymer's Contribution to International Business Scholarship an Assessment and Extension, *Journal of International Business Studies*, Vol.(39), no (1), 2008, pp. 167-168.

³ بشير هارون، مرجع سابق الذكر، ص36.

⁴ بن منصور ليلى، الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة نظرية واقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد (5)، العدد(2)، 2014، ص ص114-125.

أولاً: نظرية المنظمة (المؤسسة أو المنشأة الصناعية): يرى أصحاب هذه النظرية أمثال Vernon، Buckley، Baim و Hymer أن قيام المنشآت المحلية بالاستثمارات المباشرة الخارجية إنما يرجع إلى أسباب تتبع من داخل المنشأة ذاتها وبذلك يصبح الاستثمار المباشر الخارجي اختياراً تقوم به المنشأة وفقاً لهدف المنشأة ذاتها، وطريقة تنظيمها وسلوكها، متأثرة في ذلك بطبيعة السوق الذي تعمل فيه، والذي عادة ما يكون سوقاً لإحتكار القلة، والذي تعطي خصائصه الهيكلية ميزة احتكارية للمنشأة تساعد على تدويل نشاطها وتسمح لها بالبقاء في السوق. من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي:¹

1. لم تقدم تفسيرات لقرارات التوسع المتخذة من طرف فروع الشركات في الخارج، وإنما اكتفت بتبني المؤسسة الأم للاستراتيجية الهجومية أو الدفاعية لكن الواقع يفصح عن تصرفات بعض فروع الشركات المتعددة الجنسية مشابهة لتصرفات الشركات الأم، وهو الأمر الذي لم تتناوله هذه النظرية؛
2. أغفلت هذه النظرية بعض المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات المتعددة الجنسية والتي لا تسمح باستخدامها، الدواعي متنوعة، إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: نظرية الحماية: ظهرت هذه النظرية نتيجة الخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق.² ويقصد بالحماية قيام شركات الاستثمار الأجنبي باستهداف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الانتاجية الجديدة، والقيام بها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلية لهذه الشركات حتى تتحقق بذلك الحماية المطلوبة لإستثماراتها والوصول إلى أهدافها لكن الواقع يثبت أن هناك ضوابط لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي تمارسه هذه الشركات على المستوى العالم تتضمنها موثائق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية، وبالتالي لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط، ونجد أيضاً أنّ هذه النظرية تركز بصورة مباشرة على دوافع هذه الشركات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخلياً، وبذلك فهي تعطي اهتماماً أقل إلى الإجراءات والضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة والممارسات الفعلية الحالية أو المتوقعة للشركات. ومن بين الانتقادات التي تواجه هذه النظرية نجد أن ممارسة الحماية من الممكن أن يتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن قد تكون أكثر فعالية من تلك

¹ بغدادش عبد الكريم، مرجع سابق الذكر، ص 92.

² أبو قحف عبد السلام، مرجع سابق الذكر، ص 73.

التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، ومن ثم يمكن القول بأنه لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات من أجل حماية أنشطتها.¹

الفرع الرابع: نظريات التجميعية أو التركيبية

سميت هذه النظريات بالتجميعية أو التركيبية لأنها تجمع وتركب العديد من العناصر ذات الصلة المباشرة وغير مباشرة بقيام الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي نظريات تبدو أكثر شمولية من سابقتها، خصوصا النظرية الانتقائية التي جاء بها الاقتصادي Dunning. من أهمها:

أولا: نظرية الموقع (التوطن): تركز هذه النظرية على المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، فمحور اهتمام نظرية الموقع يرتبط باختيار الدولة التي ستكون مقرا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن هذه النظرية تهتم بجميع العوامل المرتبطة بالبحث والتطوير والادارة وغيرها، ويرى Dunning أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بالسوق². هناك مجموعة من العوامل البيئية التي تؤثر على قرار المستثمرين، وذلك فيما يخص المفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار في الدولة الأم، وبين التصدير إلى البلد المضيف وتتمثل هذه العوامل في:³

1. العوامل المرتبطة بالمناخ الاستثماري: وتتمثل في مدى قبول الإستثمار الأجنبي المباشر أسعار الصرف أسعار

الضرائب والضمانات والاعفاءات والحوافز المقدمة، واجراءات تحويل العملات الأجنبية، والاستقرار السياسي؛

2. العوامل التسويقية: وتتمثل في حجم الأسواق ومعدل نموها، ودرجة التقدم التكنولوجي ومدى وجود وكالات

الإعلان والدعاية؛

3. الحوافز والامتيازات: كالتسهيلات التي تمنحها حكومة البلد المضيف إلى المستثمرين الأجانب؛

4. عوامل أخرى: منها الموقع الجغرافي، المبيعات المتوقعة، مدى توفر الثروات الطبيعية، وكذا إمكانية تحويل

الأرباح إلى الخارج.

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظريات أنها ركزت على الجوانب المكانية للبلد المضيف، غير أنها أهملت المزايا المتعلقة بالمستثمر الأجنبي والتي تدفعه لاتخاذ قرار الاستثمار.⁴

¹ خاطر إسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الإستثمار لأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013، ص 105.

² سعيد البواب، الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1993، ص 08.

³ طير عبد الحق، محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجدواه في الجزائر دراسة مقارنة مع بعض تجارب الدولية العربية (1995-2015)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة ميلة، الجزائر، 2018، ص 26.

⁴ طير عبد الحق، نفس المرجع السابق.

ثانياً: نظرية الموقع المعدلة: طورت هذه النظرية خلال جهود كل من روبوك ويسمونسن، وقد سميت بنظرية الموقع المعدلة، حيث أضافا بعض العوامل أو المحددات التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، وتمحورت أفكارها حول أن الأعمال والنشاطات الدولية تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل¹. وتتمثل هذه العوامل في:²

1. **العوامل الشرطية:** وتشمل خصائص السلعة، خصائص الدولة المضيفة والعلاقات الدولية (الاتفاقيات المبرمة بينا الدولة الأم والدولة المضيفة)؛

2. **العوامل الدافعة:** وتتعلق بالخصائص المميزة للشركة والوضع التنافسي لها؛

3. **العوامل الحاكمة:** وتتعلق بخصائص الدولة المضيفة وخصائص الدولة الأم، ومجموعة العوامل الدولية كالمواثيق المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نذكر مايلي:³

أ. تعتبر هذه النظرية ملخص للنظريات السابقة وهذا من خلال كثرة العوامل التي تدفع شركات متعددة الجنسيات للاستثمارات الأجنبية حيث تم الإشارة إليها في النظريات السابقة؛

ب. إن كثرة هذه العوامل في هذه النظريات قد تصعب للشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ قراراتها فيما يخص القيام بالاستثمار وممارسة نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية في الدول المضيفة.

ثالثاً: **النظرية الانتقائية:** تعتبر هذه النظرية من أبرز النظريات المفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تمثل الأساس الفكري والإطار النظري للعديد من النظريات الأخرى، فلقد طور Dunning هذه النظرية عبر سلسلة من المنشورات خلال السنوات 1980، 1981، 1988، 1992، فهو يرى أن هناك ثلاثة عوامل محددة للأنشطة الدولية للشركات متعددة الجنسيات وهي: مميزات الملكية، مميزات الموقع، ومميزات التدويل، وهو ما يعرف بنموذج OLI:⁴

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص183.

² بوراس وسيلة، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الصين، مذكرة ماجستير في اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، صص 24-25.

³ أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق الذكر، ص71.

⁴ Rugman Alanm, Reconciling Internalization Theory and the Eclectic Paradigm, Multinational Business Review, Vol(18), no (2), 2010, pp.1-12.

1. **مزايا الموقع:** والتي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم كإتساع. حجم السوق، بنية أساسية مناسبة استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة وحوافز استثمار مختلفة؛

2. **مزايا الملكية:** تتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولا غير منظورة مثل التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة بالإضافة إلى مزايا الحجم كالقدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج اقتصاديات الحجم الكبير؛

3. **مميزات التدويل (المزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية):** حيث يكون الاستخدام الداخلي العام للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص، الهدف من قيام الشركة باستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية التغلب على التدخل الحكومي، تخفيض تكلفة المعاملات، التحكم في منافذ البيع، تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية ... إلخ.

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي: ¹

أ. عدم الإشارة إلى العلاقة بين العناصر الثلاثة وتطورها، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون التطرق إلى علاقة التأثير والتأثر فيما بينها؛

ب. التركيز على المسائل الكلية ومن ثم فهي قليلة الفاعلية في عملية صنع القرار؛

ج. معالجة فكرة مميزات الملكية على إنفراد غير مجدية وعديمة القيمة لأن فكرة التدويل أي جعل السوق الدولية داخل إطار الشركة قادرة وكافية لشرح الظاهرة، لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج دون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية والإدارية.

رابعاً: نظريات أخرى: تشمل ما يلي:

1. **نظرية توزيع المخاطر:** يرى كوهين (1975) أنّ الشركات تستمر في الخارج وذلك بغرض من زيادة أرباحها من خلال تخصيص المخاطر التي تواجهها وهذا بتوزيع أنشطتها بين الدول غير المتشابهة وغير المرتبطة ببعضها البعض². من بين الانتقادات نجد أن هذه النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للمحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.

¹ خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر - دراسة تحليلية للفترة (2000 - 2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016، ص 29 ص 30.

² فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر، والجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 21.

2. نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية): تلخصت في عملية كل من Ko-jima و Ozawa والتي حاولت تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية، وما تتمتع به من ميزات وخصائص تسييرية وتنظيمية تختلف عن النماذج الأوروبية والأمريكية، وتؤكد هذه النظرية الميزة النسبية للشركات اليابانية التي تكتسبها من التنظيم المحكم والتسيير الفعال¹. من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية من طرف بعض الاقتصاديين أن تحليل المدرسة اليابانية غير كافٍ لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، لكونه يعتبر نموذجا كلاسيكيا غير قادر على تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الرفاهية. وقد أكد Dunning عام 1988 والذي انتقد Ko-jima في كون الاستثمارات اليابانية لم تتركز فقط في الدول الآسيوية بل تعدت إلى أوروبا وأمريكا وحتى إفريقيا، وأن كبرى الشركات اليابانية تستثمر في البيئات العالمية الأكثر ملاءمة للإنتاج والتسويق².

المطلب الثالث: محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية في الدول، حيث يساهم في تعزيز الإنتاجية، نقل التكنولوجيا، وتحسين فرص العمل، ومع ذلك فإن تدفق هذا النوع من الاستثمار يتأثر بعدة محددات ودوافع تختلف من بلد إلى آخر تبعا للظروف الاقتصادية، السياسية والقانونية. وبناء على ذلك، فإن دراسة محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في فهم كيفية جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق الاستفادة القصوى منها في تحفيز النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل البلد المضيف، تعتمد على العديد من العوامل التي تحدد القرار الاستثماري، هذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري³، كما يلعب مناخ الاستثمار دورا في جذب أو طرد رأس المال الأجنبي هذا من ناحية البلد المضيف وهي تتراوح ما بين المحددات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية... إلخ والتي يمكن إبرازها كما يلي:

¹ عيشاوي علي، مرجع سابق الذكر، ص 62.

² نزاري رفيق، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، رسالة ماجستير في تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص 20.

³ بيري نورة وعبود زرقين، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تونس والمغرب محددات وآثار- دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعادلات الأنية، مجلة العلوم الانسانية، العدد (1) جوان 2014، ص 108.

أولاً: الاستقرار السياسي: يعتبر الاستقرار السياسي شرطاً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فمثلاً حتى ولو كانت مردودية الإستثمار المتوقعة كبيرة فإنه لا يتم في غياب الاستقرار السياسي، ويمكن تقسيم هذا المحدد إلى العوامل التالية:¹

1. **الاستقرار السياسي المحلي** ويتمثل في عدم وجود نزاعات أهلية في البلد المضيف، ويرتبط كذلك بإيديولوجية الحكم الممارس، حيث تتدفق الاستثمارات الأجنبية لتلك الدول التي تعتنق مفاهيم وسياسات الحرية الاقتصادية؛
2. **المخاطر الإقليمية:** تتمثل المخاطر الإقليمية في الإستقرار السياسي للدول المجاورة؛
3. **العلاقات الدولية:** وتتمثل في علاقة الدولة المضيفة بالدول الأخرى فكلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عاملاً لجذب الاستثمار الأجنبي لتلك الدول بإستخدام مناهج تحفيزية.

ثانياً: المحددات الاقتصادية: تعتبر المحددات الاقتصادية ذات أهمية كبيرة عند اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها:²

1. **حجم السوق:** يعتبر عنصر حيوي في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يؤثر بشكل كبير على استراتيجية المستثمرين عندما يكون السوق كبيراً يتطلب ذلك استثمارات أولية كبيرة لتلبية الطلب المتزايد مما يقلل من التكاليف ويزيد من الأرباح المتوقعة بالتالي تنخفض التكاليف الإنتاجية وتزداد الربحية مما يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وبهذا النمط تعمل الحكومات على تبني السياسات التشجيعية لتعزيز النشاط الاقتصادي وجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية؛
2. **البنية التحتية:** تردي البنية التحتية للاقتصاد كالطرق ووسائل النقل والمواصلات يمثل تحديث لهذا الاستثمار وبالعكس حينما تتوفر للبلاد بنية تحتية متكاملة؛
3. **معدل النمو الاقتصادي:** عندما يكون معدل النمو مرتفعاً يقود إلى تحقيق الاستثمار في حين إذا كان منخفضاً فيقوم بتقييد الاستثمار، كما توجد عدة عناصر أخرى والتي تصنف ضمن المحددات الاقتصادية والتي لها تأثير هام على الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في رأس المال البشري، سعر الصرف، درجة الانفتاح على العالم الخارجي، الحوافز الضريبية، السياسة النقدية.

¹ عبد محمد نورية، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربية _ دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي 1992-2010، أطروحة دكتوراه في البحوث العمليات، جامعة سانت كليمانس، 2012، ص 32.

² مناتي عدنان صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 04، 2013، ص ص 261، 262.

ثالثا: المحددات القانونية: إن تبني الدولة الاستراتيجيات القانونية والمسايرة للتطورات الدولية تعتبر حافزا للاستثمار الأجنبي، وهذا يوفر إطارا تشريعيا وتنظيميا للاستثمارات الأجنبية المباشرة ويعتبر هذا الإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظم كافة أوجه النشاط الاقتصادي بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، الكيان الحاكم إذا كان محكما وغير معقد فيشكل دافعا قويا للمستثمر الأجنبي.¹

رابعا: البيئة الإدارية: يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.²

خامسا: البيئة الاجتماعية والثقافية: ويُعنى بالمحددات الاجتماعية والثقافية هو المستوى الحقيقي الذي يميز الجانب الاجتماعي والثقافي في الدولة المضيفة حيث أن قدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في هذا المحيط هو من أهم الاعتبارات في جلب الاستثمارات الأجنبية، وفي حقيقة الأمر يمثل ذلك محور اهتمام الشركات الأجنبية بخصوص قرار استثمارها وتتصب إهتمامات للمستثمرين الأجانب على الجانب الاجتماعي والثقافي للدول المضيفة من خلال تعرفهم على نمط المعيشة، ونظم التعليم ومستوياته والأمية ونمط الاستهلاك وأذواق المستهلكين، ومعدلات نمو السكان (عدد المواليد والوفيات، وتوزيعهم الجغرافي) بالإضافة إلى حقيقة الوضعية الاجتماعية والفقر والبطالة وكذلك العادات والتقاليد السائدة و مستوى الاعلام واللغات المستخدمة، والتاريخ والدين... إلخ.³

¹ بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها - دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث العدد (10)، 2012، ص ص 103-104.

² القرشناوي حاتم عبد الجليل، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص 05.

³ Claude de Neume : Stratégies Commerciales et Techniques Internationales, éd O

Rganisation, Paris, 1992, p.88.

الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغبة في الإستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر، ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين:¹

أولاً: دوافع المستثمر الأجنبي: يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:

1. زيادة العوائد؛
2. طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري؛
3. زيادة المبيعات؛
4. تخفيض المخاطر؛
5. تحسين الموارد وضمان توافرها؛
6. الاستفادة من المزايا المكانية؛
7. حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع؛
8. السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر الراغبة في الهيمنة.

ثانياً: دوافع البلد المضيف: عرض أهم الأسباب الدافعة الى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلد المضيف حيث يركز أساساً الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية وهي كالاتي:

1. سد فجوة الادخار الاستثمار؛
2. تحسين وضعية ميزان المدفوعات؛
3. زيادة تراكم في رأس المال الثابت والإنتاج الوطني؛
4. الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية؛
5. الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية؛
6. تخفيض مستوى البطالة؛
7. نقل التكنولوجيا الحديثة.

¹ السمراني دريد محمود، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص76.

المبحث الثاني: مدخل للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأسمى والأساسي لمختلف الدول، فهو يعتلي هرم الأهداف للسياسات الاقتصادية بإعتباره يمثل حوصلة الجهود الاقتصادية المبذولة من طرف حكومات الدول المختلفة، وقد حظي هذا المفهوم باهتمام واسع من قبل المدارس الاقتصادية بمختلف توجهاتها، حيث تمت مقارنته من زوايا متعددة، تجمع بين الجوانب الكمية والنوعية للنشاط الاقتصادي. وبالنظر إلى أهمية النمو كأحد الأهداف الرئيسة للسياسات الاقتصادية، يخصص هذا المبحث لتأصيل النمو الاقتصادي من خلال تسليط الضوء على مفهومه، أنواعه، مؤشرات وطرق قياسه، ومصادره.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه

نظرا لأن النمو الاقتصادي هو من المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد، باعتباره مؤشرا على تطور النشاط الإنتاجي داخل الدولة، في هذا المطلب، سيتم التطرق إلى المفهوم النظري للنمو الاقتصادي، مع استعراض أبرز أنواعه المعتمدة في الأدبيات الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

لقد اختلف في تعريف النمو الاقتصادي من طرف بعض المفكرين والاقتصاديين. من بين هذه التعاريف أن النمو الاقتصادي يمثل أحد العناصر الأساسية المكونة للتنمية، أي أنه جزء من التنمية. يطلق الاقتصاديون تعبير النمو الاقتصادي على التطور الاقتصادي الذي يلحق بالدول الصناعية المتقدمة، وإذا تم تدقيق النظر في الكتابات العلمية المتخصصة في النمو، يلاحظ أن اختلاف العديد من تعريف النمو الاقتصادي إلا أنها تتفق في مضمونها حول الزيادات المستمرة والمنظمة بشكل نسبي في الناتج القومي الإجمالي، بحيث يفوق معدل نمو الناتج معدل نمو السكان¹. يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... إلخ². يعتبر Simon Kuznets النمو الاقتصادي بأنه الارتفاع طويل الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وهذه القدرة المتزايدة تركز على أساس تقدم التكنولوجيا والتعديلات المؤسسية والايديولوجية التي تتطلبها³.

¹ السيد محمد حمية، محاضرات في اقتصاد التنمية، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2000، ص77.

² قريشي مدحت، التنمية الاقتصادية (نظريات والسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، 2007، الأردن، ص124.

³ Edward Hudson, Economic Growth: How it Works and how it transformed the Worldn, Delaware: Vernon press, 2015, p.440.

أغلب التعاريف تتفق على أن النمو الاقتصادي يتميز بكونه:

1. عبارة عن الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الدخل الوطني بالقيمة الحقيقية بعد استبعاد أثر التضخم خلال فترة زمنية محددة والتي تقاس عادة بسنة واحدة، وهو ما يعكس الجانب الكمي من النمو والذي يقصد به التحسين المستمر في القدرة على تلبية الطلب المتزايد للسلع والخدمات في اقتصاد معين؛
2. النمو الاقتصادي يتميز أيضا بأنه الزيادة النوعية المستمرة، الأمر الذي ينعكس على المستوى المعيشي للأفراد من خلال إرتفاع نصيب متوسط الناتج الإجمالي للفرد بالقيمة الحقيقية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن اعطاء مفهوم شامل للنمو الاقتصادي بأنه كل زيادة تراكمية مستمرة للناتج المحلي الإجمالي لفترات زمنية طويلة نسبيا تتميز بخصائص كمية ونوعية تؤدي لزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

هناك العديد من المعايير المتبعة لتحديد أنواع النمو الاقتصادي، ومن ضمنها يوجد معيارين مهمين وهما:

أولاً: حسب درجة التخطيط من عدمه: وينقسم النمو الاقتصادي وفق هذا المعيار إلى:

1. **النمو الطبيعي التلقائي:** وهو ذلك النوع الذي تلقائياً ويحتاج إلى مرونة كبيرة في الهيكل الاقتصادي حتى تتفاعل جميع المتغيرات الاقتصادية في الدولة وهذا بشكل عفوي دون الاعتماد على الخطط الاقتصادية وهو النوع الذي سارت على الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية بحيث أن شرارة النمو تنتقل بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر من خلال أثر المضاعف أو المعجل؛¹

2. **النمو العابر (الطارئ):** وهذا النوع من النمو لا يملك صفة الثبات والاستمرارية لأنه يحدث، استجابة لعوامل طارئة وعادة ما تكون خارجية ما تلي أن تزول، ويزول معها النمو الذي أحدثته وتسود هذه الحالة غالبية الدول النامية كالدول العربية النفطية بإرتفاع أسعار النفط ثم انخفاضها مما يؤدي إلى إرتفاع استثماراتها وقدم العمالة إليها ثم سرعان ما تنخفض الصادرات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط؛²

¹ رحمن حسن علي ومروان شاكر عبيد، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 12، العدد 35، جامعة واسط العراق، 2020، ص191.

² عريقات حربي محمد موسى، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة (1)، دار البادية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص135.

3. النمو المخطط: يحدث هذا النوع من النمو نتيجة عملية التخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع، وترتبط بقوة وفعالية هذا النوع ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط أيضا بفعالية التنفيذ والمتابعة والمشاركة في عملية التخطيط على كافة مستوياته.¹

ثانيا: حسب درجة حدة النمو: يصنف هذا المعيار من النمو الاقتصادي إلى نوعين:

1. النمو الموسع: يتحقق بنمو إنتاج لدولة ما مقياس الناتج القومي والحقيقي وهذا يعني أن أي دولة تحقق نموا اقتصاديا واسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج القومي. بعبارة أخرى، يتميز هذا النوع من النمو بزيادة كمية في عامل أو أكثر من عوامل الإنتاج للرفع من الناتج المحلي الاجمالي دون الأخذ بعين الاعتبار استغلال التكنولوجيا الحديثة والاعتماد على اليد العاملة الأكثر مهارة في عملية الإنتاج؛²

2. النمو المكثف: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف تبلغ نقطة الانقلاب وذلك ما يعرف عن التحسن في ظروف المجتمع.³

المطلب الثاني: أسباب ومصادر النمو الاقتصادي

يلاحظ على العموم في تحليل التنمية أو النمو أن أسباب النمو الاقتصادي ومصادره تتركز على عوامل مثل:⁴

الفرع الأول: تزايد في مدخلات العمل: تنجم عن زيادة عدد السكان وتزايد معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي؛

الفرع الثاني: تحسين في نوعية مدخل العمل: فالناس أصبحوا أكثر تعليما ومما كانوا عليه في الماضي وكنتيمة فإن ما يمتلكه المجتمع مع مخزون رأس المال البشري قد ارتفع مساهما في إنتاجية أكبر؛

الفرع الثالث: الزيادة في رأس المال الفيزيائي: تعني الزيادة في الأصول المادية المستخدمة في الإنتاج، مثل الآلات والمعدات، البنية التحتية والأدوات هذه الزيادة تعكس استثمارات جديدة أو تحسينات في الأصول الموجودة مما يعزز القدرة الإنتاجية للمؤسسة أو الاقتصاد ككل؛

الفرع الرابع: اقتصاد الحجم: كلما إزداد حجم المؤسسة والسوق ينمو الاقتصاد؛

¹ عريقات حربي محمد موسى، نفس المرجع السابق.

² جباري شوقي، مرجع سابق الذكر، ص 93.

³ ولاس بيترسن، **الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي**، ترجمة صلاح دباغ، مؤسسة الطباعة والنشر نيويورك، مكتبة صيدة، بيروت، 1968، ص 315.

⁴ محمد عبد العزيز ومحمد الليثي، **التنمية الاقتصادية والنمو**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000، ص 25.

الفرع الخامس: تحسين التكنولوجيا: تقدر إحدى الدراسات الحديثة أن التقدم في المعرفة قد أسهم بنمو 28% من إجمالي الزيادة في الناتج في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للفترة الممتدة من 1929 و1982. إن المعلومات (المعارف) الجديدة عند تطبيقها على عمليات الإنتاج قادرة على تقليص كمية الموارد الضرورية لإنتاج المنتجات، وأيضاً أنها تقدم منتجات جديدة وتستعمل منتجات لم تكن ذات قيمة اقتصادية، أو لم تكن تستعمل للاستعمال الاقتصادي.

المطلب الثالث: طرق قياس النمو الاقتصادي

يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي وفي الدخل الفردي، وبالتالي فإن قياسه يتعلق بنمو الناتج الوطني والدخل الفردي. من بين المؤشرات المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي ما يلي:

الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر اقتصادي، يقيس القيمة النقدية لاجمالي السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما (بلد مثل) خلال مدة زمنية محدودة (سنة أو نصف سنة مثلاً) وهو ليس مؤشراً على الرفاهية الاجتماعية، ولا على الثروة الإجمالية¹. من طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:

أولاً: طريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي

هناك طرق مختلفة لقياس الناتج المحلي الإجمالي إما بطريقة " الإنفاق " الذي يقاس فيه الناتج المحلي الإجمالي كمجموع الاستهلاك الاستثمار الإنفاق الحكومي وصافي الصادرات، حيث تعتبر هذه الطريقة الأكثر استخداماً، أو بطريقة " الدخل " والذي يضيف جميع الدخل المكتسب من خلال الإنتاج، ويشمل جانب الدخل من الحسابات الوطنية أنواع الدخل المختلفة التي تدخل في إجمالي الناتج المحلي. يُعرف مقياس الدخل من الناتج المحلي الإجمالي بإسم الدخل المحلي الإجمالي (GDI). الطريقة الثالثة هي طريقة " القيمة المضافة " التي تقوم على قياس كل السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال السنة².

1. **الناتج المحلي الإجمالي على أساس الإنفاق:**³ يعرف الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لطريقة الإنفاق بأنه مجموع القيم النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنفاقها داخل حدود دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، غالباً سنة أو ربع سنة. ويتم احتسابه وفق المعادلة التالية:

¹ الجزيرة نت، الناتج المحلي الإجمالي، على الرابط : <https://www.aljazeera.net>

² شحات وهيب، النمو الاقتصادي في الجزائر: المحددات والآفاق - دراسة قياسية للفترة 1990-2019، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجامعة الجزائر 3، 2022، ص 12.

³ Mankiw, N. Gregory. Macroeconomics, 11th Ed. New York: Worth Publishers, 2021, p.22.

$$GDP(E) = C + I + G + NX \dots \dots \dots (1)$$

حيث :

C : الإستهلاك؛ I : الإستثمارات؛ G : الإنفاق الحكومي؛ NX : صافي الميزان التجاري.

2. الناتج المحلي على أساس الإنتاج أو القيمة المضافة¹: على عكس صيغة الانفاق التي تستند إلى أرقام المبيعات الاجمالية، يعتمد حساب الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنتاج من خلال جمع القيم المضافة لجميع القطاعات الاقتصادية داخل الدولة. ويتم ذلك بطرح قيمة المدخلات الوسيطة (كالمخامات والطاقة والخدمات) من قيمة الإنتاج الإجمالي لكل قطاع، ويحسب بالصيغة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع كل مخرجات الإنتاج - مجموع تكاليف المدخلات الوسيطة.

3. الناتج المحلي الإجمالي على أساس الدخل²: طريقة الدخل لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي بأنها الطريقة التي تعتمد على جمع دخول عوامل الإنتاج الناتجة عن العمليات الاقتصادية داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة. وتشمل هذه الدخول الأجور والرواتب وأرباحا لشركات الفوائد الإيجارات، والضرائب غير المباشرة مطروحة منها الإعانات. ويعطى بالعلاقة التالية :

$$GDP = W + R + I + P + T - S \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

W : تعويضات العاملين؛ P : فائض التشغيل الإجمالي؛ R : الدخل من الايجارات؛
 I : الدخل من الفوائد؛ T : الضرائب غير مباشرة؛ S : الإعانات الحكومية.

ثانيا: المؤشرات الفرعية للناتج المحلي الإجمالي: من أهمها ما يلي:

1. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP)³: وهو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، معدلة وفقا لتغيرات الأسعار (أي التضخم أو الانكماش). بمعنى آخر، يقيس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الكميات المنتجة باستخدام أسعار سنة أساس ثابتة، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$Real\ GDP = \sum (P_{base} \times Q_t) \dots \dots \dots (3)$$

¹ صندوق النقد العربي، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، ص02

² Mankiw, N. Gregory, Op.cit. pp 23.

³ Mankiw, N. Gregory. Principles of Economics (8 Th Edition). Cengage Learning, 2018, p. 502.

حيث:

❖ $Real\ GDP$: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛

❖ P_{base} : السعر في سنة الأساس؛

❖ Q_t : الكمية المنتجة في السنة الجارية t .

2. الناتج المحلي الإجمالي الإسمي ($Nominal\ GDP$)¹: وهو القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل بلد ما خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة)، ويتم تقييمه بأسعار السوق الجارية أي دون تعديل أثر التضخم، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$Nominal\ GDP = \sum (P_t \times Q_t) \dots \dots \dots (4)$$

حيث:

❖ $Nominal\ GDP$: الناتج المحلي الإجمالي الإسمي؛

❖ P : السعر الجاري للسلعة أو الخدمة في السنة؛

❖ Q_t : الكمية المنتجة من السلعة أو الخدمة في نفس السنة.

3. الناتج المحلي الإجمالي لنصيب الفرد ($GDP\ per\ capita$)²: يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقياسا إقتصاديا يستخدمه الاقتصاديون إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي لتحليل رخاء الدول ونموها الاقتصادي في البلد بالنسبة للشخص الواحد، يسمح هذا المقياس بتقديم رؤية تحليلية قابلة للمقارنة فيما يخص الازدهار والتطور الاقتصادي بين مختلف الدول، ويتم حسابه من خلال قسم الناتج المحلي الإجمالي (الإسمي أو الحقيقي) على عدد السكان لدولة ما حسب العلاقة التالية:

$$GDP\ per\ capita = \frac{GDP}{population} \dots \dots \dots (5)$$

حيث:

❖ GDP : الناتج المحلي الإجمالي؛

❖ $Population$: عدد السكان لدولة ما؛

❖ $GDP\ per\ capita$: الناتج المحلي الإجمالي لنصيب الفرد.

¹ Mankiw, N. Gregory, Op.cit

² Jim Chappelow. Real Gross Domestic Product (GDP) Definition. Investopedia. Consulted on 28 January 2025.
<https://www.investopedia.com/terms/r/realgdp.accessed 05juin2025>

4. الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية (GDP – PPP): من بين المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاديين أثناء عملية المقارنة بين الدول هو اختلاف العملات وتباين أسعار السلع والخدمات والتكاليف المعيشية وكذلك البنية التحتية والهيكل الاقتصادي من دولة لأخرى، وهو ما أدى بعديد المنظمات الاقتصادية إلى تبني هذا المقياس والذي يتم من خلال تحويل الناتج المحلي الإجمالي أو المؤشرات الأخرى إلى عملة موحدة وهي الدولار الأمريكي من خلال مقياس تعادل القوة الشرائية.¹

الفرع الثاني: الدخل الوطني الإجمالي (GNI):²

يعتبر من بين المؤشرات الدالة على ثروة ونمو الاقتصاد فهو يمثل تجميع دخل الأمة الذي تولد عن إنتاجها وعن ملكيتها لعوامل الإنتاج ناقصا الدخول التي دفعت نظير استخدام عوامل الإنتاج المملوك لبقية العالم، ويعطى بالعلاقة التالية:

الدخل الوطني الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + الدخل الأولي المستحق من بقية العالم – الدخل الأولي مستحق الدفع لبقية العالم.

بعبارة أخرى: الناتج الوطني الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي الإيرادات من الخارج مع تعويضات الموظفين ودخل الممتلكات والضرائب الصافية – إعانات الدعم على الإنتاج وتعطى علاقتها الرياضية:

$$GNI = GDP + NFP \dots \dots \dots (6)$$

حيث:

$$GDP = C + I + G + (X - M) \dots \dots \dots (7)$$

❖ GDP : الناتج المحلي الإجمالي.

❖ NFP : صافي الدخل من الخارج = الدخل المكتسب من الموظفين والشركات في الخارج – الدخل المحمول إلى الأجانب داخل الدولة.

ويتفرع الدخل الوطني الإجمالي إلى عنصرين أساسيين يكتسبان أهمية بالغة في تقييم الأداء الاقتصادي ومقارنة مستويات المعيشة بين الدول وهما على التوالي:

¹ Paul Schreyer and Francette Koechlin .Purchasing Power Parities– Measurement and uses" Paris: OECD, 2002, p.01.

² دليل الحسابات القومية، مقدمة علمية، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، رقم المبيع A.04.XVII.4، 2005، ص39.

أولاً: الدخل الوطني الإجمالي للفرد (GDP per capita):¹ يوفر هذا المؤشر تقريبي للدخل الوطني السنوي بالنسبة للفرد لمختلف الدول، حيث يتم قسمة الدخل الوطني الإجمالي (بالقيمة الإسمية أو القيمة الحقيقية أو حسب مقياس تعادل القدرة الشرائية) على العدد الإجمالي للسكان ويعطى بالعلاقة التالية:

$$GNI \text{ per capita} = \frac{GDP}{N} \dots \dots \dots (8)$$

حيث:

❖ N : إجمالي عدد السكان.

❖ GDP : الناتج المحلي الإجمالي (الإسمي أو الحقيقي أو حسب مقياس تعادل القدرة الشرائية).

ثانياً: الدخل الوطني الإجمالي وفق مقياس القدرة الشرائية (GNI - PPP): وهو عبارة عن الدخل الوطني الإجمالي تم تحويله إلى عملة دولية وهي الدولار الأمريكي وفق مقياس القدرة الشرائية، والذي يشير إلى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل تنازله عن وحدة واحدة من عملته المحلية مقابل القدرة الشرائية للعملة في الدول الأخرى²، ويستعمل هذا المؤشر حتى تسهل عملية المقارنة بينها من حيث الدخل ولتجنب الاختلاف الذي ينجم عن اختلاف العملات المحلية وأسعار السلع والخدمات وتكاليف المعيشة بين الدول.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

إن النمو المتسارع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتغير خريطة توزيعه على الصعيد الدولي، وعلاقته بالنمو والتنمية الاقتصادية للبلدان المصدرة والمضيفة يعتبر من بين الأسباب والمواقع التي حفزت عديد الأكاديميين عن البحث في طبيعة العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين، فلقد تعددت وتنوعت الدراسات والأبحاث التي تناولت هذه العلاقة وجعلت منها موضوعاً يحظى ببحث دائم ومستمر.

المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

لقد كانت النماذج الكلاسيكية الحديثة للنمو ونماذج النمو الداخلي أو ما يطلق عليها بنماذج النمو الحديث تشكل الأساس النظري لمعظم الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي³، وعليه فإنه هناك تفسيران لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وهما التفسير النيو كلاسيكي والحديث، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

¹ هارون بشير، مرجع سابق الذكر، ص79.

² نزاري رفيق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، مرجع سابق الذكر، ص139.

³ الشوريجي مجدي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول MENA، مداخلة في ملتقى علمي دولي ثان حول إشكالية النمو الاقتصادي في الدول MENA، 14-15 نوفمبر 2005، فندق الأوراس، الجزائر، ص258..

الفرع الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي حسب نماذج النمو النيوكلاسيكية

لقد قامت النماذج النيوكلاسيكية بدراسة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في ظل افتراض أسواق حرة تنسم بالمنافسة الكاملة وقابلية رأس المال للتنقل بين مختلف الدول وفقا للاختلاف العائد على رأس المال¹، ولقد استطاع رواد المدرسة النيوكلاسيكية بناء مجموعة من النماذج نذكر منها.

أولاً: نظرية النمو عند هارود - دومار²: نموذج هارود - دومار من النماذج الكنزمية في النمو الاقتصادي، حيث إهتماما بفهم الآلية التي يقود من خلالها الاستثمار والادخار إلى حدوث النمو الاقتصادي ونستطيع تكوين النموذج البسيط للنمو الاقتصادي انطلاقاً من

الادخار (S) يكون نسبة (s) من الدخل Y أي:

$$S = sy \dots \dots \dots (9)$$

الاستثمار (I) يعرف أنه التغير في رصيد المال K والذي يمكن تقديمه على النحو التالي:

$$I = Dk \dots \dots \dots (10)$$

وبما أن الرصيد الكلي لرأس المال K له علاقة بالدخل الإجمالي أو الناتج Y ، فإن K تكون إما:

$$DK = C DY \dots (13) \quad \text{ومنه} \quad C = \frac{DK}{DY} \dots (11) \quad \text{أو} \quad C = \frac{K}{Y} \dots (12)$$

وبما الادخار الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار I أي:

$$I = S \dots \dots \dots (14)$$

من المعادلة (9) وبالاعتماد على المعادلة (10) و(13) نجد أن:

$$I = DK = K DY \dots \dots \dots (15)$$

ويمكن كتابة المساواة (14) على النحو التالي:

$$S = sy = c DY = DK = I \dots \dots \dots (16)$$

وببساطة تكون:

$$sy = CDY \dots \dots \dots (17)$$

¹ خيالي خيرة، مرجع سابق الذكر، ص 61.

² قطيمة نسمة والهروشي خطاب، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2015، اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد (4)، العدد (2)، عام 2017، ص ص 129-149.

وبقسمة طرفي المعادلة (17) على Y ثم على K يكون المعدل المطلوب للنمو GW هو:

$$GW = \frac{DY}{Y} = \frac{s}{c} \dots \dots \dots (18)$$

وهي المعادلة الأساسية لنموذج هارود -دومار وفي حالة ادخال معدل السكان يصبح النموذج:

$$\frac{DY}{Y} = \frac{s}{c - n} \dots \dots \dots (19)$$

ومنه معدل النمو الاقتصادي تربطة علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار وعلاقة عكسية بكل من معامل رأس المال، ومعدلات النمو السكان المرتفعة، كما أن رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي أي أن :

$$I = IF + I DY \dots \dots \dots (20)$$

وبالتعويض نجد:

$$GW = \frac{DY}{Y} = \frac{s + IF}{K} \dots \dots \dots (21)$$

انطلاقاً من المعادلة السابقة يمكن استنتاج أن النمو الاقتصادي ينخفض بإنخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال ونظراً لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على البدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، ومن أهم هذه البدائل تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها.¹

ثانياً: نموذج سولو (1996): يفترض هذا النموذج الاستمرار في استخدام المزيد من العمل ورأس المال، طالما أن التكاليف الحديثة أقل من العوائد الحدية حتى يتم التساوي بينهما، وبما أن الدول النامية تفتقر لعنصر رأس المال مقارنة بالدول الصناعية، فإن الانتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في تلك الدول، هذا ما يشجع انتقاله من الدول ذات الوفرة إلى الدول النامية في شكل استثمار أجنبي. وكما استطاع سولو Solow بناء نموذج قياسي لقياس النمو، أطلق عليه المنهج المحاسبي للنمو، ومن خلال إضافة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دالة الانتاج تصبح على النحو التالي:²

¹ Todaro Michael P, smith Stephen C. Economic Development, Ed. 12th, Harlow, Pearson, 2015, pp.121-122.

² CFI. Solow Growth Model: An exogenous model of economic growth that analyzes changes in economic output over time. Corporate Finance Institute: www.corporatefinanceinstitute.com/resources/economics/solow-growth-model/. Accessed June 7th 2025.

1. المعادلة الأساسية لنموذج سولو:

$$Y = K^\alpha (AL)^{1-\alpha} \dots \dots \dots (22)$$

حيث:

❖ Y : تمثل الناتج المحلي الإجمالي؛ K : يمثل رأس المال؛ A : تمثل مستوى التكنولوجيا؛❖ L : تمثل العمل؛ α : هو معامل إنتاجية رأس المال و $0 < \alpha < 1$.

2. المعادلة الديناميكية لتراكم رأس المال: المعادلة التفاضلية الأساسية للنموذج هي:

$$\frac{dk}{dt} = sy - (\delta + N)k \dots \dots \dots (23)$$

حيث:

❖ S : هو معدل الادخار؛ δ : هو معدل اهتلاك رأس المال؛ N : هو معدل نمو السكان.

في حالة التوازن المستقر يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد صفراً، ويعتمد مستوى الناتج المستدام على معدلات الادخار، ونمو السكان، والتقدم التكنولوجي.

الفرع الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي حسب نماذج النمو الداخلي (النظرية الحديثة)

لقد أسهمت النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي في أبرز العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على مختلف المتغيرات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالنمو الاقتصادي كما يلي:

أولاً: نموذج روبرت لوكاس للنمو الاقتصادي¹: نموذج Robert Lucas للنمو الاقتصادي هو نموذج تم تطويره

في سنة 1988 من قبل الاقتصادي الأمريكي روبرت لوكاس الابن، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام

1995، يركز هذا النموذج على دور رأس المال البشري في تفسير الفروقات في معدلات النمو الاقتصادي بين

الدول، ومن بين صيغه الرياضية نجد:

1. دالة الإنتاج: وتعطى كالتالي:

$$Y = AK^\alpha (hL)^{1-\alpha} \dots \dots \dots (24)$$

حيث:

❖ Y : هو الناتج الإجمالي؛ A : هو مستوى التكنولوجيا؛ K : هو رأس المال المادي؛❖ L : هو العمالة؛ h : هو رأس المال البشري لكل عامل؛ α : هو معامل مرونة رأس المال.

¹ Lucas Robert E. On the Mechanics of Economic Development. Journal of Monetary Economics, vol. 22, No.1, 1988, pp. 3-42.

2. تراكم رأس المال البشري: ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$h = \emptyset (1 - \mu)h \dots \dots \dots (25)$$

- ❖ μ : هو الوقت المخصص للعمل؛
- ❖ $(1 - \mu)$: هو الوقت المخصص للتعليم والتدريب؛
- ❖ $\emptyset$: هو معامل يحدد مدى فعالية الاستثمار في التعليم.

ومن بين الاستنتاجات من هذا النموذج، ما يلي:

- أ. الاستثمار في رأس المال البشري يفسر الفروقات في النمو بين الدول؛
- ب. الدول التي تستثمر أكثر في التعليم والتدريب تحقق نموا اقتصاديا مستداما؛
- ج. نموذج يقترح عوائد متزايدة على رأس المال البشري، مما يعني أن التعليم يؤدي تأثيرات مضاعفة على الاقتصاد.

ثانيا: نموذج بول رومر (1986)¹

نموذج بول رومر (1986) هو أحد الأسس الأولى لنظرية النمو الداخلي، حيث قدم فيه مفهوم العوائد المتزايدة للنمو بسبب تراكم المعرفة، في هذا النموذج يجادل رومر بأن التقدم ليس عاملا خارجيا كما في نموذج سولو التقليدي بل هو انتاج للاستثمار في البحث والتطوير والتعليم ومن بين ملامح هذا النموذج ما يلي:

1. المعرفة كسلعة غير منافسة: أي أن استخدام شخص ما لمعرفة أو ابتكار لا يمنع الآخرين من الاستفادة منه؛
2. التقدم التكنولوجي داخلي المصدر: الشركات والأفراح يستمرون نمو مستدام؛
3. الاستثمار في رأس المال البشري: التعليم والتدريب يعززان القدرة الإنتاجية والابتكارية؛
4. وجود عوائد متزايدة للنمو: بسبب تراكم المعرفة فإن الاقتصاد يمكن أن يستمر في النمو دون أن يواجه تناقصا في العوائد كما في النماذج التقليدية.

ويمكن التعبير عن المعادلة الأساسية للنموذج كالتالي:

$$A' = \delta A LA \dots \dots \dots (26)$$

حيث:

- ❖ A' : معدل التغير في المعرفة (الابتكار أو التقدم التكنولوجي)؛
- ❖ A : المختررون المعرفي الحالي؛
- ❖ LA : العمالة المخصصة للبحث والتطوير؛
- ❖ δ : معامل يحدد مدى كفاءة البحث والتطوير في إنتاج معرفة جديدة.

¹ Ramer Paul M., (1986). Increasing Returns and Long-Run Growth. Journal of political Economy, vol. 94, No 5, pp.

وتفسر العلاقة (26) اقتصاديا كآلاتي:

- ❖ كلما زاد عدد الأشخاص العاملين في البحث LA زادت كمية المعرفة الجديدة المكتشفة؛
- ❖ كلما كانت المعرفة السابقة A أكبر زادت قدرة الباحثين على اكتشاف معرفة جديدة؛
- ❖ هذا يؤدي إلى نمو اقتصادي غير متباطئ بل يمكن أن يستمر بوتيرة متزايدة، مما يفسر العوائد المتزايدة في المدى الطويل.

المطلب الثاني: قنوات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المهمة التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي للدول المضيفة من خلال عدة قنوات رئيسية منها:

الفرع الأول: التأثير عبر القنوات التكنولوجية والابتكارية

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال نقل التكنولوجيا والابتكار، حيث يجلب المستثمرون الأجانب معهم تقنيات متقدمة وأساليب إنتاج حديثة قد تكون غير متوفرة في الاقتصاد المضيف. هذا النقل للتكنولوجيا يمكن أن يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتطوير المهارات المحلية، مما يعزز القدرة التنافسية للصناعات المحلية. بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية غالباً ما تقوم بإجراء أبحاث وتطوير جديدة داخل البلد المضيف، مما يساهم في تعزيز قاعدة المعرفة التقنية في الاقتصاد. وفقاً لدراسة أجراها (1998) Borensztein et al. فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون أكثر فعالية في تعزيز النمو عندما يكون هناك مستوى عال من رأس المال البشري في البلد المضيف، مما يتيح إستيعاب واستغلال التكنولوجيا الجديدة بشكل أفضل.¹

الفرع الثاني: التأثير عبر القنوات المالية

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توسيع القاعدة المالية للبلد المضيف من خلال زيادة رأس المال المتاح للاستثمار. هذا التوسع في رأس المال يمكن أن يخفف من قيود التمويل التي تواجهها الشركات المحلية، خاصة في الاقتصادات النامية حيث تكون الأسواق المالية ضعيفة أو غير متطورة. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر مصدراً مستداماً للعملة الأجنبية، مما يساعد في تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات. وفقاً لتقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 2002، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.²

¹ Borensztein, E., De Gregorio, J., & Lee, J. W...1 (1998). How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth? *Journal of International Economics*, 45(1), pp. 115-135

² OECD. Foreign Direct Investment for Development: Maximizing Benefits, Minimizing Costs. Organization for Economic Co-operation and Development, 2002, P.

الفرع الثالث: التأثير عبر القنوات التجارية

يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال تعزيز التجارة الدولية. فالشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر في بلد معين غالباً ما تستخدمه كقاعدة تصديرية مما يزيد من الصادرات الوطنية ويعزز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود هذه الشركات يمكن أن يحفز الشركات المحلية على تحسين جودة منتجاتها لتلبية معايير السوق الدولية. وفقاً لدراسة أجراها Helpmann (1984)، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً مهماً في تسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات وتوليد فرص عمل جديدة، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.¹

الفرع الرابع: التأثير عبر القنوات المؤسسية والإدارية

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال تحسين البيئة المؤسسية والإدارية في البلد المضيف. فعندما تستثمر الشركات الأجنبية في اقتصاد معين، فإنها غالباً ما تقدم نماذج جديدة لإدارة الأعمال وتنظيم العمليات، مما يمكن أن يلهم الشركات المحلية لتبني أساليب أكثر كفاءة. كما أن وجود شركات أجنبية يمكن أن يؤدي إلى تحسين إطار الحوكمة والشفافية في الاقتصاد المضيف، مما يعزز الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب. وفقاً لبحث أجراه Alfaro et al. (2004)، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على المؤسسات المحلية إذا كان هناك بيئة سياسية واقتصادية مستقرة تدعم هذه التغييرات.²

الفرع الخامس: التأثير عبر القنوات الاجتماعية والتعليمية

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين مستويات التعليم والتدريب من خلال توفير فرص عمل جديدة تتطلب مهارات متقدمة. كما أن الشركات الأجنبية غالباً ما تستثمر في تدريب الموظفين المحليين لضمان تحقيق الكفاءة المطلوبة في العمليات اليومية. هذا التدريب يمكن أن يساهم في بناء قدرات محلية طويلة الأمد، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام. وفقاً لدراسة نشرها البنك الدولي في 2006، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون أداة فعالة لتحسين رأس المال البشري، مما يساهم في تحسين الإنتاجية الاقتصادية بشكل عام.³

¹ Helpman, Elhanan. (1984). A simple theory of .3 International Trade with Multinational Corporations. *Journal of Political Economy*. 92(3), pp 451-471.

² Alfaro, L., Chanda, R., Kalemli-özcan, S., & Sayek, S. (2004). FDI and Economic Growth: The role of Local Financial Markets. *Journal of International Economics*, 64(1), pp. 89-112.

³ World Bank (2006). Foreign Direct Investment as a Catalyst for Development. Washington, DC: World Bank Publications. P.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الأبحاث والدراسات حول علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي والتي تناولها الكثير من الباحثين والاقتصاديين من عدة جوانب مختلفة وباستخدام أساليب مختلفة، سيتم في هذا المطلب، استعراض أهم تلك الدراسات.

الفرع الأول: الدراسات العربية

أولاً: دراسة جلولي نسيمة ويوسف صوار (2017)، تحت عنوان "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على دول المغرب العربي خلال الفترة 1980-2014"، هدفت هذه الدراسة البحثية في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي باستخدام تحليل الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث توصلت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، كما تبين في بعض النتائج المتعلقة بنفس الدراسة أن إنتاجية الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على حد الأدنى لمخزون رأس المال البشري المتوفر عليه بالدول المضيفة وعلى حد معين من الانفتاح التجاري ومعدلات التضخم، كذلك من بين المتغيرات التي قام الباحثين بتوظيفها الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع لقياس النمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري، الانفتاح التجاري، التضخم، والاستثمار المحلي كمتغيرات مستقلة؛

ثانياً: دراسة زياد محمد أبو ليلي وزكية أحمد مشعل (2007) بعنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن"، والتي هدفت إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي وهذا خلال الفترة 1976-2003، حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج الإجمالي في الأردن وكذلك وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر وبين الواردات والناتج الإجمالي ووجود علاقة سببية تتجه من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي؛

ثالثاً: دراسة بندر سالم الزهراني (2004)، تحت عنوان "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية _ دراسة قياسية للفترة 1970-2000" والتي هدفت إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستخدام النموذج النيو كلاسيكي حيث أكدت نتائج الدراسة على وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي لكن في الأجل القصير يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي بشكل ضعيف، ويرجع هذا إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة وعدم الاستفادة منها، بالإضافة إلى حداثة تجربة المملكة في مجال الاستثمار

الأجنبي المباشر ومن بين المتغيرات التي وصفها المتغيرات التابعة وهي الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي أما المستقلة فهي الاستثمار الأجنبي المباشر لقياس تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة والاستثمار المحلي، لقياس حجم الاستثمارات المحلية في الاقتصاد وأيضا العمالة لقياس تأثير القوى العاملة على النمو الاقتصادي ما يتبعه الانفتاح التجاري والذي يستعمل لقياس درجة انفتاح الاقتصاد السعودي على التجارة الخارجية؛

الفرع الثاني: الدراسات الوطنية

أولا: دراسة هارون بشير (2022) تحت عنوان " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر وسنغافورة " والتي تناول الباحث فيها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وسنغافورة خلال فترة 1990 - 2018 من خلال نموذج (ARDL) باستعمال برنامج EVIEWS توصلت الدراسة الى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا لضعف تدفقاته وتمركزها في قطاع وحيد وهو قطاع المحروقات، بالإضافة إلى مناخ الاستثمار في الجزائر يبقى من بين المعوقات والقيود التي تكبح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهم المتغيرات المستعملة في هذه الدراسة نجد المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي أما المستقل فهو الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، الانفاق الحكومية والتضخم؛

ثانيا: دراسة قادم فاطمة (2021) بعنوان " قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1970 إلى 2018، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بإستعمال نموذج الانحدار الذاتي للباطءات الموزعة (ARDL)، وقد أظهرت النتائج المحصل عليها الى وجود علاقة طردية بين كل من الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل وأشارت إلى عدم وجود ديناميكية في المدى القصير بين المتغيرين ومن بين المتغيرات المستعملة في هذه الدراسة تذكر المتغير التابع النمو الاقتصادي (GDP) والمتغيرات المستقلة الإستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، الانفتاح الاقتصادي، رأس المال البشري ومعدل التضخم؛

ثالثا: دراسة صولح عيسى وآخرون (2020) بعنوان "دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)" والتي تهدف الى معرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2018، وهذا بإستخدام نموذج (ARDL) وأوضحت النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة الى وجود علاقة تكامل مشترك على المدى البعيد وفق منهج الحدود إلى وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على المدى الطويل،

بالإضافة إلى وجود علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بينهما، كذلك من بين المتغيرات التي استعملها الباحثون هناك متغير مستقل والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغير التابع الناتج الداخلي الخام؛

رابعاً: دراسة شويكات محمد وسارة الزعيتري (2019) بعنوان "العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة 1990-2017" هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك على المدى الطويل، وبينت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، بينت نتائج اختبار (ARDL) أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبي وغير معنوي على معدلات النمو في الجزائر خلال فترة الدراسة، ومن بين المتغيرات المستعملة في هذه الدراسة نذكر منها ما هو تابع كالنمو الاقتصادي وآخر مستقل كالاستثمار الأجنبي المباشر؛

خامساً: دراسة نزاري رفيق وهارون الطاهر (2016)، تحت عنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة من 1980-2012"، هدفت هذه الدراسة لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012 عبر تطبيق مقارنة متجه الانحدار الذاتي لفترات الأبطاء الموزعة (ARDL)، وتوصلت إلى أنه توجد علاقة مسببة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على مدى القصير، أما على المدى الطويل، فهناك علاقة موجبة ولكن بنسبة محدودة بين المتغيرين، كما توصلت لوجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الواردات والنمو الاقتصادي، وكذلك لقد استعمل رفيق مجموعة من المتغيرات في دراسته و المتمثلة في المتغير التابع النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة استثمار الأجنبي المباشر والواردات؛

سادساً: دراسة جباري شوقي (2015) لموضوع "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، استهدفت هذه الدراسة قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 من خلال استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، وتوصلت لوجود أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وهذا نتيجة معدلات النمو السالبة التي سجلها قطاع المحروقات، كما توصلت إلى أنه هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الاستثمار المحلي والصادرات إلا أنه يبقى غير كافي لتحويل الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي وقد اعتمد جباري على متغيرات الدراسة والمتمثلة في: المتغيرات التابعة وهو النمو الاقتصادي أما المتغير المستقلة فقد استعمل الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، الصادرات، التضخم، وسعر الصرف؛

سابعا : دراسة **قويدري كريمة (2011)**، تحت عنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر" والتي تهدف إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2008، حيث دلت النتائج على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة كما أشارت النتائج للأثر الإيجابي للاستثمار المحلي والواردات في الاقتصاد الجزائري، وقد استعملت عدة متغيرات و المتمثلة في: المتغيرات التابع وهي النمو الاقتصادي (GDP) والمتغيرات المستقلة وهي الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، الانفتاح التجاري، رأس المال البشري، التضخم والموارد الطبيعية "العائدات النفطية".

الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية

أولا: دراسة **Linh et al. (2019)** بعنوان: "The Effect of FDI on Economic Growth in Vitnam" هدفت لإيجاد علاقة تربط بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دولة فيتنام خلال الفترة 1990-2017 وهذا بإستخدام (ARDL)، وتوصلت النتائج التجريبية لها إلى أن هناك علاقة قوية تربط الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حيث أن المتغير الأول يعتبر كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في دولة فيتنام وهو المتغير التابع أي النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر متغير مستقل وهو الذي يتم قياس تأثيره على الاقتصاد؛

ثانيا: دراسة **Najaf Ali and YeMingque (2018)** تحت عنوان: "Does Foreign Direct Investment Lead to Economic Growth"، حاولت الكشف عن العلاقة التبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في أربع بلدان آسيوية وهي إندونيسيا، الهند، ماليزيا، وبنغلادش خلال الفترة 1990-2014 وهذا باستخدام نموذج (VECM). توصلت أنه خلال الفترة القصيرة لا توجد علاقة سببية مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، بينما في الفترة الطويلة هناك علاقة تبادلية موجبة بين المتغيرين حيث استخدم الباحثين المتغيرات التي تحلل العلاقة بين الاستثمار والنمو اقتصادي وهما المتغيرات التابعة الذي يمثل النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة والذي تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك يوجد متغيرات ضابطة والمتمثلة في تكوين رأس المال الاجمالي، الاستهلاك الحكومي، انفتاح التجارة، العمالة؛

ثالثا: دراسة **Thaalbi Inès (2013)** بعنوان: "Déterminants et Impacts des IDE sur la Croissance Economique en Tunisie" والتي هدفت الى تحديد الشروط اللازمة توفرها حتى تكون سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ومنها الجزائر ذات أثر ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي، وقد توصلت هذه الدراسة الى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعد إيجابيا وذا معنوية احصائية أما

بالنسبة إلى تأثيره على الاستثمار المحلي، ونقل التكنولوجيا فقد كان إيجابيا وأوصت الدراسة بضرورة العمل على بذل المزيد من الجهود من أجل تطوير أرضية الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: مساهمة البحث

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية التي تغطيها، حيث تمتد من سنة 1990 إلى غاية 2023، مما يمنحها نظرة أشمل وأعمق لتطور العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد خلال هذه العقود. علاوة على ذلك، تأخذ هذه الدراسة في الحسبان مجموعة أوسع من المتغيرات الاقتصادية المؤثرة والمستنبطة من النظرية الاقتصادية، مقارنة بالدراسات السابقة التي اكتفت بعدد محدود من المتغيرات الوسيطة، مما يسهم في تقديم تحليل أكثر دقة وواقعية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة هامة لرفع معدل النمو الاقتصادي بإعتباره ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى ذلك تم التطرق إلى العلاقة التي تربط بينهما، كما تم استعراض الدراسات الوطنية وعرض الدراسات الأجنبية حول هذا الموضوع، واهم ما تم استخلاصه من ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي هذا ما أكدته أغلبية الدراسات السابقة، في حين بعض الدراسات لم تجد تأثير وهذا ما سيتم التأكد من صحته أو عدمه من خلال الفصل الثاني الذي يتضمن الدراسة القياسية لحالة الجزائر والذي سيجيب على إشكالية الدراسة.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لأثر الاستثمار
الأجنبي المباشر على النمو
الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة
(1990-2023)

تمهيد

بعد تقديم مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وكذلك العلاقة بينهما، سنحاول في هذا الفصل قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا خلال الفترة 1990-2023، وذلك بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، والذي يحتل موقعا أساسيا في الدراسات الاقتصادية القياسية، ولقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الاول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر؛

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للنموذج القياسي للدراسة؛

المبحث الثالث: مناقشة النتائج الدراسة.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي، نظرا لما يوفره من رؤوس أموال وخبرات تقنية وتكنولوجية تساهم في تطوير البنية الإنتاجية للدول المستقبلية له. وفي الجزائر، شكل جذب هذا النوع من الاستثمارات أحد المحاور الأساسية للإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات، وعيله يتناول هذا المبحث دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع النمو الاقتصادي في الجزائر.

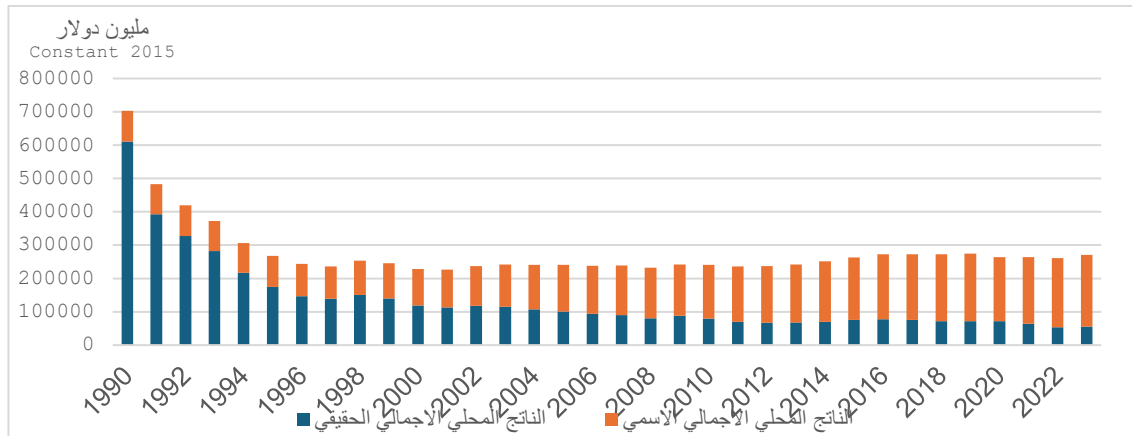
المطلب الأول: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة زمنية معينة، ومن خلال دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه، يمكن أخذ صورة عن القوة الاقتصادية والنمو الاقتصادي المحقق لهذه الدولة. في هذا المطلب، سيتم التطرق إلى ذلك في حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2023.

الفرع الأول: تطور الناتج الداخلي الخام الاسمي والحقيقي في الجزائر

الشكل البياني الموالي يعرض تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2023:

الشكل رقم (02-01): تطور الناتج الداخلي الخام الاسمي والحقيقي في الجزائر للفترة 1990-2023



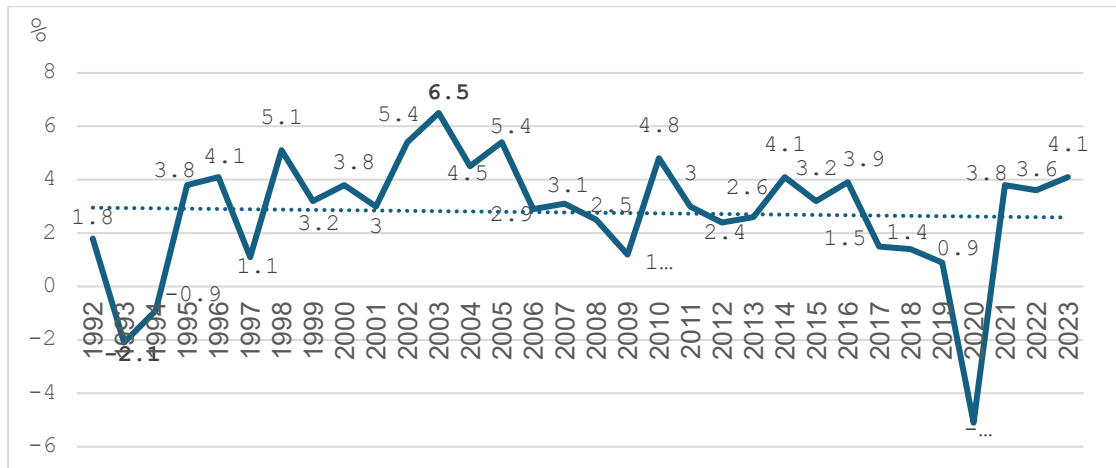
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبرنامج Excel

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي في الفترة من 1990 إلى 2023 تقلبات كبيرة، حيث يوضح الرسم البياني انخفاضا حادا لكلا المؤشرين في أوائل التسعينيات، قبل أن يستقرا عند مستويات أقل بكثير. من الملاحظ أيضا وجود فجوة متزايدة بشكل ملحوظ بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي منذ عام 2000 فصاعدا، حيث يتجاوز الناتج الاسمي الحقيقي بشكل كبير، مما يشير إلى ضغوط تضخمية مستمرة، بينما ظل الناتج الحقيقي، الذي يعكس الحجم الفعلي للإنتاج، عند مستويات منخفضة مقارنة بالسنوات الأولى.

الفرع الثاني: معدل نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر

يعكس معدل نمو الناتج الداخلي الخام التغير (الزيادة أو النقصان) في القيمة الإجمالية للناتج الداخلي الخام لاقتصاد دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، وهو يعطي صورة أدق للأداء الكلي للاقتصاد وفعالية السياسات الاقتصادية ومدى استجابته للصدمات والأزمات. يبين الشكل (02-02) تطوّر معدلات نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2023:

الشكل رقم (02-02): معدلات نمو الناتج الداخلي الخام للجزائر (1990-2023)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

خلال الفترة [1990-1998]، والتي تمثل عقد الاضطراب السياسي والأمني، كان معدل نمو الناتج الداخلي الخام متذبذباً بشكل كبير وهذا راجع إلى الركود الذي شهده الاقتصاد بسبب الأزمة السياسية وتصادع العنف الداخلي (العشرية السوداء) مسجلاً أدنى قيمة له في 1993 بنسبة نمو سلبية (-2.1%). في 1994، ساهم برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) في تحقيق بعض الاستقرار المالي.

خلال الفترة [1998-2008] تم تسجيل أعلى معدلات نمو، بلغت ذروتها سنة 2003 بمعدل (6.5%)، وذلك راجع لارتفاع أسعار النفط التي سمحت بتحقيق فائض في الميزانية وتحسين الاحتياطات من العملة الصعبة مما ساعد الجزائر على تسديد جزء كبير من ديونها الخارجية، وخفف من الأعباء المالية وساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي. يضاف إلى ذلك، بدء تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية بالشراكة مع صندوق النقد الدولي، حيث تبنت الحكومة سياسات تحرير اقتصادي، خصخصة بعض المؤسسات العمومية، وإعادة هيكلة الاقتصاد مع التركيز على الاستثمار في البنية التحتية، وتحديد المرافق العامة، وتحفيز النمو في قطاعات غير نفطية مثل البناء والنقل، في إطار برامج إنعاش اقتصادي واسعة كبرنامج دعم النمو (2001-2004)، ومخطط دعم النمو التكاملي (2005-2009).

خلال الفترة [2008-2021] تراجع معدل النمو إلى (1.2%) سنة 2009 وهذا نتيجة تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية في 2008، التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، المورد الأساسي للاقتصاد الجزائري، وفشل برامج الدعم السابقة في خلق قاعدة إنتاجية متنوعة بديلة عن المحروقات. في 2010، سجل ارتفاع بنسبة (4.8%)، وهو ما يعكس بداية التعافي النسبي من هذه الأزمة، مدعوما بتحسين نسبي في أسعار النفط وزيادة الإنفاق العمومي. بعد 2010، استمر في التذبذب ليبلغ أدنى نسبة له خلال كل فترة الدراسة بقيمة (-5.1%) حيث شهد الاقتصاد الجزائري انكماشاً بفعل تداعيات جائحة كوفيد-19 التي شلت نشاط الاقتصاد العالمي والمحلي وكذلك بفعل انخفاض أسعار النفط مجددا نظرا لتراجع الطلب العالمي.

وفي الأخير كان هنالك تحسن ملحوظ في معدلات نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة [2021-2023] مسجلة مانسبته (4.1%) في 2023 مقابل (3.4%) في 2021 و(3.6%) في 2022، وهذا التحسن يعود إلى عدة عوامل، أبرزها زيادة الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة، بما في ذلك رفع الأجور والمعاشات، وتوسيع برنامج الدعم الاجتماعي، وزيادة الاستثمارات العامة. كما ساهم ارتفاع أسعار النفط والغاز في تعزيز الإيرادات الحكومية وتحسين الميزان التجاري.

المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قامت الجزائر في إطار سياستها الحكومية الهادفة إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتماد سلسلة من الإجراءات والتدابير، بهدف تحسين المناخ الاستثماري نظرا لأهميته في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

الفرع الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لتتبع تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990-2023) يمكن الاعتماد على الجدول التالي:

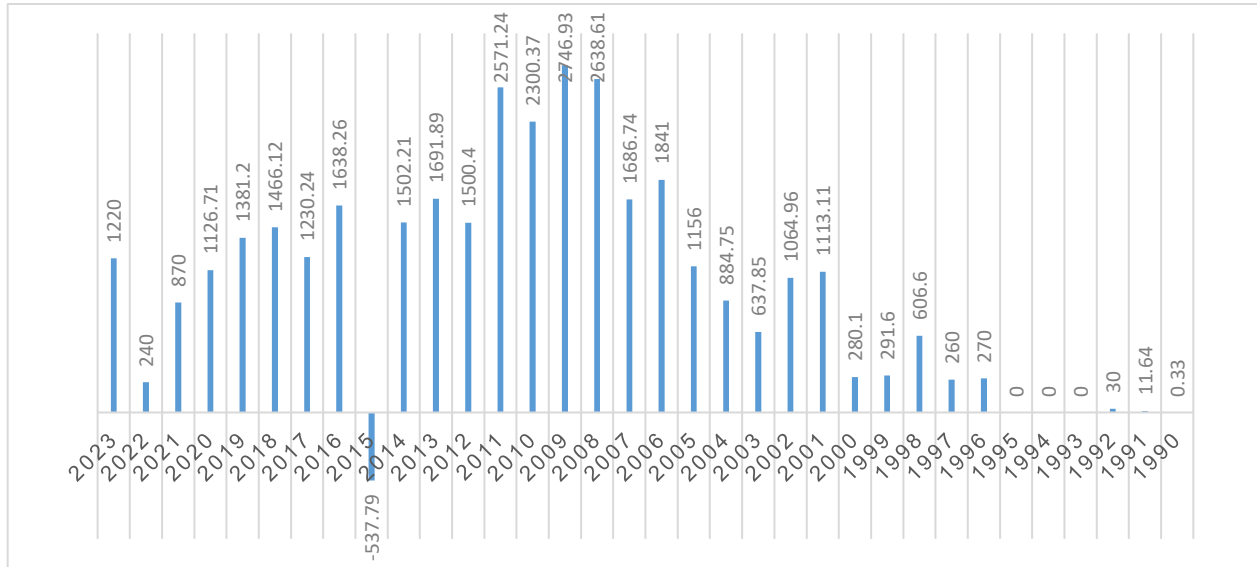
الجدول رقم (02-01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1990-2023 (مليون دولار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
قيمة FDI	0.33	11.64	30	0	0	0	270	260	606.6
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة FDI	291.60	280.10	1113.11	1064.96	637.85	884.75	1156	1841	1686.74
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة FDI	2638.61	2746.93	2300.37	2571.24	1500.40	1691.89	1502.21	-537.79	1638.26
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023		
قيمة FDI	1230.24	1466.12	1381.20	1126.71	870	240	1220		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

ويمكن تمثيل هذه البيانات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كالتالي:

الشكل رقم (02-03): أعمدة بيانية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990-2023)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 01-02 وبرنامج Excel

من خلال معطيات الجدول 01-02 وحسبما يوضحه الشكل 02-03، يمكن تقسيم تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة مراحل وفقا لاتجاه التطور، كالتالي:

1. المرحلة الأولى [1990-1996]: شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال هذه الفترة مستويات ضعيفة جدا تكاد تكون معدومة، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي عاشتها البلاد خلال العشرية السوداء، إلى جانب مناخ استثماري غير محفز وغياب إطار قانوني فعال لجذب رؤوس الأموال الأجنبية. وعلى الرغم من شروع الحكومة في منتصف التسعينيات في تطبيق إصلاحات اقتصادية بدعم من صندوق النقد الدولي، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لاستقطاب استثمارات كبيرة، باستثناء بعض المشاريع المحدودة، خاصة في قطاع المحروقات الذي ظل الأكثر جذبا بسبب أهميته الاستراتيجية. وبشكل عام، اتسمت هذه المرحلة بتردد المستثمرين الأجانب وغياب الثقة في بيئة الأعمال الجزائرية؛

2. المرحلة الثانية [1996-2009]: خلال هذه الفترة، شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالمرحلة السابقة، نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والهيكلية. فمن جهة، ساهم تحسن الوضع الأمني عقب انتهاء ما يعرف بالعشرية السوداء، في ظل اعتماد سياسة الوئام المدني، في استعادة حد معتبر من الاستقرار الذي شكل شرطا أساسيا لإحياء النشاط الاقتصادي وجذب رؤوس الأموال الأجنبية. من جهة ثانية، أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال الفترة، ولا سيما ما بين سنتي 2003

و2008، إلى زيادة إيرادات الدولة بشكل لافت، حيث ارتفعت احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي من حوالي 8 مليار دولار في 1997 إلى أكثر من 162.2 مليار دولار بنهاية سنة 2010¹، ما مكنها من سداد ديونها الخارجية مبكرا والتي انخفضت من نحو 46,195 مليون دولار إلى 13,412 مليون دولار في 2010². هذا التحسن في التوازنات الخارجية دعم ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية في الاقتصاد الجزائري. إضافة لذلك، استهدف تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) بإشراف صندوق النقد الدولي، تحرير الاقتصاد من القيود البيروقراطية، وإعادة التوازن للمالية العامة، وتحديث النظام البنكي، وقد تلا ذلك تبني مجموعة من الإصلاحات القانونية والمؤسسية الجوهرية، من أبرزها صدور قانون الاستثمار رقم 01-03 لسنة 2001، الذي أدخل تحفيزات جديدة للمستثمرين الأجانب، وألغى التمييز بينهم وبين المستثمرين المحليين، بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) لتكون الهيئة الوحيدة المكلفة بمرافقة وتوجيه المشاريع الاستثمارية. كما تم بموجب الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أغسطس 2001 إنشاء المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، وهو هيئة عليا تعنى بتحديد السياسة الوطنية للاستثمار، ودراسة المشاريع الكبرى ومنح الامتيازات. وقد ساهم هذا الإطار التشريعي والمؤسسي في تحسين جاذبية مناخ الاستثمار، لا سيما في ظل تبسيط الإجراءات الإدارية، وتوحيد الشباك الخاص بالاستثمار، ومحاولة تقليص آجال إنشاء المؤسسات الاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أن قطاع المحروقات شكل الوجهة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية حيث يشكل مايزيد عن 95% من حجم الصادرات أسهم مباشرة في تمويل الخزينة العامة بما يقارب 60% من إجمالي الإيرادات المالية للدولة³، مستفيدا من البيئة التشريعية الجديدة والانفتاح الجزئي الذي عرفه القطاع، حيث استحوذ على النسبة الأكبر من التدفقات المالية، من خلال شراكات كبرى بين شركة سوناطراك وشركات عالمية مثل Statoil، Anadarko، وTotal. كما شهدت قطاعات أخرى دخول رؤوس أموال أجنبية، أبرزها قطاع الاتصالات من خلال دخول شركة أوراسكوم تيليكوم (Djezzy) سنة 2001، إضافة إلى استثمارات أخرى اندرجت ضمن المخطط الخماسي للتنمية 2005-2009، خصصت لمشاريع البنية التحتية الكبرى (الطرق، السكك الحديدية، السكن، الصحة، التعليم، الطاقة)، وقد وفر هذا البرنامج فرصا واسعة أمام الشركات الأجنبية للمشاركة في الصفقات

¹ Merghit, A. (2013). Foreign Exchange Reserve Management in Algeria: Opportunities and Challenges. Mohamed Seddik Benyahia University, Jijel, Algeria. Retrieved June 1st, 2025 from <https://www.memoireonline.com/01/16/9409/Foreign-exchange-reserve-management-in-Algeria.html>

² Countryeconomy. (2024). Algeria National Debt 2023. Retrieved June 1st, 2025 from <https://countryeconomy.com/national-debt/algeria>

³ International Monetary Fund. (2000). Algeria: Staff Report for the 2000 Article IV Consultation. IMF Country Report No. 00/93. Washington, D.C.: International Monetary Fund. Retrieved June 1st, 2025 from <https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2000/093/article-A004-en.xml>

العمومية، ورغم هذه الجهود، ظل مناخ الاستثمار يعاني من عدة اختلالات، أبرزها تعقيد الإجراءات الإدارية، ضعف الشفافية، وبيروقراطية الجهاز الإداري. كل هذا انعكس في تصنيف الجزائر ضمن مراتب متأخرة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي المتعلق بسهولة القيام بالأعمال، حيث احتلت سنة 2009 المرتبة 132 مقابل 130 في 2008، من أصل 181 دولة.¹

3. المرحلة الثالثة [2009-2015]: خلال هذه الفترة، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تراجعاً حاداً رغم استمرار الاستقرار الأمني والفرص الاقتصادية المتاحة، خصوصاً في قطاع المحروقات. ويعزى هذا التراجع إلى صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الذي فرض قاعدة 49/51، والتي تلزم الشريك الأجنبي بعدم امتلاك أكثر من 49% من أي مشروع استثماري، وهو ما اعتبر عائقاً أمام المستثمرين الأجانب. كما ساهمت البيروقراطية، وضعف الشفافية، وصعوبة تحويل الأرباح، في عزوف العديد من الشركات الأجنبية عن دخول السوق الجزائرية. ورغم استمرار بعض الاستثمارات في قطاع الطاقة والبنية التحتية، فإن التدفقات ظلت دون الطموحات، ما أبرز الحاجة إلى مراجعة سياسات الاستثمار وجعل مناخ الأعمال أكثر جاذبية. وحسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي في 2015، انتقلت الجزائر إلى المرتبة 154 مقل ترتيب 132 في 2009، من أصل 181 دولة.²

4. المرحلة الرابعة [2015-2023]: واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تراجعها، متأثرة بعدة عوامل داخلية وخارجية. داخلياً، استمرت القيود المفروضة بموجب قاعدة 49/51 التي حدّت من حرية المستثمرين الأجانب، إلى جانب استمرار العراقيل البيروقراطية، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وغياب الشفافية. كما ساهم انخفاض أسعار النفط منذ منتصف 2014 في تقليص قدرة الدولة على تمويل المشاريع وتحفيز الاستثمار، مما أثر سلباً على مناخ الأعمال. وخلال 2019، زاد الوضع السياسي المرتبك والحراك الشعبي من حالة الترقب وعدم اليقين لدى المستثمرين. ثم جاءت جائحة كوفيد-19 في 2020، والتي زادت من تعقيد الوضع الاقتصادي وأثرت بشكل كبير على التدفقات الاستثمارية العالمية، بما في ذلك إلى الجزائر. بعد 2021، تحركت الحكومة الجزائرية تدريجياً نحو تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في محاولة لجذب رؤوس الأموال الخارجية بعد تراجع كبير خلال السنوات السابقة، وذلك من خلال استحداث إصلاحات قانونية مهمة، أبرزها إلغاء قاعدة 49/51 في معظم القطاعات بموجب قانون الاستثمار الجديد الصادر سنة 2022، باستثناء بعض المجالات الاستراتيجية. كما تم إنشاء الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) لتبسيط الإجراءات ومرافقة المستثمرين. ولكن رغم هذه

¹ World Bank. (2009). Doing Business 2009: Comparing Regulation in 181 Economies. p.06.

² World Bank. (2015). Doing Business 2015: Going Beyond Efficiency. p.04.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

الجهود، لاتزال تدفقات الاستثمار الأجنبي محدودة نسبيا وغير متناسبة مع قدرات السوق الجزائرية، حيث بقي المستثمرون مترددين بسبب استمرار بعض العراقيل كالبيروقراطية، وضعف الرقمنة، وتعقيدات تحويل الأرباح. ومع ذلك، بدأت بعض المؤشرات الإيجابية تظهر، خاصة في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والصناعات التحويلية، مما يعكس بداية تحول تدريجي في بيئة الاستثمار بالجزائر.

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

شهدت الجزائر تغيرات كبيرة في التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة من 1993 إلى غاية 2018، وحسب بيانات الجدول 02-02 فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة:

الجدول رقم (02-02): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

2018-2002			2001-1993			القطاع
النسبة من قيمة الاستثمارات	النسبة	عدد المشاريع	النسبة من قيمة الاستثمارات	النسبة	عدد المشاريع	
81.37	61.93	558	37.3	59	259	الصناعة (بما فيها المحروقات)
5.20	15.09	136	51.8	19.5	86	الخدمات
3.28	15.76	142	3.6	9.3	41	البناء والأشغال العمومية
0.23	1.44	13	3.5	3.9	17	الزراعة
5.09	2.11	19	3.1	3.6	16	السياحة
0.75	2.89	26	-	-	-	النقل
-	-	-	0.5	4	18	التجارة
0.54	0.67	6	0.2	0.7	3	الصحة
3.55	0.11	1	-	-	-	الاتصالات

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على طلحي هشام (2022)¹ وطير عبد الحق وآخرون (2020)²

توضح البيانات الإحصائية الواردة في الجدول 02-02، أن هناك تحولا واضحا في أولويات الاستثمار في الجزائر عبر الزمن، حيث يوجد تفاوت كبير في توزيع هذه الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية. في الفترة [1993-2001]، كان قطاع الصناعة بما فيها المحروقات مهيمنًا، إذ استقطب ما نسبته 59% من إجمالي عدد المشاريع

¹ طلحي هشام، انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1990-2019)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2022، ص256

² طير عبد الحق وآخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة تحليلية لحجمه، توزيعه القطاعي والجغرافي 2018/1995، مرجع سابق، ص59.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

المسجلة، بقيمة بلغت 105.634 مليون د.ج، وهو ما يعادل بنسبة 37.3% من إجمالي قيمة الاستثمارات. يليه قطاع الخدمات الذي سجل 86 مشروعا (19.5%)، بقيمة استثمارية بلغت 146.879 مليون د.ج، محتلا بذلك الصدارة من حيث القيمة بنسبة 51.8%. ترجع هذه الأفضلية النسبية لهذين القطاعين إلى ارتفاع مردودية الاستثمار فيهما، خاصة في مجالات المحروقات والصناعات الدوائية، التي شهدت انتعاشا ملحوظا منذ عام 1999 نتاجا لمشاريع شراكة مع شركات سعودية وأمريكية. أما باقي القطاعات الاقتصادية فقد شهدت مساهمات محدودة، حيث استقطب قطاع البناء والأشغال العمومية 41 مشروعا فقط (9.3%)، بقيمة لم تتجاوز 10,254 مليون دينار (3.6%)، وسجل قطاع التجارة 18 مشروعا (4%)، بينما بقيت قطاعات الزراعة، السياحة، والصحة ضعيفة من حيث عدد وقيمة المشاريع، بنسبة لا تتجاوز 3.9%، 3.6%، و0.7% على التوالي.

في الفترة [2002-2018]، احتفظ قطاع الصناعة بالريادة مستحوذا على أكثر من 61% من عدد المشاريع (558 مشروعا من أصل 901)، وبقيمة استثمارية ناهزت 2.050 مليار د.ج، وهو ما يعادل 81.37% من القيمة الإجمالية، خاصة في مجالات المحروقات والمعادن والمواد الكيميائية. هذا التركيز الكثيف على القطاع الصناعي يعكس جاذبية هذا الأخير لدى المستثمرين الأجانب بفضل العوائد المرتفعة، خاصة في الصناعات التحويلية والطاقة إضافة إلى الحوافز التي قدمتها الدولة الجزائرية لهذا القطاع في إطار برامج الإنعاش الصناعي. بالمقابل، جاء قطاع البناء في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بـ 142 مشروعا 15.76%، لكن بقيمة استثمارية متواضعة قدرت بـ 82.6 مليار دينار جزائري فقط، وهو ما يعادل 3.28% من القيمة الإجمالية مشيرا إلى أن طبيعة المشاريع في هذا القطاع كانت صغيرة إلى متوسطة الحجم. أما قطاع الخدمات، فقد شكل 15.10% من إجمالي عدد المشاريع بقيمة إجمالية قدرها 130.9 مليار د.ج 5.20%، وهو ما يشير إلى نمو تدريجي لهذا القطاع في ظل توسع الاقتصاد غير النفطي وحاجة السوق الجزائرية إلى خدمات جديدة. اللافت في التوزيع هو قطاع الاتصالات، الذي شهد انتعاشا ملحوظا بعد إعادة هيكلة سنة 2000 وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي. سجل مشروعا واحدا فقط بنسبة 0.11% من المشاريع، إلا أن هذا المشروع كان ذا طابع استثماري كبير، بقيمة بلغت 89.4 مليار د.ج، أي 3.55% من إجمالي القيمة، ما يدل على استثمار ضخم من قبل شركة أجنبية، غالبا في البنية التحتية للاتصالات أو في دخول متعامل جديد للسوق. فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية في قطاعي الزراعة والصحة فكانت شبه غائبة، حيث لم تتجاوز نسبتها مجتمعة 3.08% من إجمالي المشاريع، و2.07% من القيمة، ما يعكس ضعف جاذبية هذه القطاعات رغم أهميتها التنموية، وهو ما قد يعزى إلى غياب حوافز كافية أو ضعف البنية التحتية والخدمات الداعمة.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولاً أجنبية أو عربية، وقد يصنف بعضها ضمن مشروعات الشراكة، إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل الشركات متعددة الجنسيات، خاصة في قطاع المحروقات، والجدول التالي يوضح أهم الدول المستثمرة.

الجدول رقم (02-03): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر في الفترة 2002-2018 حسب أهم الدول المستثمر فيها

المناطق	عدد المشاريع	القيمة (مليون دينار جزائري)
أوروبا	472	1148208
فيما بين الاتحاد الأوروبي	332	666499
آسيا	114	169732
أمريكا	18	68813
إفريقيا	06	39686
الدول العربية	262	1057257
استراليا	01	2974
متعددة الجنسيات	28	33160
المجموع	901	2519831

المصدر: مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2020، ص 154.

من الجدول 03-02 يتضح استحواذ الإقليم الأوروبي على النصيب الأكبر من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية الوافدة إلى الجزائر المقدر بـ 472 مشروع بقيمة مالية بلغت 1148208 مليون د.ج، كما كان للاتحاد الأوروبي نصيب معتبر من المشاريع الاستثمارية استحوذ على ما يقارب 322 مشروع بقيمة مالية قدرت بـ 666499 مليون دينار جزائري نظرا لقرب الجغرافي وبحكم الأثر التاريخي الاستعماري الرابط بينهما، في حين احتلت الدول العربية المرتبة الثالثة بما يعادل 262 مشروع وكان نصيب المبلغ المالي المخصص لها يقدر بما 105725 مليون د.ج، أما عن الدول الآسيوية فقد كانها نصيب معتبر من المشاريع الاستثمارية في الجزائر، غدت بلغت عدد مشاريعها 114 مشروع وبغلاف مالي قدره 169732 مليون د.ج، وتعد الصين واليابان من أهم الدول الآسيوية التي استثمرت في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر، لتحض أمريكا بحصة قليلة من المشاريع الاستثمارية الوافدة إلى الجزائر مقارنة بقريناتها إذ بلغ نصيبها 18 مشروع بغلاف مالي قدره 68813 مليون د.ج، أما الحصة الأصغر فكانت من نصيب كل من إفريقيا وأستراليا بحوالي 06 و 01 مشروع على التوالي وبغلاف مالي قدره 39686 مليون د.ج و 2974 مليون د.ج على الترتيب بالإضافة إلى تواجد الشركات المتعددة

الجنسيات بالجزائر، وحصولها على نصيب لا بأس به من إجمالي المشاريع بما يقدر 28 مشروع وبقيمة مالية قدرة ب 33160 مليون د.ج.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي والأدوات القياسية

بعدما تم دراسة وإستعراض الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الإقتصادي، يتم في هذا المبحث تحديد وتعريف النموذج المستخدم في الدراسة القياسية.

المطلب الأول: نموذج الدراسة

في هذا المطلب، سيتم تقديم تأصيل للنموذج والأدوات اللازمة لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرع الأول: النموذج الاقتصادي

إن النموذج المستخدم في هذا البحث مستمد من النظرية الاقتصادية المفسرة لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي، ويمكن التعبير عن العلاقة النظرية للنموذج المستخدم كما يلي:

$$RGDP = \int (FDI, REER, GC, GFCF, LF, OPEN) \dots \dots \dots (27)$$

حيث:

- ❖ المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($RGDP$) ؛
- ❖ أما المتغيرات المستقلة فتشمل:
- FDI : الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- $REER$: سعر الصرف الحقيقي الفعال؛
- GC : الإنفاق الحكومي؛
- $GFCF$: رأس المال الثابت الإجمالي؛
- LF : معدل مشاركة القوى العاملة؛
- $OPEN$: الانفتاح التجاري.

بالاعتماد على المعادلة (27) يمكن استخلاص نموذج الدراسة كالتالي:

$$RGDP = \beta_0 + \beta_1 FDI + \beta_2 REER + \beta_3 GC + \beta_4 GFCF + \beta_5 LF + \beta_6 OPEN + \varepsilon \dots \dots \dots (28)$$

حيث يمثل كل من $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$ المعاملات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة أما β_0 فيمثل معامل الحد الثابت، و ε معامل الخطأ العشوائي.

الفرع الثاني: النموذج القياسي

في إطار هذا البحث، سيتم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) كإطار منهجي لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المدروسة، ومع أن اختيار هذا النموذج جاء نتيجة ملاءمته لطبيعة بيانات الدراسة وأهدافها، إلا أن تطبيقه يتطلب أولاً تأصيلاً نظرياً يوضح الأسس التي يقوم عليها، وشروط استخدامه، ومكوناته الأساسية، وكيفية تفسير نتائجه.

أولاً: تعريف ومميزات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL): نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) هو نموذج اقتصادي قياسي يستخدم لتحليل العلاقات في الأجلين القصير والطويل بين متغيرات السلاسل الزمنية المختلفة. يمثل المكون الذاتي الانحدار (AR) في النموذج القيم المتأخرة للمتغير التابع، وهو ما يستخدم لالتقاط الديناميكيات قصيرة الأجل في العلاقة بين المتغيرات، أما مكون الإبطاءات الموزعة (Distributed Lag) فيمثل القيم المتأخرة للمتغيرات المستقلة، مما يسمح بقياس الآثار المتأخرة لهذه المتغيرات على المتغير التابع.¹ تم تطوير هذا النموذج سنة 1998 من طرف Shin, Y Pesaran, M. H., & ويكون مناسباً في حالات تكون فيها المتغيرات المدروسة مزيجاً من السلاسل الزمنية المتكاملة من الدرجة الصفرية (0) والدرجة الأولى (1)، لكنه لا يستخدم عندما تكون هنالك متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية (2). يتميز هذا النموذج بقدرته على تقدير العلاقات الديناميكية بين المتغيرات دون الحاجة إلى أن تكون جميعها من نفس درجة التكامل، مما يجعله أداة فعالة في النمذجة الاقتصادية.²

ومن بين مميزات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة ما يلي:³

1. لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس المستوى، فقد تكون مستقرة عند المستوى (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) أو خليطاً من الإثنين، بشرط ألا تكون متكاملة من الدرجة (2)؛
2. يتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة (عدد مشاهدات صغير) مقارنة بالطرق الأخرى؛

¹ IGI Global. (n.d.). *ARDL Model*. In IGI Global Dictionary. Retrieved June 3, 2025, from <https://www.igi-global.com/dictionary/ardl-model/55662>.

² Pesaran, M. H., and Shin, Y. (1998). An Autoregressive Distributed-Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis, in S. Strom (Ed.), *Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium*, Cambridge University Press. pp. 371-413.

³ محمد أدريوش دحماني وآخرون، دراسة لانتقال رؤوس الأموال الدولية في إطار العلاقة بين الاستثمار والادخار في دول المغرب العربي - دراسة قياسية 1980-2015، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية العدد 2، 2016، ص 180-181.

3. يأخذ العدد الكافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أن نموذج ARDL يقدم أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير؛

4. يمكن من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث يمكن من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغير المستقل في المدى الطويل والقصير في نفس المعادلة بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغير المستقل على التابع.

ثانيا: خطوات بناء نموذج (ARDL): إن بناء هذا النموذج يتم من خلال المرور بجملة من الخطوات المنهجية بدءا من التحقق من خصائص السلاسل الزمنية وصولا إلى اختبار العلاقة طويلة الأجل وبناء نموذج تصحيح الخطأ لتقدير التفاعلات قصيرة الأجل بين المتغيرات. ويمكن وصف هذه الخطوات فيما يلي:

1. دراسة الاستقرار: قبل الشروع في تقدير نموذج (ARDL)، من الضروري التحقق من خصائص الاستقرار (أو السكون) لمتغيرات السلاسل الزمنية المستخدمة، فهي شرط أساسي في النماذج القياسية التي تتعامل مع بيانات زمنية وذلك لنقادي الوقوع في مشاكل الانحدار الزائف التي قد تؤدي إلى نتائج تقديرية مضللة.

أ. مفهوم الاستقرار: تشير الاستقرار إلى أن الخصائص الإحصائية للعملية التي تولد السلسلة الزمنية لا تتغير بمرور الزمن. ولا يعني ذلك أن السلسلة نفسها لا تتغير مع الوقت، بل إن طريقة تغيرها هي التي تظل ثابتة عبر الزمن¹. حتى تكون السلسلة الزمنية مستقرة عبر الزمن من حيث خصائصها الإحصائية مثل المتوسط، التباين، وغيرها، تعتمد معظم طرق التنبؤ الإحصائي على فرضية إمكانية تحويل السلسلة الزمنية إلى حالة تقريبية من الاستقرار باستخدام التحويلات الرياضية. معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية والتجارية ليست مستقرة عندما يعبر عنها بوحداتها الأصلية للقياس، وحتى بعد تعديلها للتضخم أو التغيرات الموسمية، غالبا ما تظهر هذه السلاسل اتجاهات، دورات، سير عشوائي، وسلوكيات أخرى غير ثابتة. إذا كانت السلسلة الزمنية تحتوي على اتجاه طويل الأمد مستقر وتميل إلى العودة إلى خط الاتجاه بعد حدوث اضطراب، فقد يكون من الممكن تحويلها إلى حالة استقرار عن طريق إزالة الاتجاه، وربما بالتزامن مع تسجيل اللوغاريتم أو تعديل التضخم، وتسمى مثل هذه السلسلة بأنها ثابتة الاتجاه. ومع ذلك، أحيانا لا تكون إزالة الاتجاه وحدها كافية لجعل السلسلة مستقرة، وفي هذه الحالة قد يكون من الضروري تحويلها إلى سلسلة فروق بين الفترات الزمنية و/أو الفروق بين الفصول الموسمية. إذا لم تكن المتوسطات أو التباين أو الترابطات الذاتية للسلسلة

¹ Affek, S. P. (2019, April 8). Stationarity in time series analysis. Medium. Retrieved from <https://medium.com/data-science/stationarity-in-time-series-analysis-90c94f27322>

الأصلية ثابتة عبر الزمن حتى بعد إزالة الاتجاه، فمن الممكن أن تكون إحصائيات التغيرات بين الفترات أو بين المواسم هي التي تظل ثابتة، وتسمى هذه السلسلة بأنها ثابتة بالفروق. في بعض الأحيان يصعب التمييز بين السلسلة الثابتة بالاتجاه وتلك الثابتة بالفروق، ولذا تستخدم اختبارات جذر الوحدة للحصول على قرار أدق.¹

ب. **اختبارات جذر الوحدة:** اختبار جذر الوحدة هو اختبار إحصائي يستخدم في تحليل السلاسل الزمنية للتحقق مما إذا كانت السلسلة الزمنية غير ساكنة، (أي تتغير خصائصه الإحصائية مثل المتوسط والتباين بمرور الوقت)²، ووجود جذر الوحدة يعني أن الصدمات التي تؤثر على السلسلة قد يكون لها تأثير دائم، ومن أهم اختبارات جذر الوحدة ما يلي:

❖ **اختبار ديكي فولر الموسع (ADF):** هو اختبار إحصائي يستخدم للتحقق من وجود جذر الوحدة في سلسلة زمنية، مما يساعد في تحديد ما إذا كانت السلسلة ثابتة أم لا، وهو امتداد لاختبار ديكي-فولر الأساسي الذي يتضمن فروقا متأخرة في السلسلة الزمنية لمراعاة الارتباط الذاتي من الدرجة الأعلى؛³

❖ **اختبار فليبس بيرون (pp):** هو اختبار إحصائي بديل لاختبار ديكي-فولر الموسع مع إدخال تعديلات تأخذ بعين الاعتبار وجود ارتباط ذاتي وتغاير غير متجانس في المخرجات⁴ يستخدم لتحديد ما إذا كانت سلسلة زمنية تحتوي على جذر وحدة، أي أنها غير مستقرة أو غير ساكنة.⁵

يجمع هذان الاختباران على أن الفرضية الصفرية فيها تفترض وجود جذر وحدة، أي أن السلسلة الزمنية غير ساكنة. وعليه، فإن رفض الفرضية الصفرية يشير إلى سكون السلسلة، وهو ضروري قبل الانتقال إلى أي تحليل قياسي متقدم. ويعتبر هذان الاختباران من أكثر الاختبارات دقة في تحديد مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات من عدمها، وإن أغلب الدراسات القياسية تعتمد اعتماداً أساسياً على اختبار (ADF) كونه يعتبر من أكفأ الاختبارات المتعلقة بجذر الوحدة لأنه يستهدف تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي عن طريق

¹ Nau, R. (n.d.). Stationarity and Differencing. Duke University. Retrieved June 3, 2025, from <https://people.duke.edu/~rnau/411diff.htm>

² United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. (n.d.). Unit root tests. ESCWA. Retrieved May 1st, 2025, from <https://archive.unescwa.org/unit-root-tests>

³ Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1981). Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root. *Econometrical*, 49(4), 1058.

⁴ United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. (N.d.). op.cit.

⁵ Phillips, R, and P, Perron Testing for a Unit Root in Time Series Regression. *Biometrika*, Vol.157 p. 88.

تضمن دالة الاختبار فروقات المتغير التابع ويتم ذلك لتحقيق هدفين وهما إجراء محاولة توفير في درجة الحرية وعلاج مشكلة ارتباط البواقي الذاتية.

2. اختيار درجة الإبطاء المثلى: ويقصد بها تحديد الأوقات أو الفترات التي يجب تقليل النشاط فيها لتحقيق أقصى كفاءة ممكنة، تقليل التكاليف أو تحسين الأداء العام للنظام أو المؤسسة. حيث تشير معايير نموذج منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ب $ARDL(p, q_1, q_2, \dots)$ حيث p تدل إلى فترات الإبطاء للمتغير التابع، و $q_1, q_2, \dots$ إلى المتغيرات المستقلة،¹ ويتم ذلك باستخدام معايير إحصائية مثل معيار أكايكي (AIC)، معيار شوارز (SC)، ومعيار هنان كوين (HQ) بالإضافة إلى معايير أخرى، حيث تشير جميع هذه المعايير إلى أن فترات الإبطاء المثلى تعطي أقل قيمة عند الاختبار.²

3. اختبار الحدود (اختبار التكامل المشترك): هو إجراء إحصائي يستخدم لتحديد وجود واتجاه العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات أي التكامل المشترك، ويعرف هذا الأخير بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (x_t, y_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن ولعل هذا يعني ان بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدى ولكنها تكون مستقرة كمجموعة ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة³، ويتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتان إما ساكنة من الرتبة الصفر (0) ، أو من الرتبة الأولى (1) ، أو مزيجا بينهما، شرط ألا يكون أي من المتغيرات متكامل من الرتبة الثانية (2) . وعند التأكد من ذلك، يجرى اختبار الحدود على البواقي. يهدف اختبار الحدود للتأكد من وجود علاقة (تكامل مشترك) توازنه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث تقوم الفرضية الصفرية $H(0)$ على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، بينما الفرضية البديلة $H(1)$ على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، لكن قبل البدء بهذا الاختبار يتوجب القيام بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة.⁴

¹ جلولي نسيم، ممران محمد. منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية، 2019، ص ص 1-33.

² Helmut Lytkepohi. Vector Autoregressive and Vector Error Correction Models in Applied Time Series Econometrics. Edited by Helmut Lytkepohi, Markus Kratzig. Cambridge University press. New York, 2004, p.111.

³ عطية عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص ص 670-671.

⁴ هارون بشير، مرجع سابق الذكر، ص 255.

4. تقدير النموذج: ويتم على مرحلتين:

أ. تقدير النموذج في الأجل الطويل: بعد تقدير نموذج ARDL وتأكيد وجود علاقة توازنية على المدى الطويل (من خلال اختبار الحدود)، تقوم هذه الخطوة بإشتقاق المعادلة طويلة الأجل التي تبين التأثير الدائم لكل متغير مستقل على المتغير التابع.

ب. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM): هذا النموذج هو امتداد لنموذج ARDL الأساسي من خلال إدراج مصطلح تصحيح الخطأ، يستخدم لالتقاط الديناميكيات قصيرة الأجل والتعديلات التي تحدث للعودة إلى حالة التوازن طويلة الأجل عقب حدوث انحراف عنها، كما يمثل مصطلح تصحيح الخطأ سرعة التكيف نحو التوازن، إذ يعبر عن الانحرافات قصيرة الأجل عن العلاقة طويلة الأجل¹. بتعبير آخر، يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية مفادها أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى، تحدد في ظلها القيم التوازنية للمتغير التابع في إطار المتغيرات المستقلة، وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن تتحقق، ومن ثم فقد يأخذ المتغير التابع قيما مختلفة عن قيمته التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل على المدى الطويل، لذلك جاءت تسمية هذا النموذج، بنموذج تصحيح الخطأ².

5. الاختبارات التشخيصية: نموذج (ARDL) هو من أكثر النماذج شيوعا في تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية، لا سيما عند اختلاف مستويات التكامل بين السلاسل الزمنية، ورغم قوته في استكشاف العلاقات في الأجلين القصير والطويل، لكن دقة نتائجه تبقى مشروطة بمدى تحقق الفرضيات الكامنة وراء النموذج، مما يستدعي إجراء اختبارات تشخيصية صارمة. تنفذ هذه الاختبارات بغرض التأكد من ملائمة النموذج وصحة تقديراته، وضمان خلوه من المشكلات الإحصائية التي قد تؤدي إلى استنتاجات مضللة. من أبرز هذه الاختبارات ما يلي:

أ. اختبارات الارتباط الذاتي: للكشف عن الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج يتم الاعتماد على احصائيات العديد من الاختبارات، من أهمها:

¹ Chuck A Ariz.(2023). What [is] the Difference between ARDL, ARDL Error Correction Model Regression, and ARDL Long Run Form/Bound Test? Retrieved June 1st, 2025 from ResearchGate: https://www.researchgate.net/post/What_the_difference_between_ARD_L_Ardl_error_correction_model_regression_and_Ardl_long_run_form_bound_test

² خديري منير، دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر الفترة (1985-2019)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تبسة، 2020-2021، ص ص 39-40.

❖ اختبار (Durbin-Watson)، حيث يتم مقارنة القيمة المحسوبة (DW) مع القيم الجدولية ($du - dl$)، فإذا كانت القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين الجدوليتين، فإن الحكم على وجود الارتباط الذاتي يكون غير حاسم أي أنها وقعت ضمن منطقة الشك، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من du أو أقل من dl ، فحينها يمكن اتخاذ قرار واضح بشأن وجود الارتباط الذاتي من عدمه. الجدول التالي يوضح أهم مناطق قبول ورفض الفرضية العدمية للارتباط الذاتي لهذا الاختبار:

الجدول رقم (02-04): مناطق القبول والرفض لاختبار (Durbin-Watson) للنموذج الخطي

0	$dl = 1.18$	$du = 1.65$	2	2.35	2.82	4
$\rho > 0$	?	$\rho = 0$	$\rho = 0$	?	$\rho < 0$	
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير حاسمة	عدم وجود ارتباط ذاتي	عدم وجود ارتباط ذاتي	منطقة غير حاسمة	ارتباط ذاتي سالب	
رفض H_0	منطقة الشك	قبول H_0	قبول H_0	منطقة الشك	رفض H_0	

المصدر: بن محاد سمير، استهلاك الطاقة في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2009، ص.

❖ اختبار Breush Godfrey Serial Correlation LM Test: هو اختبار شائع للكشف عن الارتباط

الذاتي، ويمكن استخدامه حتى عندما يحتوي نموذج الانحدار على متغيرات متأخرة. يتمثل جوهر هذا الاختبار في تقدير نموذج انحدار موسع يتضمن القيم المتأخرة للبواقي، ثم فحص معنوية هذه القيم المتأخرة باستخدام اختبار LM¹. من بين فرضياته:

• الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد ارتباط ذاتي في البواقي حتى الدرجة المحددة.

• الفرضية البديلة (H_1): يوجد ارتباط ذاتي في البواقي حتى الدرجة المحددة.

فإذا كانت قيمة الاحتمالية $0.05 < (Prob) \leftarrow$ نرفض H_0 ← يوجد ارتباط ذاتي، أما إذا كانت قيمة

الاحتمالية $0.05 > (Prob.) \leftarrow$ لا نرفض H_0 ← ومنه لا يوجد ارتباط ذاتي.

يفضل ألا يكون هناك ارتباط ذاتي في البواقي، لأن وجوده يخل بافتراضات نموذج الانحدار ويجعل التقديرات غير فعالة.

¹ Gujarati, Damodar N., and Dawn C. Porter. Basic Econometrics. 5 th ed., McGraw-Hill/ Irwin, 2009, p. 434.

ب. اختبار التوزيع الطبيعي: من أجل التحقق من أن البواقي المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي يمكن استخدام عدة اختبارات من أهمها Jarque Berra، والذي يعد من أشهر اختبارات التوزيع الطبيعي، ويعتمد على الالتواء والتفرطح في البيانات. ووفقاً للفرضية العدمية التي تفترض التوزيع الطبيعي، فإن إحصائية JB تتبع توزيع كاي تربيع بدرجة حرية، فرضية العدم لهذا الاختبار مفادها أن بواقي معادلة الانحدار موزعة طبيعياً؛¹

ج. اختبار عدم ثبات التباين: يعد اختبار Breusch-Pagan أحد أشهر الاختبارات للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين حيث يختبر الفرضية العدمية التي تفترض ثبات تباين الخطأ (تجانس التباين)، مقابل الفرضية البديلة التي تفترض أن تباين الخطأ هو دالة في واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة؛²

هـ. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج: لاختبار مدى استقرار معلمات النموذج يتم استخدام اختبارين وهما اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of Squares). يجب أن يقع الشكل البياني لكل من الاختبارين السابقين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعندها يمكن قبول فرضية العدم القائلة بأن جميع المعلمات المقدرة مستقرة.³

المطلب الثاني: إجراءات الدراسة

الفرع الأول: متغيرات النموذج

بما أن الهدف من البحث هو قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، فإن تحديد ووصف المتغيرات التي تؤثر على هذه العلاقة ضروري، ويمكن تقديمها فيما يلي:

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP): هو مقياس اقتصادي يستخدم لتحليل النمو الاقتصادي، حيث يوفر تقديراً أكثر دقة لقوة الاقتصاد مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي، الذي يقاس بأسعار السوق الحالية. من خلال هذا المؤشر يتم تقييم القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل بلد معين خلال فترة زمنية محددة، مع تثبيت الأسعار بناء على سنة مرجعية (سنة الأساس)، وذلك لعزل تأثير التضخم أو الانكماش عن الاتجاه الفعلي للإنتاج على مدار الزمن. يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستخدام مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator)، وهو نسبة الفرق في الأسعار بين السنة الحالية وسنة الأساس، ثم تتم قسمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على هذا المخفض للحصول على الناتج المحلي الحقيقي. عادة ما يكون الناتج المحلي

¹ Gujarati & Porter, (2009), p.150.

² Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). p. 405

³ Gujarati & Porter, (2009), p.303.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

الإجمالي الاسمي أعلى من الحقيقي، لأن التضخم غالبا ما يكون موجبا¹. لحساب هذا المؤشر، تم في هذا البحث الاعتماد على بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بملايين من الدولارات، المعدلة وفقا لأسعار سنة 2015، بالإضافة إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي، الصادرة عن البنك الدولي؛

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): هو صافي التدفقات الداخلة من الاستثمارات التي تهدف إلى الحصول على مصلحة إدارية دائمة (أي امتلاك 10% أو أكثر من حقوق التصويت) في مؤسسة تعمل ضمن اقتصاد يختلف عن اقتصاد المستثمر. يتكون هذا الاستثمار من مجموع رأس المال المملوك على شكل حصص في الأسهم، وإعادة استثمار الأرباح، ورأس المال طويل الأجل الآخر، ورأس المال قصير الأجل، وذلك كما هو مبين في ميزان المدفوعات، (صافي الاستثمار الإجمالي، أي صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الاقتصاد من مصادر أجنبية، مخصوم منه صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الاقتصاد إلى بقية أنحاء العالم)². تم احتساب بيانات هذا المتغير بضرب نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (%) في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المعدل وفقا لأسعار سنة 2015 بملايين الدولارات، وللذان تم استخراجهما من قاعدة بيانات البنك الدولي؛

ثالثا: سعر الصرف الحقيقي الفعّال (REER): هو مؤشر سعر الصرف الاسمي الفعّال المعدّل بناءا على التحركات النسبية في مؤشرات الأسعار أو التكاليف الوطنية للبلد المحلي، والدول المختارة، ومنطقة اليورو. يتم حسابه من خلال سعر الصرف الاسمي الفعّال (وهو مقياس لقيمة العملة مقابل متوسط مرجح لعدة عملات أجنبية) مقسوما على معامل انكماش للأسعار أو مؤشر للتكاليف. يعتمد مؤشر المعدل الاسمي على مقارنة معدل الصرف المتوسط للعملة مع متوسط مرجح لمعدلات الصرف للعملات الأخرى. بالنسبة لمعظم البلدان ذات الدخل المرتفع، يتم استخدام بيانات التجارة في السلع المصنعة، بينما يتم تعديل المؤشر لدول أخرى بناءا على التجارة في السلع المصنعة والسلع الأولية³. في هذا البحث، تم استخراج بيانات هذا المؤشر من قاعدة بيانات البنك الدولي، حيث يتم حسابه باستخدام سنة أساس 2010 = 100. يؤثر هذا المؤشر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تأثيره على التنافسية السعرية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، فعندما يرتفع، فهذا يعني أن العملة المحلية

¹ Jason Fernando. (May 8th, 2025). Gross Domestic Product (GDP): Formula and How to Use it. Retrieved May 20th, 2025 from Investopedia: <https://www.investopedia.com/terms/g/gdp.asp>.

² World Bank. (n.d.). Foreign direct investment, net inflows (%of GDP). Africa Development Indicators – Metadata Glossary. Retrieved June 1, 2025, from the World Bank: <https://databank.worldbank.org/metadataglossary/africa-development-indicators/series/BN.KLT.DINV.CD.ZS>

³ World Bank. (n.d.). Real Effective Exchange Rate. World Development Indicators. Retrieved April 5th, 2025, from the World Bank: <https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/PX.REX.REER>

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

قد تحسنت، مما قد يجعل الصادرات أعلى ويقلل من جاذبية السوق بالنسبة للمستثمرين الأجانب. على العكس، انخفاضه يعزز التنافسية ويجعل السوق المحلية أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية، حيث تكون السلع والخدمات أكثر تنافسية في الأسعار مقارنة بالأسواق الأخرى؛

رابعاً: الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة العامة (GC): كان يسمى سابقاً استهلاك الحكومة العامة، ويشمل جميع النفقات الجارية للحكومة الخاصة بشراء السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات الموظفين)، كما يشمل معظم النفقات على الدفاع الوطني والأمن، ولكنه يستثني النفقات العسكرية الحكومية التي تشكل جزءاً من تشكيل رأس المال الحكومي¹. في هذه الدراسة، تم استخدام بيانات هذا المؤشر الصادرة عن البنك الدولي بالأسعار الثابتة لعام 2015 بملايين الدولارات الأمريكية لإزالة تأثير التضخم، مما يساعد ذلك في فهم ما إذا كانت الحكومة قد زادت أو خفضت الإنفاق على السلع والخدمات من حيث الكميات الفعلية، بدلاً من أن يكون التغير فقط نتيجة لتغيرات الأسعار. يعزز هذا الإنفاق من جاذبية الاقتصاد للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والصحة. كما يساهم في استقرار البيئة الاقتصادية وزيادة الطلب المحلي، مما يشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار في السوق المحلية؛

خامساً: تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF): أو سابقاً، الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي. يشمل تحسينات الأراضي (مثل الأسوار والخنادق والمجاري، وما إلى ذلك)؛ شراء المنشآت والمعدات والآلات؛ وبناء الطرق والسكك الحديدية وما شابهها، بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية. في هذا البحث، تم استخدام بيانات هذا المؤشر الصادرة عن البنك الدولي بالأسعار الثابتة لعام 2015 بملايين الدولارات الأمريكية. يعزز هذا المؤشر من بيئة الأعمال ويجعل السوق المحلية أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير مستلزمات الإنتاج الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الزيادة فيه في رفع الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية، مما يشجع الشركات الأجنبية على توجيه استثماراتها نحو السوق المحلية²؛

سادساً: معدل المشاركة في القوى العاملة (LF): هو النسبة (%) بين إجمالي القوى العاملة مقسوماً على إجمالي السكان في سن العمل، وتشمل قوة العمل مجموع عدد الأشخاص العاملين وعدد الأشخاص العاطلين عن العمل. تم استخراج بيانات هذا المعدل من قاعدة بيانات المنظمة الدولية للعمل (ILO)، وقد تمت معالجة البيانات المفقودة

¹ World Bank. (n.d.). *General Government Final Consumption Expenditure (constant US\$)*. World Development Indicators. Retrieved April 5th, 2025, from the World Bank: <https://data.worldbank.org/indicator/NE.CON.GOVTD.KD>

² World Bank and OECD databases.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

للفترة (1990-95) و(1997-98) باستخدام طريقة الاستيفاء الخطي (Linear Interpolation)¹، وهي طريقة معروفة في الاقتصاد القياسي؛

سابعاً: **الانفتاح التجاري (OPEN)**: الانفتاح التجاري هو من المفاهيم الأساسية في الاقتصاد الدولي، ويقصد به مدى ارتباط اقتصاد دولة ما بالأسواق العالمية من خلال تبادل السلع والخدمات. ويقاس عادة بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي². كلما ارتفعت هذه النسبة، دلّ ذلك على درجة أعلى من الانفتاح الاقتصادي والتكامل التجاري مع العالم. يسهم الانفتاح التجاري في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الكفاءة، وزيادة التنافسية، وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا. ومع ذلك، فإن الإفراط في الانفتاح قد يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية³. تم استخراج بيانات هذا المؤشر من البنك الدولي.

ويمكن تلخيص الأثر المتوقع للمتغيرات المذكورة على النمو الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-05): الأثر المتوقع لمتغيرات النموذج على النمو الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية

المتغير	FDI	REER	GC	GFCF	LF	OPEN
الإشارة	+	-/+	-/+	+	+	+

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على النظرية الاقتصادية

الفرع الثاني: الحدود المكانية والزمنية

يقصر هذا البحث على دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دولة الجزائر. لهذا الغرض، فقد تم التركيز على الفترة من 1990 إلى 2023، حيث تم اختيار هذه الفترة الزمنية مع الأخذ بعين الاعتبار مدى توافر البيانات؛

الفرع الثالث: أسلوب جمع البيانات

تم جمع البيانات المستخدمة في هذا البحث من قواعد البيانات الإحصائية الخاصة ببعض المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، والمنظمة الدولية للعمل. هذه البيانات سنوية، وهي ذات موثوقية ومعترف بها دولياً.

¹ Lind, D. A., & Marchal, W. G. (2019). Statistical Techniques in Business and Economics (16th Ed.). P. Retrieved from: <https://shamsfoe.wordpress.com/wp-content/uploads/2019/09/statistical-techniques-in-business-and-economics-lind-douglas-srg.pdf>

² World Bank. (n.d.). Openness to Trade (% of GDP). Retrieved April 5th, 2025, from the World Bank: <https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/NE.TRD.GNFS.ZS>

³ Krugman, P., Obstfeld, M., & Melitz, M. (2018). International Economics: Theory and Policy (11th Ed.). Pearson Education, p.

المبحث الثالث: التقدير القياسي للنموذج باستخدام برنامج Eviews 13

يعتبر التقدير القياسي للنماذج الاقتصادية من الخطوات الأساسية لتحليل العلاقات بين المتغيرات وتفسير الظواهر الاقتصادية على أسس علمية، وتستخدم في هذا السياق برامج إحصائية متقدمة لتسهيل عمليات التحليل والتقدير بينما يُعد برنامج EViews 13 من أكثر البرامج شيوعاً في هذا المجال لما يوفره من أدوات قوية وسهلة الاستخدام لتقدير النماذج الاقتصادية بمختلف أنواعها، سواء كانت نماذج سلاسل زمنية أو نماذج بانل أو مقاطع عرضية. في هذا المبحث سيتم عرض خطوات التقدير القياسي للنموذج قيد الدراسة باستخدام برنامج EViews 13، مع توضيح النتائج المستخلصة وكيفية تفسيرها في ضوء النظرية الاقتصادية والفروض الإحصائية المعتمدة.

المطلب الأول: أدوات الوصف والتحليل الإحصائي

يعتبر الوصف والتحليل الإحصائي من الخطوات الأساسية في أي دراسة كمية، حيث يساهم في توفير نظرة أولية شاملة حول خصائص البيانات ومعرفة اتجاهاتها العامة، وتستخدم أدوات التحليل الإحصائي الوصفي لفهم طبيعة المتغيرات المدروسة من خلال تلخيصها في جداول ورسوم بيانية بالإضافة إلى حساب بعض المقاييس الإحصائية مثل المتوسط، والانحراف المعياري،... إلخ التي تساعد على تفسير سلوك البيانات. كما تمهد هذه الأدوات الطريق نحو التحليل الاقتصادي القياسي المتقدم من خلال الكشف عن الخصائص الأساسية للبيانات مثل مدى تشتتها أو تمركزها، فضلاً عن اختبار الافتراضات الأولية المتعلقة بتوزيعها وارتباطها.

الفرع الأول: مصفوفة الارتباط لبيرسون

تستخدم مصفوفة الارتباط لبيرسون لتحليل العلاقات الخطية بين متغيرات الدراسة، حيث توضح مدى قوة واتجاه العلاقة بين كل متغير وآخر. ويمثل الجدول 02-06 العلاقات الثنائية بين المتغيرات من خلال معاملات الارتباط وقيم الاحتمالية المصاحبة لها، مما يساعد في الكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي المحتمل بين المتغيرات المستقلة. والجدول التالي، يوضح نتائج الارتباط لمتغيرات الدراسة حسب معامل بيرسون:

الجدول رقم (02-06): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlation t-Statistic Probability	RGDP	FDI	REER	GC	GFCF	LF	OPEN
RGDP	1.000000 ----- -----						
FDI	-0.548629 -3.712045 0.0008	1.000000 ----- -----					
REER	0.911108 12.50463 0.0000	-0.502485 -3.287679 0.0025	1.000000 ----- -----				
GC	-0.657012 -4.929989 0.0000	0.302650 1.796290 0.0819	-0.703487 -5.599376 0.0000	1.000000 ----- -----			
GFCF	-0.554697 -3.771209 0.0007	0.271422 1.595283 0.1205	-0.625253 -4.532116 0.0001	0.985026 32.32019 0.0000	1.000000 ----- -----		
LF	0.291475 1.723676 0.0944	-0.220920 -1.281370 0.2093	0.124323 0.708776 0.4836	0.014270 0.080729 0.9362	0.122740 0.699615 0.4892	1.000000 ----- -----	
OPEN	-0.266664 -1.565156 0.1274	0.497290 3.242448 0.0028	-0.282795 -1.667808 0.1051	-0.168100 -0.964643 0.3420	-0.170312 -0.977714 0.3355	0.078691 0.446527 0.6582	1.000000 ----- -----

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13

تظهر نتائج مصفوفة الارتباط وجود علاقة طردية قوية جدا بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي (RGDP) وسعر الصرف الحقيقي (REER)، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي (0.91)، وهي قيمة مرتفعة تشير إلى علاقة خطية إيجابية قوية جدا، بما يفهم منه أنه كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي، فإن الناتج المحلي الحقيقي يميل إلى الارتفاع أيضا. وعلى النقيض من ذلك، يلاحظ وجود علاقة عكسية متوسطة بينه وبين الإنفاق الحكومي (GC)، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF)، حيث قدرت معاملات الارتباط بنحو (-0.65، -0.55، -0.55) على التوالي؛ وهو ما يوحي بأن الزيادة في هذه المتغيرات قد تقترب بانكماش في الناتج المحلي الحقيقي. وفيما يخص المتغير المتعلق بقوة العمل (LF)، فقد أظهر علاقة طردية ضعيفة جدا مع الناتج المحلي الحقيقي، بمعامل ارتباط لم يتجاوز (0.29) وتشير إلى غياب تأثير خطي قوي لهذا المتغير على النمو. بينما كانت علاقة الانفتاح التجاري (OPEN) سلبية وضعيفة جدا بمعامل ارتباط (0.26). نتائج هذه المصفوفة تمثل مؤشرا أوليا لطبيعة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة.

الفرع الثاني: البيانات الإحصائية الوصفية

الجدول أدناه يقدم البيانات الإحصائية الوصفية المتعلقة بمتغيرات النموذج:

الجدول رقم (02-07): البيانات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

	RGDP	FDI	REER	GC	GFCF	LF	OPEN
Mean	134700.3	1114.695	113.0787	27860.82	49094.11	37.47368	54.88419
Median	92172.36	1209.661	102.6179	24758.05	40620.81	38.24293	53.45489
Maximum	610939.6	2812.222	220.9608	44321.60	89381.52	44.92000	71.02849
Minimum	54071.92	-537.7929	86.79863	13704.24	20423.03	27.02000	40.38976
Std. Dev.	114612.1	806.8440	25.54593	9824.067	25385.99	5.868394	7.703979
Skewness	2.689442	-0.101285	2.481512	0.278496	0.310503	-0.518606	0.243959
Kurtosis	10.50588	2.304971	10.56211	1.580503	1.431721	1.979416	2.187619
Jarque-Bera Probability	120.8000 0.000000	0.742475 0.689880	115.9075 0.000000	3.294050 0.192622	4.030625 0.133279	2.999650 0.223169	1.272204 0.529352
Sum Sum Sq. Dev.	4579812. 4.33E+11	37899.62 21482907	3844.676 21535.61	947267.9 3.18E+09	1669200. 2.13E+10	1274.105 1136.455	1866.062 1958.593
Observations	34	34	34	34	34	34	34

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن المتغيرات ذات الانحراف المعياري الشديد مثل RGDP، FDI، GFCF، تشير إلى تقلبات كبيرة وعدم استقرار قيمها، حيث تبلغ معاملات الاختلاف (CV) حوالي 85%، و72.4%، و52% على التوالي؛ في حين يظهر REER انحرافا متوسطا حيث يبلغ معامل الاختلاف (CV) حوالي 22.6%. بينما المتغيرات ذات الانحراف المعياري الضعيف مثل LF و OPEN، تظهر استقرارا وتقاربا نسبيا في قيمها حول المتوسط، حيث تبلغ معاملات الاختلاف (CV) حوالي 15.6% و14% على التوالي. فيما يخص مؤشرات الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis) فهي تظهر أن RGDP، REER، GC، GFCF، و OPEN يتميزان بالالتواء موجب واضح ($0 <$) على عكس FDI و LF اللذان تتميز توزيعاتهما بالالتواء سالب ($0 >$). من خلال نتائج اختبار Jarque-Bera (JB) فإن RGDP له قيمة ($JB=120.80$) وهي مرتفعة جدا مع احتمالية تساوي صفر، مما يعني رفض فرضية التوزيع الطبيعي بشدة. فيما يخص باقي المتغيرات فنتائج JB غير دالة إحصائيا ($p\text{-value} > 0.05$)، ما يشير إلى أنها قريبة من التوزيع الطبيعي. وعليه، لا بد من تحويل بعض المتغيرات باستخدام اللوغاريتم الطبيعي، بهدف الحد من تأثير القيم المتطرفة وتحسين الخصائص الإحصائية للنموذج. وبناءا عليه، يمكن صياغة العلاقة المدروسة على الشكل التالي:

$$LRGDP = \int (LFDI, LREER, LGFCF, LGC, LF, OPEN) \dots \dots \dots (29)$$

المطلب الثاني: المنهجية القياسية وتقدير النموذج

تشمل المنهجية القياسية وتقدير النموذج الخطوات التالية:

الفرع الأول: اختبارات جذر الوحدة

أول خطوة ضمن هذا المطلب تتمثل في إجراء اختبارات جذر الوحدة، التي تمكن من تحديد مستوى الاستقرار لكل متغير من متغيرات الدراسة، قبل الشروع في تقدير النموذج. الجدول التالي يوضح نتائج اختبار (ADF):

الجدول رقم (02-08): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

الفرضية العدمية: المتغير له جذر وحدة							عند المستوى I(0)
LRGDP	LFDI	LGFCF	LGC	LREER	LF	OPEN	قاطع
-5.8986 0.0000 ***	-5.3699 0.0001 ***	0.5117 0.9846 n0	-1.7264 0.4091 n0	-4.6647 0.0007 ***	-1.7565 0.3946 n0	-1.7119 0.4107 n0	t-Statistic
-5.2996 0.0007 ***	-5.3156 0.0007 ***	-2.0679 0.5412 n0	-1.6350 0.7561 n0	-6.6549 0.0000 ***	-1.7231 0.7181 n0	-0.7311 0.9615 n0	قاطع ومتجه
-4.0671 0.0002 ***	-0.2724 0.5800 n0	2.4311 0.9952 n0	3.4711 0.9997 n0	-1.3508 0.1604 n0	-0.7361 0.3899 n0	-0.3825 0.5387 n0	بدون قاطع أو متجه
							عند المستوى I(1)
d(LFDI)	d(LGFCF)	d(LGE)	d(LREER)	d(LF)	d(OPEN)		قاطع
-9.5239 0.0000 ***	-3.9649 0.0046 ***	-4.6161 0.0008 ***	-9.0415 0.0000 ***	-5.2508 0.0001 ***	-6.0752 0.0000 ***	t-Statistic	قاطع و متجه
-9.3691 0.0000 ***	-3.9014 0.0237 **	-4.5344 0.0053 ***	-8.8362 0.0000 ***	-5.1706 0.0011 ***	-6.5971 0.0000 ***	t-Statistic	بدون قاطع أو متجه
-9.6760 0.0000 ***	-2.9791 0.0041 ***	-2.5623 0.0121 **	-9.2303 0.0000 ***	-5.2977 0.0000 ***	-6.1727 0.0000 ***	t-Statistic	

*, **, *** تشير إلى الدلالة عند المستويات المعنوية 10%، 05%، 1% على التوالي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13

بالإضافة إلى اختبار (ADF)، الجدول التالي يقدم نتائج اختبار (PP):

الجدول رقم (02-09): نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP)

الفرضية العدمية: المتغير له جذر وحدة							عند المستوى I(0)
LRGDP	LFDI	LGFCF	LGC	LREER	LF	OPEN	
-5.8665	-5.3679	0.5117	-1.5441	-4.6906	-1.8869	-1.6478	قاطع
0.0000	0.0001	0.9650	0.4992	0.0011	0.3341	0.4476	t-Statistic
***	***	n0	n0	***	n0	n0	
-9.5829	-5.3142	-2.8571	-1.8670	-6.3220	-1.8541	-1.3458	قاطع ومتجه
0.0007	0.0007	0.1886	0.6487	0.0000	0.6552	0.8581	t-Statistic
***	***	n0	n0	***	n0	n0	
-3.0613	-0.1917	2.3707	6.5576	-1.6934	-0.7277	-0.3695	بدون قاطع أو متجه
0.0033	0.6095	0.9946	1.0000	0.0851	0.3936	0.5437	t-Statistic
***	n0	n0	n0	*	n0	n0	
عند المستوى I(1)							
d(LFDI)	d(LGFCF)	d(LGE)	d(LREER)	d(LF)	d(OPEN)		قاطع
-24.364	-3.9649	-4.6026	-17.9974	-5.2538	-5.9019		t-Statistic
0.0001	0.0046	0.0009	0.0001	0.0001	0.0000		
***	***	***	***	***	***		
-25.935	-3.8249	-4.5042	-18.9515	-5.1699	-9.6508		قاطع ومتجه
0.0000	0.0281	0.0057	0.0000	0.0011	0.0000		t-Statistic
***	**	***	***	***	***		
-23.447	-2.8402	-2.5623	-11.1773	-5.3012	-6.0014		بدون قاطع أو متجه
0.0000	0.0060	0.0121	0.0000	0.0000	0.0000		t-Statistic
***	***	**	***	***	***		

*, **, *** تشير إلى الدلالة عند المستويات المعنوية 10%، 5%، 1% على التوالي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 13 Eviews

من خلال نتائج اختباري جذر الوحدة وفقا لكل من ديكي فولر الموسع (ADF) وفليبس بيرون (PP) المبينة في الجدولين السابقين، فقد تم التوصل إلى أن الناتج المحلي الحقيقي (LRGDP) هو المتغير الوحيد الذي يعتبر مستقرا عند مستواه الأصلي (0)، حيث كانت جميع القيم الاحتمالية في النماذج الثلاثة أقل من (5%)، مما يدل على رفض فرضية وجود جذر وحدة، وبالتالي قبول فرضية الاستقرار البديلة. أما باقي المتغيرات، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI)، فقد أظهرت عدم استقرار عند المستوى (0)، رغم ظهور دلالات معنوية في بعض النماذج، إلا أن عدم تحقق شرط الاستقرار في جميع النماذج أدى إلى تصنيفها كمتغيرات غير مستقرة عند المستوى (0). وبعد أخذ الفرق الأول لجميع هذه المتغيرات، أظهرت نتائج الاختبار أن القيم الاحتمالية انخفضت إلى أقل من (5%) في النماذج الثلاثة، ما يشير إلى رفض فرضية وجود جذر وحدة وقبول فرضية الاستقرار، وعليه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI)، سعر الصرف الحقيقي الفعال (LREER)، الإنفاق الحكومي (LGC)، تكوين رأس المال الثابت (LGFCF)، مساهمة القوة العاملة (LF)، والانفتاح التجاري (OPEN) أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1). واستنادا إلى هذه النتائج، حيث تبين أن جميع المتغيرات إما مستقرة عند المستوى (0) أو عند الفرق الأول (1)، مما يؤكد عدم وجود متغيرات من الدرجة الثانية (2)،

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

يمكن القول أنّ نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، هو الأنسب لتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات عبر الزمن.

الفرع الثاني: اختبار عدد الإبطاءات الأمثل

لتقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، يكتسي تحديد العدد الأمثل للإبطاءات (p-lags) لكل متغير في النموذج أهمية بالغة. لتحقيق هذه الغاية، سيعتمد معيار معلومات (Akaike Information Criterion - AIC)، وهو من أكثر المعايير الإحصائية شيوعاً واستخداماً في نماذج السلاسل الزمنية لاختيار البنية المثلى للنموذج، خاصة في حالة العينات ذات الحجم المحدود. يفضل هذا المعيار النموذج الذي يحقق أقل قيمة له، حيث يعتبر النموذج الأكثر كفاءة من حيث التفسير وتجنب الإفراط في التقدير. يوضح الجدول أدناه نتائج تحديد العدد الأمثل للإبطاءات وفقاً لمعايير مختلفة، بما في ذلك معيار (AIC):

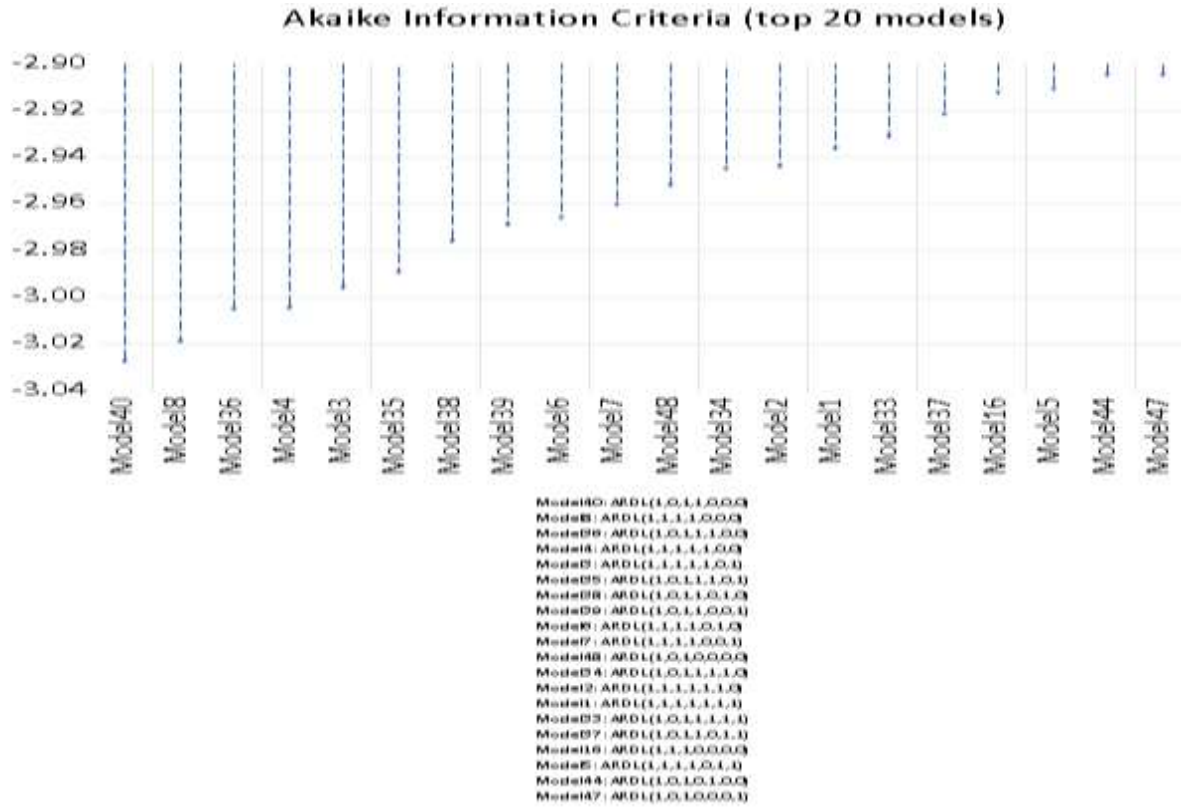
الجدول رقم (02-10): عدد الإبطاءات الأمثل حسب مختلف معايير المعلومات

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LRGDP LFDI LREER LGC LGFCF LF OPEN						
Exogenous variables: C						
Date: 05/14/25 Time: 04:43						
Sample: 1990 2023						
Included observations: 32						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-139.0069	NA	2.17e-05	9.125429	9.446059	9.231709
1	63.64977	303.9850*	1.58e-09*	-0.478111*	2.086927*	0.372127*
2	109.5918	48.81337	3.09e-09	-0.286985	4.522461	1.307210

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13

بناءً على معطيات الجدول، تشير كل معايير المعلومات بما فيها (Akaike (AIC، إلى أن عدد الإبطاءات الأمثل هو (1) أي (Lag 1). والشكل التالي يوضح أفضل نموذج محتمل باستخدام هذا العدد:

الشكل رقم (02-04): النموذج الأمثل باستخدام معيار Akaike (AIC)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13

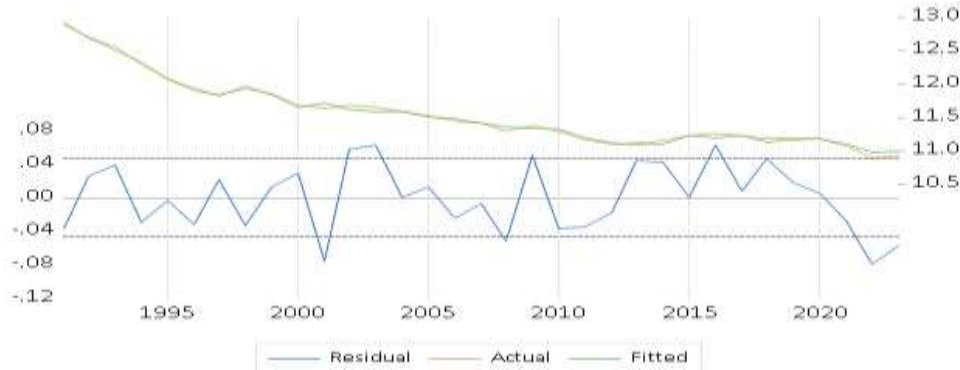
يعكس الشكل المبين اختلاف تركيبة الإبطاءات بين المتغيرات، وقد اتضح أنه من بين 20 نموذج ممكن تم اختياره، النموذج 40 أي $(0, 0, 0, 1, 1, 0, 1)$ قد سجل أدنى قيمة لمعيار معلومات (AIC)، مما يجعله النموذج الأكثر ملاءمة من الناحية الإحصائية وتفسير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين النمو والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، علما أنه قد تم تحديد إبطاء مناسب لكل متغير.

الفرع الثالث: الاختبارات التشخيصية

إن الاختبارات التشخيصية لنموذج الإبطاءات الموزعة ضرورية وحاسمة لضمان موثوقية النموذج وصحة تقديراته. تهدف هذه الاختبارات إلى التحقق من استيفاء افتراضات النموذج المستخدم، مثل عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، عدم تجانس التباين، والتوزيع الطبيعي للبواقي. تشمل هذه الاختبارات ما يلي:

أولاً: جودة توفيق النموذج: من أجل الكشف عن جودة توفيق النموذج المقدر قبل إجراء اختبار الحدود، وقياس درجة دقته في تمثيل العلاقة الاقتصادية محل الدراسة، تم اعتماد الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (02-05): مخطط القيم الفعلية، القيم المتوقعة، والبواقي للنموذج



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 13 Eviews

من خلال الشكل البياني 02-05، الذي يقارن بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة هنالك درجة عالية من التقارب بين المنحنيين الممثلين لهما على امتداد فترة الدراسة، إذ يسير الخطان بشكل شبه متطابق وبفجوة لا تكاد تذكر وهو ما يؤكد أن القيم المتوقعة (المقدرات) تتبع القيم الفعلية بشكل كبير، وبالتالي فالنموذج يتمتع بجودة توفيق قوية وأنه قادر على تمثيل السلوك الديناميكي للمتغير التابع بدقة. أما البواقي فتبدو متمركزة حول الصفر وعشوائية إلى حد كبير. ولكن، من المستحسن إجراء اختبارات تشخيصية أخرى على البواقي مثل اختبار الارتباط الذاتي، اختبار عدم ثبات التباين، واختبار التوزيع الطبيعي، لتقديم تقييم أكثر دقة لمدى جودة النموذج قبل الوثوق بنتائج اختبار الحدود اللاحقة.

ثانياً: اختبارات تشخيصية أخرى: من بين الاختبارات التشخيصية الأساسية اختبار Breush GodFrey للارتباط الذاتي، اختبار Breush Pagan GodFrey لعدم التجانس، اختبار Jarque Berra للتوزيع الطبيعي واختبار Ramsey RESET Test لجودة تحديد النموذج. يمكن تلخيص هذه نتائج هذه الاختبارات في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-11): الاختبارات التشخيصية

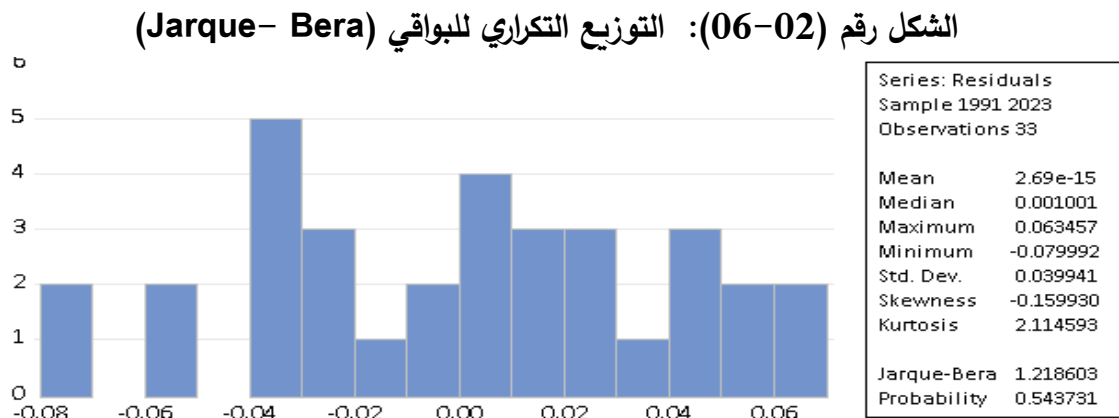
الاختبار	الإحصائية	الاحتمالية	
الارتباط الذاتي	Breush GodFrey Serial Correlation LM Test F-Stat. = 0.084647 Obs*Rquared= 0.263907	Prob F (2, 15) = 0.9191 Prob. = 0.8764	
عدم التجانس	Breush Pagan GodFrey F-Stat. = 0.529232 Obs*Rquared= 5.661540	Prob F (15, 16) = 0.8383 Prob. = 0.7733	
التوزيع الطبيعي	Jarque Berra Stat.= 1.218603	Prob. = 0.543731	
جودة تحديد النموذج	Ramsey RESET Test F-Stat. = 1.721038 t-Stat. = 2.961971	Prob F (1, 19) = 0.0993 Prob. = 0.0993	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 13 Eviews

من خلال النتائج الموضحة في الجدول 02-11، تظهر نتائج اختبار الارتباط الذاتي باستخدام (Breush Godfrey Serial Correlation LM Test) أن قيمة احتمالية الإحصائية ($F(0.9191)$) وقيمة الاحتمالية لإحصائية ($Obs*R-squared(0.8764)$) كلاهما أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ومنه الفشل في رفض الفرضية الصفرية لعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي في البواقي. هذا يشير إلى أن البواقي لا تظهر ارتباطا تسلسليا أو ذاتيا عبر الزمن؛

فيما يتعلق باختبار عدم التجانس باستخدام (Breusch Pagan Godfrey)، فقيمة احتمالية الإحصائية ($F(0.8383)$) وقيمة الاحتمالية لإحصائية ($Obs*R-squared(0.7733)$) كلاهما أكبر بكثير من مستوى المعنوية (0.05). وبالتالي، نفشل أيضا في رفض الفرضية الصفرية لوجود تجانس في تباين البواقي، وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكل عدم التجانس،

من أجل التأكد من أن بواقي النموذج تتبع توزيعا طبيعيا، تم إجراء اختبار Jarque-Bera والذي بلغت قيمة احصائيته (0.268794) بينما بلغت قيمة الاحتمالية حوالي (0.874243). وبما أن هذه القيمة تفوق بكثير مستوى المعنوية 5% فهذا يعني الفشل أيضا في رفض الفرضية العدمية التي تفترض أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا مما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشاكل في توزيع الأخطاء. ويدعم هذا الاستنتاج الشكل البياني المرفق أسفله حيث يلاحظ أن توزيع البواقي يقارب الشكل المتماثل:



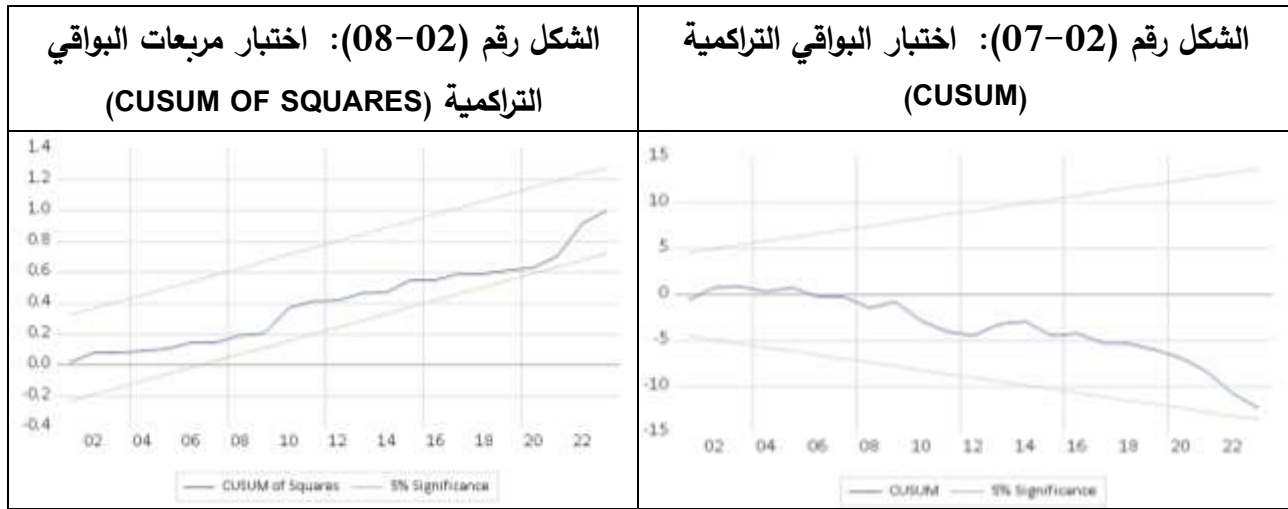
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13

تظهر نتائج اختبار (Ramsey RESET Test) أن قيمة احتمالية كل من إحصائية F وإحصائية t تبلغان ($p=0.0993$) وهي أكبر من 0.05 ، ومنه الفشل في رفض الفرضية العدمية التي تنص على أن النموذج المحدد له مواصفات وظيفية صحيحة.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

بشكل عام، تشير نتائج هذه الاختبارات إلى أن النموذج المقدر جيد إلى حد كبير من حيث الافتراضات الأساسية للانحدار، حيث لا يوجد دليل إحصائي قوي على وجود ارتباط ذاتي تسلسلي في البواقي، أو عدم تجانس في التباين، أو انحراف كبير عن التوزيع الطبيعي للبواقي عند مستوى معنوية 5%. هذه النتائج تعزز الثقة في صلاحية النموذج المقدر وقدرته على تقديم استنتاجات موثوقة.

ثالثا: الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج: للتحقق من استقرار معاملات النموذج عبر الزمن، تم الاعتماد على اختبار البواقي التراكمية ومربعات البواقي التراكمية كونهما من الأدوات الإحصائية المهمة في الكشف عن أي تغيرات هيكلية محتملة في النموذج. الشكلين التاليين يظهران نتائج هذين الاختبارين:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13

تشير نتائج الاختبارين السابقين إلى أن النموذج يتمتع بالاستقرار الهيكلي، كما يتضح من الخططين الأزرقين الظاهرين في الشكلين 02-07 و 02-08، إذ يقع كلاهما ضمن الحدود الحرجة (الخططين الأحمرين) عند مستوى معنوية 5% طول فترة التقدير 1990-2023، وهو ما يدل على استقرار معاملات النموذج وعدم وجود تحولات فجائية أو انحرافات هيكلية تؤثر في بنيته. وبالتالي، يمكن القول إن النموذج يتميز بمصدقية وجودة عالية، ما يجعل تقديراته تعكس العلاقات الاقتصادية الحقيقية بين المتغيرات المدروسة.

الفرع الرابع: اختبار الحدود

بعد التأكد من خلو النموذج من أي مشاكل، وبهدف التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، تم اللجوء إلى اختبار الحدود، وذلك في إطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، كما تم اقتراحه من قبل Pesaran et al. (2001). ويعتبر هذا الاختبار مناسباً عند التعامل مع سلاسل زمنية متكاملة من رتبة مختلفة (0(1) أو 1(1))، ويستخدم لفحص وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أي وجود ارتباط مستقر بين المتغيرات على المدى الطويل. تعرض نتائج اختبار الحدود في الجدول الآتي، بحيث يتم

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023) التركيز على إحصائية F المحسوبة ومقارنتها بالقيم الحدية الحرجة عند مستويات معنوية مختلفة (10%، 5%، 1%).

الجدول رقم (02-12): نتائج اختبار الحدود

الفرضية العدمية ($H_0: \theta_1 = \theta_2 = \dots = \theta_n = 0$) : لا توجد علاقة تكاملية				القيم	الإحصائية	النموذج/ عدد الابطاءات
%10	%5	%1	مستويات المعنوية/ الحدود الحرجة	14.316944	F-statistic	ARDL(1, 0, 1, 1, 0, 0, 0) K = 6
2.457	2.970	4.270	I(0)			
3.797	4.499	6.211	I(1)			
الفرضية العدمية (H_0) : النموذج لا يعدل انحرافاته أي $Ect_{t-1} = 0$				-7.140002	t-statistic	
-2.570	-2.860	-3.430	I(0)			
-4.040	-4.380	-4.990	I(1)			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13

من خلال النتائج الواردة في الجدول، يمكن القول بأن هناك أدلة قوية على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي من جهة، والاستثمار الأجنبي المباشر وباقي المتغيرات المستقلة من جهة أخرى في الجزائر. بلغت قيمة إحصائية F المحسوبة حوالي (14.316944)، وهي أعلى بوضوح من القيمة الحدية العليا عند مستوى تكامل (1) لجميع مستويات المعنوية الإحصائية (1%، 5%، و 10%)، ومنه، يتم رفض الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة تكاملية أو طويلة الأجل بين المتغيرات، مقابل قبول الفرضية البديلة (H_1) التي تفيد بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل مستقرة بين المتغيرات محل الدراسة، عند جميع مستويات المعنوية بما فيها 5%. بالإضافة لذلك، بما أن قيمة t المحسوبة لإحصائية t (-7.140002) سالبة وأقل من قيمة الحدود الدنيا وأيضاً من قيمة الحدود العليا، فيتم رفض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية 5%. هذا يدعم وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل، ويشير إلى أن المتغير التابع (LRGDP) يعدل بشكل كبير نحو التوازن طويل الأجل.

المطلب الثالث: تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل وتفسير النتائج

يتناول هذا المطلب المرحلة الختامية من تنفيذ نموذج (ARDL)، حيث يتم التطرق إلى:

الفرع الأول: تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة

يعبر عن النموذج العام للدراسة بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta LR GDP_t = & \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta LR GDP_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \beta_{1j} \Delta LFDI_{t-j} + \sum_{j=1}^{q2} \beta_{2j} \Delta LREER_{t-j} + \sum_{j=0}^{q3} \beta_{3j} \Delta LGC_{t-j} \\ & + \sum_{j=1}^{q4} \beta_{4j} \Delta LGFCF_{t-j} + \sum_{j=1}^{q5} \beta_{5j} \Delta LF_{t-j} + \sum_{j=1}^{q6} \beta_{6j} \Delta OPEN_{t-j} + \lambda_0 LR GDP_{t-1} \\ & + \lambda_1 LFDI_{t-1} + \lambda_2 LREER_{t-1} + \lambda_3 LGC_{t-1} + \lambda_4 LGFCF_{t-1} + \lambda_5 LF_{t-1} + \lambda_6 OPEN_{t-1} \\ & + \varepsilon_t \dots \dots \dots (30) \end{aligned}$$

حيث:

- ❖ $LR GDP_t$: المتغير التابع، الناتج الداخلي الخام الحقيقي؛
- ❖ $LFDI_{t-j}$ ، $LREER_{t-j}$ ، LGC_{t-j} ، $LGFCF_{t-j}$ ، LF_{t-j} ، $OPEN_{t-j}$ ، تمثل المتغيرات المستقلة؛
- ❖ Δ تشير إلى الفرق الأول؛
- ❖ α_0 تشير للحد الثابت؛
- ❖ α_i و $(\beta_{1j}, \dots, \beta_{6j})$ تشير لمعاملات الأجل القصير حيث $j = 0, \dots, n$ ؛
- ❖ $(q_1, \dots, q_6)$ تشير للإبطاءات المثلى لكل متغير باستخدام (AIC) Akaike؛
- ❖ $(\lambda_0, \dots, \lambda_6)$ تشير لمعاملات الأجل الطويل؛
- ❖ ε_t حد الخطأ العشوائي.

أولاً: تقدير العلاقة طويلة الأجل: في هذا الجزء، سيتم استخراج المعاملات التي تعبر عن العلاقة المستقرة والدائمة بين متغيرات النموذج، بعد التأكد من وجود التكامل المشترك من خلال اختبار الحدود. الجدول التالي يوضح نتائج التقدير في الأجل الطويل:

الجدول رقم (02-13): نتائج التقدير في الأجل الطويل

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI	-0.029428	0.013814	-2.130299	0.0424**
LREER(-1)	-0.760134	0.400549	-1.897733	0.0685*
LGC(-1)	-4.034820	0.561982	-7.179625	0.0000***
LGFCF	1.625129	0.300046	5.416271	0.0000***
LF	-0.005970	0.004634	-1.288350	0.2086
OPEN	-0.027553	0.003798	-7.255433	0.0000***
C	20.46075	1.825219	11.21002	0.0000***

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13

بناءً على المعاملات المقدمة في الجدول السابق، يمكن صياغة العلاقة طويلة الأجل كالتالي:

$$LRGDP_t = 20.46075 - 0.029428 * LFDI_t - 0.760134 * LREER_{t-1} - 4.034820 * LGC_{t-1} + 1.625129 * LGFCF_t - 0.005970 * LF_t - 0.027553 * OPEN_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (31)$$

يتضح من خلال نتائج التقدير أن:

1. بلغت قيمة الحد الثابت (C) حوالي (20.46075) وهو دال إحصائياً، ما يعبر عن وجود مستوى ابتدائي موجب للنتاج المحلي الخام الحقيقي في حال غياب أثر المتغيرات المستقلة، كما قد يعكس مستوى النشاط الاقتصادي الأساسي أو العوامل غير الملاحظة التي تؤثر على النمو في الجزائر؛
2. تشير نتائج التقدير أيضاً إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI) والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر على المدى الطويل، حيث يظهر المعامل المقدر أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.03%، وهي نتيجة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%؛
3. أظهر سعر الصرف الحقيقي الفعال (LREER) تأثيراً سلبياً حيث أن كل ارتفاع فيه بمقدار 1% تؤدي إلى انخفاض مقداره 0.76% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل. معامل هذا المتغير معنوي إحصائياً فقط عند مستوى دلالة 10%؛
4. فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي (LGC)، تشير النتائج أيضاً إلى علاقة سلبية حيث أن كل ارتفاع فيه بمقدار 1% تؤدي إلى انخفاض مقداره 4.035% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل. معامل هذا المتغير معنوي إحصائياً فقط عند مستوى دلالة 10%؛
5. القوة العاملة (LF) كان لها تأثير سلبي (-0.006) ولكن لم تكن ذات دلالة معنوية إحصائياً على النمو في الأجل الطويل؛
6. معامل الانفتاح التجاري (OPEN) يرتبط بعلاقة سلبية قوية ومعنوية جداً مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث تبين القيم المقدرة أن كل زيادة بنسبة 1% في معدل الانفتاح التجاري تؤدي إلى انخفاض بنسبة 0.03% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى الطويل، مع مستوى دلالة إحصائية صارم (p=0.000). هذه النتيجة تتنافى مع النظرية الاقتصادية؛
7. جاء تأثير تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (LGFCF) إيجابياً، وهو دال عند مستوى 1%، حيث أن كل ارتفاع فيه بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة مقدارها 1.625% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل.

ثانياً: تقدير العلاقة في الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ (ECM)): بعد التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، لا سيما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناجح المحلي الإجمالي الحقيقي، يصبح من الضروري تطبيق (ECM)، وذلك لإبراز كيفية تعديل الاختلالات قصيرة الأجل التي قد تطرأ على العلاقة بين المتغيرات، بهدف استعادة التوازن طويل الأجل بينها. في هذا السياق، يسمح النموذج بفصل الأثر قصير الأجل الذي قد ينجم عن تقلبات فجائية في تدفقات الاستثمار الأجنبي، عن العلاقة طويلة الأجل التي تربط هذا الاستثمار بالنمو الاقتصادي، معطياً تصوراً أكثر دقة لطبيعة العلاقة بين المتغيرين عبر الزمن. ويمكن صياغة العلاقة قصيرة الأجل وفقاً للنموذج المستخدم كالتالي:

$$\Delta LR GDP_t = \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta LR GDP_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \beta_{1j} \Delta LFDI_{t-j} + \sum_{j=1}^{q2} \beta_{2j} \Delta LREER_{t-j} + \sum_{j=0}^{q3} \beta_{3j} \Delta LGC_{t-j} + \sum_{j=1}^{q4} \beta_{4j} \Delta LGFCF_{t-j} + \sum_{j=1}^{q5} \beta_{5j} \Delta LF_{t-j} + \sum_{j=1}^{q6} \beta_{6j} \Delta OPEN + \phi Ect_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (32)$$

حيث:

- ❖ $(\beta_{1j}, \dots, \beta_{6j})$ تشير لمعاملات الأجل القصير، وهي تمثل أثر الصدمات أو التغيرات التي تطرأ على المتغيرات المستقلة في نفس الفترة أو خلال فترات قصيرة لاحقة دون أن تعكس الاتجاهات التوازنية الدائمة؛
- ❖ Δ تشير إلى الفرق الأول (ويشار له أحياناً بـ D)؛
- ❖ Ect_{t-1} تشير لمعامل تصحيح الخطأ، الذي يشير بدوره لسرعة تعديل أو تصحيح الاختلال (الازمات أو الانحرافات) في المدى القصير نحو مستوى التوازن في المدى الطويل.

الجدول التالي يظهر مخرجات تقدير نموذج تصحيح الخطأ

الجدول رقم (02-14): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (في الأجل القصير)

Dependent Variable: D(LRGDP)
Method: ARDL
Date: 05/14/25 Time: 05:24
Sample: 1991 2023
Included observations: 33
Dependent lags: 1 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): LFDI LREER LGC LGFCF LF OPEN
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 64
Selected model: ARDL(1,0,1,1,0,0,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECT(-1)	-0.502350	0.044689	-11.24111	0.0000***
D(LREER)	-0.026975	0.088429	-0.305050	0.7625
D(LGC)	-1.216064	0.346623	-3.508319	0.0015***
C	20.46075	1.825219	11.21002	0.0000***
R-squared	0.869047	Mean dependent var	-0.072516	
Adjusted R-squared	0.855500	S.D. dependent var	0.110373	
S.E. of regression	0.041956	Akaike info criterion	-3.391159	
Sum squared resid	0.051050	Schwarz criterion	-3.209764	
Log likelihood	59.95412	Hannan-Quinn criter.	-3.330125	
F-statistic	64.15125	Durbin-Watson stat	1.835648	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 13 Eviews

من خلال نتائج الجدول تصيح العلاقة (32) كالتالي:

$$D(LRGDP)_t = -0.502350 * Ect_{t-1} - 0.026975 * D(LREER)_t - 1.216064 * D(LGC)_t + \mu_t \dots \dots (33)$$

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أن:

1. معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) يشير الى أن ما نسبته 85.55% من التغيرات في الناتج

الداخلي الخام الحقيقي يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج. وتعد هذه النسبة دليلا

على مدى جودة النموذج في تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي؛

2. إحصائية فيشر ($F - statistic = 64.1512, p - value = 0.000$)، تشير إلى القوة التفسيرية للنموذج ككل؛

حيث تستخدم هذه الإحصائية لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

مجتمعة غير معنوية. وبما أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لها أقل بكثير من مستوى الدلالة (5%)، فإن هذا

يدل على المعنوية الإحصائية للمجموعة الكاملة من المتغيرات المستقلة؛

3. إحصائية دوربن واتسون ($DW = 1.8356$) قريبة من الحد المثالي (2)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة

الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين البواقي، مما يدعم صحة الفرضيات الكامنة وراء النموذج؛

4. معامل تصحيح الخطأ ($Ect_{-1} = -0.502350, p = 0.0000$) سالب ومعنوي جدا وهو ما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج الداخلي الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن 50% من أي اختلال أو انحراف عن مسار التوازن الناجم عن صدمة مؤقتة في الاستثمار الأجنبي المباشر يتم تصحيحه سنويا؛ وبذلك، فالناتج الداخلي الحقيقي يستجيب بسرعة نسبية للتغيرات أو الصدمات التي تحدث في المتغيرات على المدى القصير؛

5. المتغير $D(LREER)$ اشارته سالبة (-0.026975) تشير إلى أن كل زيادة في سعر الصرف الحقيقي بمقدار 1% تؤدي إلى نقصان الناتج المحلي الحقيقي بمقدار 0.03% في الأجل القصير. وهو غير معنوي احصائيا؛

6. المتغير $D(LGC)$ اشارته سالبة أيضا (-1.216064) وهو معنوي إحصائيا ($p=0.0015$)، أي أنه كل زيادة في الانفاق الحكومي بمقدار 1% يؤدي إلى نقصان الناتج المحلي الحقيقي بمقدار 1.22% في الأجل القصير.

الفرع الثاني: مناقشة نتائج البحث

الأثر السلبي الذي يمارسه كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل لا يتوافق مع ما جاء في النظرية الاقتصادية التي تفترض أنهما مشجعان للنمو في الدول النامية بما فيها الجزائر، وترجع هذه النتيجة لخصوصية الاقتصاد الجزائري. من ناحية، يمكن تفسير هذا الأثر بضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة وتركزها بشكل كبير في قطاع المحروقات، وهو قطاع لا يسهم بشكل مباشر في تنويع القاعدة الإنتاجية أو خلق فرص عمل واسعة النطاق، مما يحد من تأثيره الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي. كما أن جزءا كبيرا من أرباح الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر يتم تحويله إلى بلدانها الأصلية، مما يفقد الاقتصاد الوطني فرصة إعادة تدوير هذه الأرباح في شكل استثمارات إضافية أو استهلاك داخلي، وبالتالي يقلل من الأثر المضاعف المتوقع للاستثمار الأجنبي على الناتج المحلي. هذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه العديد من الباحثين في دراساتهم حول الدول النامية بما في ذلك الجزائر، ومن بين هؤلاء (2023) Cherakrak, S., & W.Gaham, Driss, A. & A. Ouahrani (2020)، و Mathebula, R. S. et al (2024)؛

من ناحية أخرى، يشير أثر الانفتاح التجاري (OPEN) السلبي في الأجل الطويل إلى ضعف القاعدة الصناعية وبنية الصادرات الجزائرية المكونة بنسبة تفوق 95% من المحروقات (النفط والغاز)، وهي سلع أولية تخضع لتقلبات شديدة في الأسعار العالمية. هذا الاعتماد شبه الكلي على مورد واحد يجعل الناتج المحلي عرضة للتذبذب، فعند انخفاض أسعار النفط مثلا، تتراجع قيمة الصادرات فتتخفص الإيرادات الحكومية وينكمش الدخل الوطني محدثا عجزا في ميزان المدفوعات وتباطؤا في النمو الاقتصادي. في الحقيقة، إن غياب تنوع قطاعي فعلي

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

داخل الاقتصاد الوطني يجعل الجزائر غير قادرة على تحقيق مكاسب من الانفتاح، لأن اقتصادها لا يمتلك القدرة التنافسية لتصدير سلع متنوعة في الأسواق الدولية. فبدل أن يكون الانفتاح وسيلة لتحفيز الإنتاج المحلي، يتحول إلى بوابة لزيادة الواردات دون تحسين الصادرات غير النفطية؛

بالإضافة إلى ذلك، يؤثر سعر الصرف الحقيقي الفعال (LREER) سلباً على النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير. ان ارتفاع سعر الدينار الحقيقي الفعال الناجم عن تدفق العملة الصعبة من المحروقات يقلل من تنافسية الصادرات الجزائرية غير النفطية ويجعل الواردات أرخص، معيقاً جهود التنويع الاقتصادي وبذلك تصبح الجزائر أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المنتجة، وهذا النقص في الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية يحرم الاقتصاد من نقل التكنولوجيا والخبرات اللازمة للنمو الحقيقي؛

فيما يخص تأثير الإنفاق الحكومي (LGC) السلبي على النمو، فيعكس في الأجل القصير تركيبته غير الإنتاجية كونه لا يوجه بشكل فعال نحو قطاعات استراتيجية منتجة تعزز النمو، بل تصرف في شكل نفقات استهلاكية لا تحدث أثراً طويلاً الأمد كالأجور ودعم المواد الأساسية مثلاً، مما يحفز الاستهلاك الآني دون خلق أثر استثماري مستدام. بالإضافة لذلك، غالباً ما يخضع الإنفاق العام في الجزائر لاعتبارات سياسية واجتماعية على حساب الكفاءة الاقتصادية مما يحول دون تحقيق الأثر المنشود. أما في الأجل الطويل، فيشير إلى غياب الكفاءة الاقتصادية وضعف الحوكمة الرشيدة إذ يعكس بنية اقتصادية غير منتجة وبيئة غير جاذبة للاستثمار الأجنبي، وحتى لو تم استقطاب هذا الأخير فالبيئة تجعله غير فعال؛

أما تأثير القوة العاملة (LF) السلبي أيضاً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، يدل على وجود مشاكل في نوعية أو إنتاجية القوة العاملة، فبالرغم من تميز الجزائر بقوة عاملة شابة إلا أنها تعاني من ضعف الكفاءة والمهارات الفنية، وهو ما يضاعف مردودية الاستثمار الأجنبي المباشر ويمنع تحقيق أهدافه التنموية؛

على العكس من ذلك، يمكن تفسير تأثير تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (LGFCF) الإيجابي في الأجل الطويل، بأن سعي الجزائر لزيادة الاستثمارات في رأس المال الثابت وتمويلها، قد أسهم في توسعة البنية التحتية، وتحديث القطاعات الاقتصادية كالصناعة والبناء والنقل والطاقة، مما يعزز تهيئة المناخ لجذب المزيد من الاستثمارات والرفع من كفاءة وجاهزية الاقتصاد لتوليد الناتج.

خلاصة الفصل

شكّل هذا الفصل محاولة لتجسيد الإطار النظري الذي طرح في الفصل الأول ضمن بعد تطبيقي واقعي، من خلال دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023). وقد تم تحليل واقع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بصورة إحصائية دقيقة، مع تحديد النموذج المتبع أي نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) باعتباره الأنسب لطبيعة السلاسل الزمنية المدروسة. وقد أظهرت نتائج تقدير النموذج باستخدام برنامج Eviews13 وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وهو ما يستدعي الوقوف عند نوعية الاستثمارات الوافدة ومدى توافقها مع متطلبات النمو الاقتصادي. كما تم التحقق من مصداقية النتائج باستخدام الاختبارات التشخيصية اللازمة، الأمر الذي يمنحها درجة من الثبات تسمح ببناء توصيات علمية.

خاتمة

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي، لما ينطوي عليه من قدرة على توفير مصادر تمويل خارجية تدعم جهود التنمية، خاصة في الدول ذات الموارد المحلية المحدودة. ويساهم في تعزيز الإنتاجية من خلال إدخال تكنولوجيات حديثة وأساليب إدارية متطورة، إلى جانب دوره في خلق فرص العمل، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتحسين كفاءة الأسواق المحلية. كما يعتبر أداة استراتيجية لتوسيع الصادرات ورفع القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية، فضلا عن كونه وسيلة فعالة للاندماج في الاقتصاد العالمي، متى توفرت له بيئة تنظيمية وتشريعية مستقرة ومحفزة. وقد تناول البحث الحالي بالدراسة والتحليل موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال مقارنة تجمع بين التأصيل النظري والمعالجة القياسية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023، حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بالاستثمار والنمو، إلى جانب عرض أهم المقاربات النظرية المفسرة للعلاقة بينهما، في حين خصص الجانب التطبيقي لقياس وتحليل هذه العلاقة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، بالاعتماد على برنامج Eviews 13.

خلصت نتائج التقدير القياسي إلى:

1. جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول (1) باستثناء الناتج المحلي الإجمالي مستقر عند المستوى (0)؛
2. نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، هو الأنسب لتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات عبر الزمن؛
3. النموذج القياسي المستخدم يتمتع بمواصفات إحصائية سليمة، ما يدعم موثوقية الاستنتاجات المتوصل إليها. فقد عكس معامل التحديد المعدل قدرة تفسيرية قوية بلغت 85.55%، مما يدل على أن معظم التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يمكن إرجاعها إلى المتغيرات المستقلة. كما أكدت إحصائية فيشر معنوية النموذج ككل عند مستوى دلالة 1%، مشيرة إلى أن مجمل المعادلة الإحصائية ذات دلالة عالية.
4. أظهرت الاختبارات التشخيصية غياب مشاكل الارتباط الذاتي بين البواقي، عدم التجانس، التوزيع غير الطبيعي؛
5. وجود مستوى ابتدائي موجب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يقدر بـ 20.46، ما يعكس وجود نشاط اقتصادي أساسي في الجزائر حتى في غياب المتغيرات المستقلة؛
6. معامل تصحيح الخطأ ($ECT_{-1} = -0.502350$ ، $p\text{-value} = 0.0000$)، سالب ومعنوي بدرجة عالية، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير القيمة المقدرة إلى أن حوالي 50% من أي انحراف مؤقت عن حالة التوازن يتم تصحيحه سنويا؛

7. وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث تؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي بنسبة 1% إلى تراجع الناتج المحلي بنسبة 0.03%، وهو ما يتعارض مع التوقعات النظرية. هذه النتيجة تتعارض مع التوقعات النظرية التي تعتبره محفزا للنمو في الدول النامية، وتعكس محدودية أثر هذا النوع من الاستثمارات في دفع وتيرة النمو في الجزائر، ويرجع ذلك لعدة عوامل، أبرزها طبيعة الاستثمارات المستقطبة وتركزها في قطاع المحروقات الذي لا يسهم في تنويع الإنتاج أو خلق فرص عمل كافية.

8. ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال (LREER) بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.76% في الأجل الطويل. بينما في الأجل القصير فقد سجل أيضا أثرا سلبيا ضعيفا (-0.026975) على الناتج المحلي الحقيقي، غير أنه لم يكن معنويا إحصائيا؛

9. ارتباط الإنفاق الحكومي (LGC) بعلاقة سالبة، إذ يؤدي ارتفاعه بنسبة 1% إلى تراجع الناتج المحلي بنسبة 4.035% في الأجل الطويل، وذلك عند مستوى دلالة 10%، وتراجع بقيمة 1.22% في الأجل القصير؛

10. يمثل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (LGFCF) علاقة طردية، حيث أن كل ارتفاع فيه بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة مقدارها 1.625% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل؛

11. مارست القوة العاملة (LF) أثرا سلبيا طفيفا وغير معنوي في الأجل الطويل؛

12. ارتبط معامل الانفتاح التجاري (OPEN) بعلاقة سالبة قوية ودالة إحصائيا بدرجة عالية ($p=0.000$)، إذ يؤدي ارتفاعه بنسبة 1% إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.03% في الأجل الطويل، مما يعكس محدودية الاستفادة من الانفتاح التجاري في الجزائر خلافا لما تفترضه النظريات الاقتصادية.

نتائج اختبار الفرضيات

لقد أسفرت نتائج الدراسة القياسية عن قبول الفرضية الثانية، والتي تفترض وجود علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، ويرجع ذلك إلى تركيز هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات الذي لا يعتبر محفزا فعليا للنمو أو التنويع الهيكلي. وقد أكد النموذج القياسي المستخدم أن هذا الأثر السلبي ذو دلالة إحصائية في الأجل الطويل، ما يضيفي مصداقية علمية على صحة هذه الفرضية.

في ضوء ما تقدمت به نتائج هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

- ❖ تشجيع وترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر وذلك بإعادة النظر في آليات استقطاب الاستثمار الأجنبي من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة؛
- ❖ زيادة كفاءة وتأهيل رأس المال البشري وذلك بتشجيع ودعم قطاع البحث والتطوير؛
- ❖ منح المزيد من الحوافز المالية والإعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب؛
- ❖ ضرورة توفير محيط الاعمال شفاف وخالي من البيروقراطية والرشوة والفساد؛
- ❖ ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير العمل المصرفي والأسواق المالية؛
- ❖ العمل على ترقية وتطوير الاستثمار من خلال الاهتمام والتشجيع من قبل الدولة؛
- ❖ العمل على الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ❖ ضرورة وضع سياسيات من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر التي بدورها تعمل على تنمية مختلف القطاعات خارج مجال المحروقات من أجل الإستفادة من الخبرات والتكنولوجيا والتقنيات الحديثة؛
- ❖ لابد من القيام بالعديد من الإصلاحات الإقتصادية والتشريعية وتقليل القيود على تدفقات الأموال الإستثمارية.

آفاق البحث

- من عيوب العمل البشري أنه دائما ناقص، وهذا مهما حاول الفرد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، إلا انه هنالك دائما جوانب يتم إغفالها. هذه الجوانب، تفتح الباب لمواضيع دراسات مستقبلية، من بينها:
- ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر؛
 - ❖ دراسة أثر شفافية وفعالية المؤسسات العامة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق منافع اقتصادية.
- وفي الأخير، نأمل أن نكون قد وفقنا ولو بشكل يسير في إثراء البحث العلمي وتمهيد الطريق لمن يريد البحث في هذا المجال.

قائمة المصادر والمراجع

أ. الكتب

1. أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الاشعاع، بيروت، لبنان، 2001؛
2. أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجودى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989؛
3. دليل الحسابات القومية، مقدمة علمية، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، رقم المبيع A.04.XVII.4، 2005؛
4. سعيد البواب، الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1993؛
5. السمراني دريد محمود، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006؛
6. عبد اللطيف مصطفى، محمد بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015؛
7. عريقات حربي محمد موسى، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة (1)، دار البادية للنشر والتوزيع، عمان، 2014؛
8. عطية عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005؛
9. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004؛
10. قريشي مدحت، التنمية الاقتصادية (نظريات والسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، 2007، الأردن.
11. مبارك سلوس، التسيير المالي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004؛
12. محمد عبد العزيز ومحمد الليثي، التنمية الاقتصادية والنمو، دار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000؛
13. ولاس بيترسن، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة صلاح دباغ، مؤسسة الطباعة والنشر نيويورك، مكتبة صيدة، بيروت، 1968.

ب. المذكرات والرسائل الجامعية

1. بغدادش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائر خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008؛
2. بن محاد سمير، استهلاك الطاقة في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2009؛
3. بندر سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة 1970 - 2000، أطروحة دكتوراه في الادارة والاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2004؛
4. بوراس وسيلة، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر -حالة الصين، مذكرة ماجستير في اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013؛

5. ثوأمريّة ريم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2019؛
6. جباري شوقي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة أم البواقي، 2015؛
7. خاطر إسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الإستثمار لأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013؛
8. خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر - دراسة تحليلية للفترة (2000 - 2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016؛
9. داودي محمد، السياسة المالية وأثرها على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، 2012.
10. زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2008؛
11. سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، في علوم التسيير تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009-2010؛
12. شهاث وهيبة، النمو الاقتصادي في الجزائر: المحددات والآفاق - دراسة قياسية للفترة 1990-2019 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجامعة الجزائرية 3، 2022؛
13. طلحي هشام، انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1990-2019)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2022؛
14. طير عبد الحق، محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجدواه في الجزائر_دراسة مقارنة مع بعض تجارب الدولية العربية (1995-2015)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة ميلة، الجزائر، 2018؛
15. علي صوشة فايضة، تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي - دراسة مقارنة بين الجزائر والصين، رسالة ماجستير في تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2015؛
16. عيشاوي علي، محددات الحركة الدولية للرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018؛
17. فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013؛
18. قويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011؛
19. مفتاح صليحة نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2020؛

20. نزاري رفيق، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، رسالة ماجستير في تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008؛
21. هارون بشير، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر وسنغفورة خلال الفترة 1930-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، السياسات التجارية والمالية الدولية، جامعة باتنة1، 2022.

ج. المجالات والدوريات

1. بكطاش فيحة ومقلاني سفيان، المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، العدد 11(1)، 2014؛
2. بن علل بالقاسم، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تجريبية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 13، العدد 02، 2021؛
3. بن منصور ليليا، الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة نظرية واقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد (5)، العدد (2)، 2014؛
4. بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها - دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث العدد (10)، 2012؛
5. بيري نورة وعبود زرقين، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تونس والمغرب محددات وآثار_ دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعادلات الأنية، مجلة العلوم الانسانية، العدد (1) جوان 2014؛
6. جلولي نسيم و يوسف صوار، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على دول المغرب العربي خلال الفترة 1980-2014، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 07، العدد 12، 2017، ص ص 103-119؛
7. جلولي نسيم، مقران محمد. منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية، 2019.

د. الملتقيات الوطنية والدولية

1. رحمن حسن علي ومروان شاكر عبيد، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الإقتصاد العراقي للمدة 2004 - 2017، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 12، العدد 35، جامعة واسط العراق 2020؛
2. رفيق نزاري وهارون الطاهر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام إختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL، مجلة العلوم الانسانية، العدد44، 2016؛
3. الشوريجي مجدي، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول MENA، مداخلة في ملتقى علمي دولي ثان حول إشكالية النمو الاقتصادي في الدول MENA، 14-15 نوفمبر 2005، فندق الأوراس، الجزائر؛
4. صولح عيسى وآخرون، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال 1980-2018، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، المجلد (03)، العدد (2)، الجزائر، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2020؛

5. طير عبد الحق وآخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة تحليلية لحجمه، توزيعه القطاعي والجغرافي 2018/1995، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 02، العدد 01، 2020؛
6. غوال نادية، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2020) باستخدام ARDL، مجلة دفاتر بواد كس، مجلد 13، العدد (1)، 2024؛
7. قادم فاطمة، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للجزائر خلال فترة 1970-2018، مجلة المدير، مجلد 08، العدد 02، 2021؛
8. القرنشاي حاتم عبد الجليل، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006؛
9. مناتي عدنان صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 04، 2013؛
10. نسمن فطيمة والهروشي خطاب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2015، اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد (4)، العدد (2)، 2017.
11. هدرن أحمد، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد - حالة الجزائر (1970-2012)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، 2014.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Alfaro, Laura, et al. FDI and Economic Growth: The Role of Local Financial Markets. Journal of International Economics, vol. 64, no. 1;
2. Borensztein, E., De Gregorio, J., & Lee, J. W. How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?" Journal of International Economics, 45(1), 1998;
3. Cherakrak, S., & Gaham, W. Foreign direct investment and economic growth in Algeria during the period 1990-2018: An application of the autoregressive distributed lag model (ARDL). Algerian Review of Economic Development, 7(1), 2020;
4. Claude de Neume : Stratégies Commerciales et Techniques Internationales, éd. Organisation, Paris, 1992;
5. Dickey, D. A., & Fuller, W. A. Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root. Econometrical, 1981;
6. Driss, A. & A. Ouahrani. The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: Empirical Evidence from Algeria (1990-2021). Journal of Economic Papers, 14(1), 2023;
7. Dunning John. H and Christos N. Pitelis Stephen, Hymer's Contribution to International Business Scholarship an Assessment and Extension, Journal of International Business Studies, 39(1), 2008;
8. Edward Hudson, Economic Growth: How it Works and How it Transformed the Worldn, Delaware: Vernon press, 2015;

9. Gujarati, Damodar N., and Dawn C. Porter. **Basic Econometrics**. The McGraw–Hill, Irwin, 2009;
10. Helmut Iytkepohi, **Vector Autoregressive and Vector Error Correction models in applied time series Econometrics**. Edited by Helmut Iytkepohi, Markus Kratzig. Cambridge University press. New York;
11. Helpman, Elhanan. A Simple Theory of International Trade with Multinational Corporations. *Journal of Political Economy*, 92(3), 1984;
12. Lind, D. A., & Marchal, W. G. *Statistical Techniques in Business and Economics* (16th ed.), 2019;
13. Linh, M. M. A., Ha, D. H., & Sen, M. D. T. The effect of FDI on economic growth in Vietnam. *Socio-economic and environmental issues in development*, 57, 2019;
14. Lucas Robert E. On the Mechanics of Economic Development. *Journal of Monetary Economics*, 22(1), 1998;
15. Mankiw, N. Gregory. *Macroeconomics*, 11th Ed. New York: Worth Publishers, 2021;
16. Mankiw, N. Gregory. *Principles of Economics* (8th Ed.). Cengage Learning, 2018.
17. Mathebula, R. S. et al. The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: Evidence for South Africa. *Journal of Smart Economic Growth*, 9(1), 2024;
18. Najaf Ali and YeMingque. Does Foreign Direct Investment Lead to Economic Growth? Evidences from Asian Developing Countries, *International Journal of Economics and Finance*, 10(3), 2018;
19. OECD. *Foreign Direct Investment for Development: Maximizing Benefits, Minimizing Costs*. Organization for Economic Co-operation and Development, 2002;
20. Paul Schreyer and Francette Koechlin. *Purchasing Power Parities– Measurement and uses*, Paris: OECD, 2002;
21. Pesaran, M. H., & Shin, Y. An Autoregressive Distributed–Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis ,in S. Strom (Ed.), *Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium* ,Cambridge University Press, 1998;
22. Phillips, R, and P, Perron Testing for a Unit Root in Time Series Regression. *Biometrika*, Vol.157;
23. Romer Paul M. (1986), "increasing Returns and long–Run Growth " *Journal of political Economy*, 94(5);
24. Rugman Alanm, *Reconciling Internalization Theory and the Eclectic Paradigm*, *Multinational Business Review*, 18(2), 2010;

25. Thaalbi Ines. Déterminants et impacts des IDE sur la croissance économique en Tunisie. These de Doctorat en Sciences Ecoomiques, Université de Strasbourg, 2013;
26. Todaro Michael P, smith Stephen C. Economic Development, Ed. 12th, Harlow, Pearson, 2015;
27. UNCTAD–World investment Report – Transnational Corporation's Extractive Industries and Development, New York and Geneva, 2007;
28. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. (N.d.);
29. World Bank. Doing Business 2009: Comparing Regulation in 181 Economies, 2009;
30. World Bank. Doing Business 2015: Going Beyond Efficiency, 2015;
31. World Bank. Foreign Direct Investment as a Catalyst for Development. Washington, DC: World Bank Publications, 2006.

ن. المواقع الالكترونية

1. الجزيرة نت، الناتج المحلي الاجمالي، الرابط:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/7/28/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A>

، تاريخ الوصول في

2025/06/31

2. Jim Chappelw. Real Gross Domestic Product (GDP) Definition. Investopedia. Consulted on 28 January 2025. <https://www.investopedia.com/terms/r/realgdp.accessed 05juin2025>
3. Solow Growth Model." Corporate Finance Institute, www.corporatefinanceinstitute.com/resources/economics/solow-growth-model/. Accessed June 7th, 2025;
4. Merghit, A. Foreign Exchange Reserve Management in Algeria: Opportunities and Challenges. Mohamed Seddik Benyahia University, Jijel, Algeria, 2013. Retrieved June 1st, 2025 from <https://www.memoireonline.com/01/16/9409/Foreign-exchange-reserve-management-in-Algeria.html>
5. Countryeconomy. Algeria National Debt 2023, 2024. Retrieved June 1st, 2025 from <https://countryeconomy.com/national-debt/algeria>
6. International Monetary Fund. Algeria: Staff Report for the 2000 Article IV Consultation. IMF Country Report No. 00/93. Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2000. Retrieved June 1st, 2025 from <https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2000/093/article-A004-en.xml>.
7. IGI Global. ARDL Model. In IGI Global Dictionary, (n.d.). Retrieved June 3, 2025, from <https://www.igi-global.com/dictionary/ardl-model/55662>

8. Affek, S. P. Stationarity in time series analysis. Medium. (2019, April 8). Retrieved from <https://medium.com/data-science/stationarity-in-time-series-analysis-90c94f27322>
9. Nau, R. Stationarity and Differencing. Duke University, (n.d.). Retrieved June 3rd, 2025, from <https://people.duke.edu/~rnau/411diff.htm>
10. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. (n.d.). Unit root tests. ESCWA. Retrieved May 1st, 2025, from <https://archive.unescwa.org/unit-root-tests>
11. Chuck A Ariz. What [is] the Difference between ARDL, ARDL Error Correction Model Regression, and ARDL Long Run Form/Bound Test? 2023. Retrieved June 1st, 2025 from ResearchGate: https://www.researchgate.net/post/What_the_difference_between_ARDL_ARDL_error_correction_model_regression_and_ARDL_long_run_form_bound_test
12. Jason Fernando. Gross Domestic Product (GDP): Formula and How to Use it, (May 8th, 2025). Retrieved May 20th, 2025 from Investopedia: <https://www.investopedia.com/terms/g/gdp.asp>.
13. World Bank. *Foreign direct investment, net inflows (%of GDP)*. Africa Development Indicators –Metadata Glossary, (n.d.). Retrieved June 1st, 2025, from the World Bank: <https://databank.worldbank.org/metadataglossary/africa-development-indicators/series/BN.KLT.DINV.CD.ZS>
14. World Bank. *Real Effective Exchange Rate*. World Development Indicators, (n.d.). Retrieved April 5th, 2025, from the World Bank: <https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/PX.REX.REER>
15. World Bank. *General Government Final Consumption Expenditure (constant US\$)*. World Development Indicators, (n.d.). Retrieved April 5th, 2025, from the World Bank: <https://data.worldbank.org/indicator/NE.CON.GOVT.KD>
16. World Bank. Openness to Trade (% of GDP), (n.d.). Retrieved April 5th, 2025, from the World Bank: <https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/NE.TRD.GNFS.ZS>

ي.التقارير

1. صندوق النقد العربي، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي
2. World Bank. Foreign Direct Investment as a Catalyst for Development."Washington, DC: World Bank Publications,2006 ;
3. World Bank. Doing Business 2015: Going Beyond Efficiency, 2015;
4. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia.
5. World Bank. Doing Business 2009: Comparing Regulation in 181 Economies, 2009